

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
اتجاهات الصحافة الإسرائيلية
مختارات من المقالات ودراسات تحليلية

آثار الغزو الاسرائيلي للبنان



[illegible]

أنظار الغزو والأسرى الإيطالي للبنان

إشرف : د . علي الدين هلال

محمد حسن عبدالنبی
محّب سید شریف
یحییٰ محمد عبداللہ
اسماعیل کامل

وحدة الترجمة العبرية
رئيس الوحدة : أحمد الحملي
يوسف سعيد خلة
عادل مصطفى محمود

وحدة البحث
السيد زهرة
ضياء رشوان
جمال عبد الحواد

1948

المحتويات

ص

٥ تقديم
	أولا : التطورات السياسية : -
٨ التطورات السياسية : عرض تحليلي - السيد زهرة
١٣ أولا : الرؤية الاسرائيلية لنتائج حرب لبنان
٢١ ثانيا : التقويم الاسرائيلي للاتفاق مع لبنان
٣١ ثالثا : الجديد في العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية
٤٢ رابعا : اهم التطورات الحزبية
	ثانيا : التطورات الاقتصادية : -
٥٠ التطورات الاقتصادية : عرض تحليلي - ضياء رشوان
٥٤ أولا : أزمة الاقتصاد الاسرائيلي
٧٧ ثانيا : أوضاع العمالة من الضفة الغربية وغزة في اسرائيل
	ثالثا : التطورات الاجتماعية : -
٨٤ التطورات الاجتماعية - عرض تحليلي - جمال عبد الجواد
٩١ أولا : العنف اليهودي ضد العرب في الأرض المحتلة
١٠٧ ثانيا : العنف والانقسام في المجتمع الاسرائيلي

تقديم

تعتبر متابعة المجتمع الاسرائيلي في جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية احد الاهتمامات الرئيسية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ويعتبر المركز ان اهتمامه هذا يمثل مهمة علمية وسياسية على جانب كبير من الأهمية . فمن الناحية العلمية ، فان هذه المتابعة توفر لنا المعلومات اللازمة التي تمكن من تحليل التطورات الداخلية والخارجية في اسرائيل ومن تقييمها والتعرف على آثارها علينا . ومن الناحية السياسية فان هذه المتابعة تمكننا من معرفة اتجاهات التفكير الاسرائيلي وكيف تفكر التيارات السياسية المختلفة في قضايا الصراع واستمرارها أو كيفية تسويتها . وفي هذا الصدد فان المركز يسعد بأن يقدم المجلد السابع في سلسلة كتب « اتجاهات الصحافة الاسرائيلية » والتي يسعى فيها الى تعريف القارئ العربي بالفكر الاسرائيلي مباشرة بكلماته وبقلام كتّابه ومؤلفيه وبدون حذف أو تنميق . وكما جرت العادة فقد حرص المركز على ان يكون الكتاب معبرا عن مختلف التيارات السياسية والفكرية في اسرائيل ، وان ينقل هذه الأفكار الى اللغة العربية مع مقدمات تحليلية دون ان يتدخل في النص ذاته .

« وعلى الله قصد السبيل »

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القسم الأول

التطورات السياسية

التطورات السياسية عرض تحليلي

السيد زهرة

شهد النصف الاول من عام ١٩٨٢ ، عددا من التطورات السياسية الهامة ، التي اهتمت الصحافة الاسرائيلية بالعرض لها من وجهات النظر الاسرائيلية المختلفة . وقد اخترنا اربعا من اهم هذه التطورات وعرضنا لابرز الاتجاهات التي عبرت عنها الصحف الاسرائيلية إزاءها .

اولا : مرور عام على الغزو الاسرائيلي للبنان ، وما اثاره من نقاش في اسرائيل ما بين مدافع عنها ومعارض لها .

ثانيا : توقيع الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني ، وما اثاره من جدل أيضا في اسرائيل .

ثالثا : التطورات الجديدة التي شهدتها ساحة العلاقات الاسرائيلية - الامريكية .

رابعا : اهم التطورات الحزبية التي شهدتها اسرائيل في الفترة التي يغطيها الكتاب وفي الصفحات التالية عرض موجز لأهم الاتجاهات التي عبرت عنها مقالات الصحف الاسرائيلية التي اخترناها إزاء كل من القضايا السابقة .

اولا : وجهتها نظر حول نتائج حرب لبنان :

بمناسبة مرور عام على حرب لبنان ، أفردت الصحف الاسرائيلية مساحات لاعادة طرح المواقف المختلفة من الحرب ، والتي تقدم نتائجها وآثارها .

وقد انقسمت آراء الساسة والكتاب الاسرائيليين إزاء الحرب الى فريقين : ، فريق معارض للحرب يشكك في ضوء خبرته في جدواها ، وفريق مدافع عن الحرب بكل تطوراتها وبكل ما أفضت إليه من نتائج . وقد اخترنا مقالين يعبران عن الحجج التي يبديها كل من الفريقين تبريرا لوجهة نظره .

● فريق المعارضين للحرب ، أثار من جديد قضية « خداع » الحكومة الاسرائيلية لعامة الاسرائيليين وللعسكريين ، بل ولبعض الوزراء ، فيما يتعلق بكافة تطورات الحرب .

فمن ناحية مبررات الحرب الحقيقية ، أثير من جديد ، الحديث حول مدى التهديد الفعلي الذي كانت تتعرض له اسرائيل من قبل قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان . ووجهة نظر المعارضين إزاء هذه القضية ، أن ما كانت تمثله قوات المنظمة من تهديد لم يكن يرقى إلى حد شن حرب بهذا الاتساع ، وأنه في واقع الأمر كان من الممكن التخلص من هذا التهديد بوسائل أخرى غير المواجهة العسكرية .

ومن ناحية أهداف الحرب ومداه ، أثيرت قضية خداع الحكومة للاسرائيليين بهذا الخصوص ، ففي حين أصرت الحكومة على أن هدفها لا يعدو إبعاد التهديد العسكري الفلسطيني عن متوطنات الشمال بإبعاد القوات الفلسطينية لمسافة ٤٥ كيلومترا ، اتضح بعد ذلك أن الحكومة كانت تسعى في واقع الأمر لتحقيق عدد من الأهداف السياسية التي لا علاقة لها على الاطلاق بهذا الهدف المعلن ، الأمر الذي دفعها لتوسيع نطاق الحرب ليصل حتى احتلال بيروت ، وحتى المواجهة مع السوريين . وآثار المعارضون بهذا الصدد أن الحكومة الاسرائيلية لم تضطر في غمار الحرب لتوسيع نطاقها أو تطوير أهدافها ، وإنما صيغت خطتها بالكامل مسبقا وأخفيت هذه الأهداف عن المعارضة بل وبعض وزراء الحكومة .

ثالث الحجج التي يسوقها المعارضون للحرب ، أن ما حصلت عليه اسرائيل من نتائج بعد مرور عام للحرب ، لا يتوازى على الاطلاق مع الثمن الذي دفعته اسرائيل ، وبالذات حجم الخسائر البشرية الضخم .

وبناء على وجهة النظر هذه ، طالب البعض بتشكيل لجنة تحقيق في سلوك الحكومة الاسرائيلية في الحرب ، الاقتراح الذى قدمته فعلا بعض الاحزاب المعارضة في الكنيست ، والذى لم يلق الموافقة .
● أما المدافعون عن الحرب ، من الكتاب والساسة الاسرائيليين ، والمتحمسون لنتائجها ، فتتلخص وجهة نظرهم في أن ما ترتب على الحرب من نتائج ، بالرغم من الثمن الذى دفع ، يمثل قيمة كبيرة بالنسبة لاسرائيل ووضعها في المنطقة ، سواء على المستوى القريب أو على المستوى الاستراتيجى بعيد المدى .
وتتلخص الحجج التى يبديها هذا الفريق في الجوانب التالية :-

(١) إن اخراج لبنان من ساحة المواجهة مع اسرائيل ، وتصفية القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، ثم تقنين العلاقة الاسرائيلية - اللبنانية في الاتفاق الذى وقع ، وبالشكل الذى يؤمن المصالح الاسرائيلية في لبنان ، كل هذه أمور لا ينبغي التقليل من اهميتها .
(٢) أن أهم نتائج الحرب إظهارها لحجم القوة العسكرية الاسرائيلية ، بما ستتيحه لاسرائيل من قدرة على تحقيق ما تريد ، الأمر الذى يعنى عمليا عدم قدرة أو استعداد الدول العربية لمواجهة اسرائيل عسكريا في المستقبل .

(٣) إن الحرب قد أدت عمليا إلى دفع موضوع الضفة وغزة إلى مؤخرة الاهتمامات السياسية المطروحة في الوقت الراهن الأمر الذى يعنى فرصة أكبر لاسرائيل لقطع خطوات بعيدة المدى في اتجاه ضمها .
(٤) من أهم الحجج التى يسوقها فريق المؤيدين للحرب والمتحمسين لنتائجها ، تلك المتعلقة بانعكاسات نتائج الحرب على طبيعة السياسة الأمريكية وتوجهاتها إزاء المنطقة . والقضية المحورية بهذا الصدد التى يسوقها هذا الفريق ، وجهة نظر مؤيديها أن حرب لبنان قد أثبتت عدم وجود صلة بين المصالح الأمريكية في المنطقة وحمايتها وبين دور فعال تلعبه الولايات المتحدة لحل المشكلة الفلسطينية .
وتستند وجهة النظر هذه إلى المؤشرات التالية :-

- أنه رغم أن الحرب كانت موجهة بالاساس للفلسطينيين في لبنان ، ورغم ما ترتب عليها من ضربة قاصمة لمنظمة التحرير ، ورغم استمرار الحرب لفترة طويلة ، رغم كل هذا لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة في أى مكان في العالم العربى لأى خطر أو تهديد .
- أنه على العكس من هذا ، ونتيجة لما اظهرته الحرب من ضعف للدول العربية عسكريا وسياسيا ، فإنها في نهاية الأمر ستكون مضطرة للثأر وراء أمريكا للحصول منها على أى شيء أيا كانت الظروف وأيا كان ما تفعله أمريكا ، وهو الأمر الذى أثبتته بالفعل خبرة العام الذى انقضى بعد الحرب .
- أنه نتيجة للحرب ، لم يتبقى عمليا من الدول العربية النشطة عسكريا ، والمستعدة - نظريا على الأقل - للأقدام على مواجهة عسكرية مع اسرائيل سوى سوريا . وسوريا في نهاية الأمر ليست على الاستعداد للتضحية من أجل الفلسطينيين . وليس لديها أى استعداد لاتخاذ موقف حازم للنهاية في عدائها لأمريكا بسبب القضية الفلسطينية فقط .

وبناء على هذه المقدمات ، يطرح الساسة والكتاب الاسرائيليون على السياسة الأمريكية أن تلقى عن كاهلها عبء الالتزام بأى شيء تجاه حل المشكلة الفلسطينية ، والتركيز من باب أولى على خطط الوجود والتدخل في منطقة الخليج ، منبع الخطر الحقيقى الذى يمكن أن يهدد المصالح الأمريكية .

ثانيا : الجدل حول الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني

من أهم التطورات التى شهدتها النصف الأول من عام ٨٣ ، توقيع الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني بعد فترة طويلة من المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية - الأمريكية .

وأهم بنود الاتفاق ما يلي :-

(١) انتهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل ، وتعهد البلدين باحترام السيادة والاستقلال السياسى ووحدة أراضي كل منهما .

(٢) ألا تستخدم أراضي أى من الجانبين كقاعدة للنشاط الارهابى ضد الطرف الآخر ، ومنع وجود أو تنظيم قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو قواعد أو مكاتب أو هياكل أساسية تهدف الى القيام بأى عمل من أعمال الارهاب داخل أراضي الطرف الآخر . ولهذه الغاية فإن كل الاتفاقات التى تمكن العناصر المعادية لأحد الطرفين من الوجود والعمل على أراضي أى من الطرفين تعتبر باطلة ولاغية .

(٣) امتناع كل طرف عن أى شكل من أشكال الدعاية المعادية للطرف الآخر .

(٤) تشكيل لجنة اتصال مشتركة تختص بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل بما في ذلك تنظيم حركة البضائع والمنتجات والأشخاص ونظم الاتصال . وعلى أن يبدأ الطرفان مفاوضات للتوصل إلى الاتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص في غضون ستة أشهر من انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من لبنان .

(٥) تحديد دور لسعد حداد كضابط في القوات اللبنانية بالجنوب بحيث يكون نائباً لقائد هذه القوة .
(٦) إنشاء قطاع أمن إسرائيلي في الجنوب اللبناني ينقسم إلى قسمين ، الأول يمتد ١٥ كيلومتراً إلى الشمال من « الحدود الإسرائيلية » والثاني يمتد ليشمل مدينة صيدا حتى نهر الأولى . على أن تقوم وحدات للمراقبة في الجنوب تشارك فيها إسرائيل ، مهمتها العمل « على ألا تتعرض إسرائيل لأيّة تهديدات من المنطقة » .

(٧) إلغاء المعاهدات والقوانين واللوائح التي تتنافى مع الاتفاق في غضون عام واجد من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ .

(٨) انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان على أن تقوم القوات السورية والفلسطينية بالانسحاب المتزامن معها .

وقد أثار الاتفاق جدلاً واسعاً في إسرائيل ما بين مؤيد ومعارض له ، وقد عكست الصحافة الإسرائيلية هذا الجدل على صفحاتها

ومن واقع المقالات التي اخترناها ، يمكننا أن نلخص وجهتي النظر الإسرائيليتين الأساسيتين حول الاتفاق على النحو التالي :

تقدم وجهة النظر المعارضة للاتفاق ثلاثة مبررات لرفضها :

الاول - أن الاتفاق ببذنه لا يضمن تحقيق الأمن الإسرائيلي في لبنان . بعبارة أخرى ، أن الترتيبات الأمنية التي تضمنها الاتفاق ليست كافية على المدى الطويل بحماية إسرائيل من « الأخطار » التي يمكن أن تتهددها من لبنان . وبشكل أكثر تفصيلاً يرى المعارضون للاتفاق أنه من ناحية قد حد من حرية حركة الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني ، أي حد من المسؤولية الإسرائيلية المباشرة عما يحدث في الجنوب ، وقلص من ناحية ثانية كثيراً من سلطات الرائد سعد حداد

الثاني - إن الحكومة اللبنانية في النهاية حكومة ضعيفة وغير مستقرة ، ولا يمكن المراهنة على قدرتها الفعلية على تطبيق التزاماتها بحكم الاتفاق مستقبلاً .

الثالث - إن الاتفاق مستحيل التنفيذ طالما أن تطبيقه مرتبط بانسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان .

وفي مواجهة حجج رفض الاتفاق هذه ، قدم المؤيدون عديداً من المبررات الداعية من وجهة نظرهم للدفاع عن الاتفاق ومساندته يمكن إجمالها فيما يلي :-

(١) أن القول بأن ماتضمنه الاتفاق ليس كافياً لتحقيق مصالح إسرائيل الأمنية في لبنان ليس صحيحاً ، فبالإضافة إلى أن الاتفاق يتضمن عديداً من البنود الكفيلة بحد ذاتها بالحيولة دون تعرض إسرائيل لأي تهديد يأتي من لبنان ، فإسرائيل في النهاية بمقدورها أن تتدخل وقتما تشاء في لبنان لفرض ما تريد .

(٢) أن رفض سوريا لانسحاب من لبنان ، هو في واقع الأمر عامل مساعد لإسرائيل وليس مدعاة للتخوف ، فبدلاً من أن الانسحاب السوري سوف يدفع إسرائيل إلى سحب قواتها وفقاً للاتفاق ، فعدم الانسحاب سوف يكون مبرراً لبقاء إسرائيل لكامل قواتها في لبنان ، ولكن مع وجود « مبرر قوي » لهذا الابقاء .

(٣) ثمة مجموعة من المبررات التي يقدمها المدافعون عن الاتفاق ، تدور حول قيمته الاستراتيجية بعيدة المدى أهمها ثلاثة :-

- أن لبنان ثاني دولة عربية تعترف بإسرائيل رسمياً ، بعد مصر ، وهذا أمر لا يمكن التقليل من أهميته .

- أن الاتفاق يعد ثاني سابقة ، بعد كامب ديفيد ، لقدرة إسرائيل على فرض التسويات التي تريدها وبشرطها ، الأمر الذي يعني أن إطاراً قد أرسى لاية اتفاقات قادمة ، عليها أن تلتزم به (تواجد إسرائيل - تطبيع علاقات) .

- أن الاتفاق يمثل - على حد تعبير مقال إسرائيلي - « ثقباً في جدار العداء العربي لإسرائيل » بمعنى

أنه البداية الحقيقية لهدم جدار المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل . وينظر الإسرائيليون بهذا الصدد ، بعين الارتياح لموافقة غالبية الدول العربية على الاتفاق ، على اعتبار أنها تعنى موافقة ضمنية على بعض الأهداف الإسرائيلية الأساسية وفي مقدمتها مسألة التطبيع .
(٤) ومن أهم الحجج التي ساقها المؤيدون للاتفاق الإسرائيلي - اللبناني ، اثر الاتفاق على دعم وتقوية العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية . وذلك انطلاقاً من أن إسرائيل قد أظهرت « حسن نواياها » باستعدادها للانسحاب من لبنان ، وأن المسؤولية أصبحت ملقاة على عاتق الجانب العربي ، ومن ثم ، فقد أصبحت الولايات المتحدة في موقع تستطيع الدفاع منه عن سياستها المؤيدة لإسرائيل . وبناء على هذا ، يرى المدافعون ، أن الاتفاق قد خلق مزيداً من الاتفاق الإسرائيلي - الأمريكي ، الأمر الذي سيستمر في أي سيناريو قادم في المنطقة ، سواء كان سيناريو للحرب أم للسلام .

ثالثاً : العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أهم التطورات

تمثل تطورات العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية باستمرار مادة أساسية للصحافة الإسرائيلية . وفي الفترة التي يغطيها الكتاب ، ركزت الصحف الإسرائيلية أساساً على قضيتين من قضايا العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية .

الأولى : القرار الأمريكي بفرض حظر على تسليم إسرائيل صفقة طائرات إف - ١٦ .
الثانية : المسار الجديد الذي بدأت تتخذه العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية بعد حرب لبنان .
● فيما يتعلق بقضية إف - ١٦ ، كان الرئيس ريجان قد أصدر قراراً بفرض حظر على تسليم إسرائيل دفعة منها حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان .
والصحافة الإسرائيلية في تناولها لهذا القرار الأمريكي ، حرصت في البداية على شن هجوم . ثم حرصت في الأساس على تبيان أبعاده الحقيقية وحجمه الفعلي . وفي هذا الصدد ، حرصت الصحف الإسرائيلية على إبراز أمرين :-

أولاً : أن القرار ليس مقصوداً منه عقاب إسرائيل أو إلحاق ضرر بها ، وإنما المقصود به أساساً تحسين صورة أمريكا في العالم العربي ، وتشجيع اتجاه المفاوضات بين الملك حسين وباسر عرفات .
ثانياً : أن الإدارة الأمريكية تعلم جيداً أن القرار ليس له أية قيمة عملية ، فشحنة طائرات إف ١٦ هذه موعدة تسلم إسرائيل لها بعد عامين أي أن إسرائيل سبتسلمها في موعدها على أي حال ، بغض النظر عن قرار الحظر المؤقت .

● أما فيما يتعلق بمسار العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية بعد لبنان ، فقد تحدثت عديد من المقالات عما أسمته بالاتجاه الجديد في العلاقات الإسرائيلية ، الأمريكية في مرحلة ما بعد لبنان . وهذا الاتجاه تفاهم أكبر وتعاون أوثق بين البلدين ، وحرص متبادل على تدعيم هذا التفاهم والتعاون ، ومن جانب الولايات المتحدة بوجه خاص . وأبرز مظاهر هذا الحرص الأمريكي ، العرض الذي تقدم به كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الأمريكي لإسرائيل طالبا تجديد العمل باتفاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين ، والذي كان قد أوقف العمل به بعد ضرب إسرائيل للمفاعل الذري العراقي .
وهذا الاتجاه من جانب أمريكا لدفع تعاونها ودعمها لإسرائيل ، لا ينبع كما تؤكد الصحف الإسرائيلية ، من اعتبارات إنتخابية متعلقة بإدارة ريجان وحسب ، بقدر ما تنبع من الحسابات الأمريكية لموازين القوى في المنطقة نتيجة لحرب لبنان . وأهم هذه الحسابات تدور حول - أن الولايات المتحدة قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي العنصر الوحيد المستقر في المنطقة ، والذي يمتلك من القوة ما يمكنه من فرض ما يريد من سياسات . وهي لهذا القوة الوحيدة القادرة على التصدي للسوفييت في المنطقة ، والقادرة على حماية المصالح الأمريكية بوجه عام .
- أن الولايات المتحدة قد تخلصت من عقدة الخوف من احتمالات لجوء العرب لاستخدام أوراق الضغط الاقتصادية وغير الاقتصادية ضدها . الأمر الذي لم يحدث رغم كل ما حدث إبان غزو لبنان وبعده .

- أن المعسكر المعتدل العربي الموالي لأمريكا قد أثبت عجزه عن ممارسة تأثير حاسم في عديد من القضايا المطروحة ، مقارنة بالدور الذي تلعبه إسرائيل . والمثل الذي قدمته الصحافة الإسرائيلية في هذا المجال ، فشل السعودية في الضغط على سوريا ودفعها للإنسحاب من لبنان ، وفشلها في دفع

المفاوضات بين الملك حسين وياسر عرفات . وبناء على هذه الحسابات ، توصلت الكتابات الاسرائيلية إلى نتيجة مؤداها أن العلاقات بين إسرائيل وأمريكا ستنسب في السنوات القادمة في مسار جديد محوره التنسيق الكامل والاعتماد الأمريكي المطلق على إسرائيل .

رابعاً . أهم التطورات الحزبية

شهدت الساحة الحزبية في إسرائيل في النصف الأول من العام الحالي ، عديداً من التطورات ، إلا أن أهمها على الإطلاق تطوران :-

الأول : تفاقم أزمة التجمع العمالي المعارض (المعراخ) إلى الحد الذي ينذر بانشقاقه .
الثاني : تفاقم المشاكل التي تعاني منها حكومة مناحم بيجين ، وتصاعد حدة الانتقادات الموجهة إليها من اتجاهات سياسية مختلفة .

● بالنسبة لأزمة المعراخ ، بالرغم من أنها سابقة لحرب لبنان ، إذ بدأ الحديث عنها في إسرائيل منذ فترة طويلة ، منذ نجاح الليكود في تسلم مقاليد السلطة في إسرائيل في ١٩٧٧ ، إلا أنها ازدادت تفاقمًا مع اندلاع حرب لبنان .

وفي الفترة التي يغطيها الكتاب ، تجسدت أزمة المعراخ أساساً في تصاعد الاتجاه المطالب بحله ، أي بخروج المايام من المعراخ ، ودخول الانتخابات القادمة بقائمة مستقلة ، غير أن مؤتمر الحزب الذي عقد في يونيو من العام الماضي ، رفض بأغلبية ضئيلة فكرة الخروج من المعراخ . وهذا التطور الجديد ، جاء نتيجة للتدهور الملحوظ في شعبية التجمع العمالي مع أحداث غزو لبنان نظراً لمواقفه المترددة ما بين تأييد الغزو وبقوة في البداية ، ثم معارضتها بعض تطوراتها بعد ذلك ، ونظراً لإخفاق حزب العمل في أن يقدم بدائل محددة للرأي العام الإسرائيلي للسياسات التي يعترض عليها .

● بالنسبة لأزمة الليكود الحاكم ، فقد اتخذت في النصف الأول من العام مظهرين أساسيين **الأول :** إخفاق السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الليكود ، والتي افضت إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها إسرائيل خلال هذه الفترة (أنظر في تفاصيل هذه الأزمة الجزء الاقتصادي من الكتاب) .

الثاني : تزايد حدة الانتقادات الموجهة للحكومة بسبب سياستها في لبنان . ونتج عن الجانبين أن أصبح الليكود يحكم بأغلبية ضئيلة جداً في الكنيست (٤ أصوات فقط) .

وفي مواجهة أزمة كل من الليكود والمعراخ ، طرح لتخطيها الحلان اللذان يطرجان دائماً في مثل هذه الحالة وهما :-

(١) إقامة حكومة « وحدة وطنية » يشارك فيها التجمع العمالي المعارض .

(٢) تقديم موعد انتخابات الكنيست المقرر إجراؤها عام ١٩٨٥ .

غير أن كلا الحلين يلقيان معارضة من داخل الليكود والمعراخ معاً ، الأمر الذي أوصلهما لطريق مسدود .

غير أنه في نهاية النصف الأول من هذا العام ، طرأ متغير جديد متعلق بتدهور صحة مناحم بيجين رئيس الوزراء ، والحديث عن احتمال تقديمه لإستقالته ، الأمر الذي سوف يدخل التطورات الحزبية في إسرائيل ، في حال حدوثه ، في طور جديد . .

أولا : الرؤية الاسرائيلية لنتائج حرب لبنان

- (١) الخديعة الكبرى
(٢) حرب لبنان اثبتت ان مصالح الولايات المتحدة غير مرتبطة بحل
المشكلة الفلسطينية

(١) الخديعة الكبرى

عل همشمال ٨٣/٦/١٠

بقلم : مارك جيفين
يقيم الكاتب حرب لبنان بعد مرور عام عليها ويعتبرها بمثابة « خديعة كبرى »
رتبتها الحكومة الاسرائيلية سواء فيما يتعلق باسبابها او بمداها واهدافها .
ويحمل القيادة السياسية الاسرائيلية مسئولية ما اصاب اسرائيل من جراء
الحرب ، وبالذات قذاتها لخمسائة قتيل فيها .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

لقد بدت حرب لبنان كخديعة كبرى دبرها الثلاثي بيجين ، شارون ، ورافول . من التصريحات التي
رددت في هذه الايام ، بعد مرور سنة على الحرب. ظهرت صورة المتآمرين والذين يجرون وراءهم وزراء
الحكومة ، بعضهم خلال معارضة طفيفة في المراحل الأولى ، ومعظمهم بسبب الجهل والتكيف والتلق
الأعمى للزعيم الكبير .

لم تكن هذه الحرب مخططة . لقد كانت هذه حرب مفبركة لتحقيق اهداف سياسية خيالية ، بدون اى
ارتباط مع أمن المستعمرات الشمالية .

في الحقيقة ان المؤامرة التي حيكت في مكتب مناجيم بيجين في ديسمبر ١٩٨١ ، لم تكن بمثابة سر .
وحتى الصحف نشرت قبل نشوب الحرب ببضعة أشهر عن وجود « مشروع كبير » و « مشروع صغير »
اعدهما الثلاثي بيجين وشارون ورافول . ومما يذكر انه في تلك الايام كان هناك اتفاق لوقف اطلاق النار بين
اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . والذي وقعت عليه الحكومة بواسطة الولايات المتحدة الامريكية .
لقد طلبت اسرائيل تفسيره كأنه يسرى على « كل الكرة الأرضية » وأرادت ان ترى في كل عمل تخريبي في
اى مكان في العالم مخالفة للاتفاق ، ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولا لدى الامريكيين ، ولكن في الحدود
الشمالية ساد هدوء مطلق . ان هذا الهدوء ، كما اقلق مخططي الحرب في لبنان . في مرحلة معينة كانوا على
استعداد لشن حرب بدون سبب معين ، وكان من المقرر ان تبدأ في ابريل الماضى . وليس بمحض الصدفة
ان صدرت تعليمات للمتحدث العسكرى بالابلا بين حين وآخر عن مخالفة لوقف اطلاق النار ، ولو كانت
تافهة ، ان لم تكن وهمية على اية حال لم تحدث اية عمليات تخريبية في مستعمرات الشمال ، ولم يعلن عن
اية اصابات . ان الاعتداء على سفيرنا في لندن ، شلومو ارجوف ، ثم استغلاله « كلقطة » ، كان ينتظرها
بيجين من وقت طويل . ان خطوات الحرب سبق ان حددت مقدما ، والقوات كانت مستعدة . ولكن كانت في
انتظار الاوامر للخروج للحرب . ان اى حكومة عاقلة ومسئولة كانت تدرس في اول الامر من الذى كان
يختفى وراء هذا الاعتداء (وقد اتضح انها مجموعة أبو نضال ، المعادية لعرفات) وتختار ردا يتناسب مع
الحدث . الوزير السابق ي . برمان ، اشار صراحة في حينه الى ان معالجة مثل هذا العمل كان يمكن ان يتم
بواسطة المؤسسات المناسبة - ليست عسكرية - لرد مناسب .

وقد قرر بيجين وشركاه قيام سلاح الطيران الاسرائيلي بغارات مكثفة على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة داخل لبنان . وقد كان كل شيء محسوبا مقدما . وقد كان من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تستطع ان تبقى مكتوفة الايدي ازاء هذه الغارات بدون ان ترد عليها . ان اللعبة كلها كانت مبنية على رد منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اطلقت قذائف كاتيوشا على مستعمرات اصبع الجليل . هذه القذائف لم تسبب خسائر لانها لم تصب الهدف ، لدرجة انه كان من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تبد اهتماما في هذا الرد الضروري . وحينئذ جاءت الاوامر التي كان ينتظرها الثلاثي منذ زمن بعيد للتخلص من الجمود المستمر . ان بداية الحرب كانت بداية الخديعة الكبرى . بيجين وشارون ورافول فركوا ايديهم وتنفسوا الصعداء ، وفي النهاية امكنهم عرض المشروع ، الذي اعد خفية خلال اشهر كثيرة ، كرد ساخط على الخطر الذي يكمن لرجال مستعمرات الشمال .

الكذب يجر الكذب :

ان الذي يبدأ في الكذب سيستمر في الكذب بالطبع وبسرعة يتورط ويستمر في الكذب بصورة اشد . وفي هذه المرحلة كانت لدى الحكومة شكوك بالنسبة للحكمة في بداية الحرب ولكن بيجين ، بحسب التقارير التي نشرت أخيرا ، عرض امام الوزراء كيديل للحرب ... اوشويتس . ان هذا الخبير في التجارة بالكارثة ، لم يرتدع من اطعام الوزراء هذا الكذب الخطير ، بأن الشعب في اسرائيل ينتظره نفس مصير اوشويتس ، اذا لم يدخل جيش الدفاع الاسرائيلي الى لبنان . وقد يلغوا هذا الكذب ، بعضهم وكأنه منوم مغناطيسيا بواسطة الكلام المضلل والبعض الآخر بسبب خوفه من ان يعبر عن رأى آخر .

وقد بدأ الفصل الثاني من الخديعة - وهو تحديد اهداف الحرب . ان الثلاثي الموجه اكد بصورة رسمية للحكومة وللمعارضة والكنيسة وللشعب كله ، ان المقصود هو عملية عسكرية في منطقة الاربعين كيلو مترا والتي ستستغرق خلال ٢٤ ساعة حتى ٤٨ ساعة . وليس بمحض الصدفة ان يزعم رافول ، ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يتلق تعليمات تقيدته في الـ ٤٠ كيلو مترا ، لانه كان عالما باسرار الامور واحد مخططي المشروع حيث عرف من البداية انه لم تكن هناك نية للتوقف على بعد ٤٠ كيلو مترا من الحدود . وهكذا وزعت المهام بين الثلاثي - بيجين الذي خدر الشعب بوعده كاذب بشأن عملية محدودة . وأما رافول وشارون فقد عملا في المنطقة لتحديد موقف وكأنه الزام جيش الدفاع الاسرائيلي للانحراف عن المشروع الاصل . وفي حقيقة الامر كان كل شيء موجها لتوسيع المشروع الصغير الى المشروع الكبير وحتى لو لم يجد بيجين داخل الحكومة من يؤيده . وحينئذ بدأت الخديعة الثالثة . في جميع المناقشات الرسمية زعم بيجين ، انه ليست هناك نية في الوصول الى مواجهة مع السوريين ولكن العكس ، يجب الامتناع عن ذلك . وبينما بيجين يؤكد رسميا في الكنيسة .. اذا ماوصلنا الى خط الاربعين كيلو مترا وراء حدودنا الشمالية - تنتهي العملية ويتوقف القتال - بدأ شارون في محاصرة القوة السورية والتقدم للشمال . شارون الذي زعم ان لديه تصديقا لجميع مراحل الحرب ، حاول ان يخدع الوزراء بحجة انه لا توجد طريقة أخرى لالزام السوريين لابتعاد القذائين عن منطقة سيطرتهم شمال الاربعين كيلو مترا من حدود اسرائيل . وقد وافقت الحكومة وتحرك شارون الى الشمال في حركة التقاف وصفها القائد بيجين بأنها تشبه حركة التقاف البطل هاننيبال ... ولكن في هذه الخطوة ، التي أدت الى المواجهة العسكرية مع السوريين ، زرعت الخديعة الرابعة .

وحول دخول بيروت قيل عن امريخالي ، غير ممكن . لقد أقسم بيجين ان جيش الدفاع الاسرائيلي لن يعمل الآن ما لم يعمل جيش الدفاع الاسرائيلي أبدا - لم يدخل عاصمة دولة عربية . ومراحل الخديعة معروفة . وليس هناك معنى لاعادتها هنا . لقد استخدم شارون كل المفاهيم العسكرية مثل « إستغلال ميزة الانتصار » تحسين التواقع لاجل الدفاع عن جنودنا « إلى أن دخل في أحد الأيام بصورة عجيبة إلى بيروت .

شارون نفذ قبل التصديق :

كما هو مفهوم كذبت وسائل الاعلام كالعادة . بيجين عندما كان في واشنطن ، نفى بأن جيش الدفاع الاسرائيلي موجود في بيروت ، ومحطات التلفزيون التي اذاعت كلامه اظهرت على شاشاتها وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي قرب قصر الرئاسة في بيروت . حينئذ كان يمكن مواصلة الكذب . لقد زعم أرئيل شارون ان القصر غير موجود في بيروت ...

سلسلة الخداع أطول من اللازم ، لأجل ان نكرها كلها . ان عدم الثقة بوزير الدفاع السابق ، كان

عميقا ، حيث كانت الحكومة في الظاهر بمثابة قيادة عامة أنشغلت في التصديق على الخطوات التكتيكية التي يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلي . إن أرئيل شارون يزعم ، ان كل خطوة فيها تصديق ، أما وزير العدل الذي يعارض لجنة التحقيق فإنه يتفاخر بأنه لم تكن حكومة وقت الحرب تنشغل بكل تفاصيل الحرب . في الظاهر هذا الزعم صحيح . لا حكومة ملزمة بالعمل في تقديم مثل هذه التصديقات ، ولكن في تحديد الاهداف الأساسية للحرب ، في إتخاذ القرارات المصيرية ، الناجمة من التطورات المفاجئة وقت الحرب . إن إنشغال حكومة بيجين في تفاصيل التفاصيل كان يرجع الى سببين : الاول : اعتماد كل من شارون ورافول على جهل جميع الوزراء بكل ما يتعلق بالخطوات العسكرية .

والثاني : ان الخطوات الأساسية ، مثل احتلال شرق وجنوب بيروت ، واحتلال طريق بيروت - دمشق والدخول الى جنوب غرب بيروت ، لم يعرضها على الحكومة للتصديق عليها .

نائب رئيس الحكومة سمحا ارليخ ، يصف ذلك بإنحرافات . ويعترف أن شارون عمل حسب هواه . ويحدد مناحم بيجين هذا بصورة أنيقة قائلا : « كل ذلك تم التصديق عليه ولكن في بعض الأحيان بعد التنفيذ » . أي أن شارون نفذ عمليات في المنطقة وبعد التنفيذ حصل على تصديق الحكومة .

نائب رئيس الحكومة سمحا أرليخ لا يعد من بين الشجعان في مسرحنا السياسي ، والمعروف انه غير موافق على خطوات سياسية معينة قامت بها الحكومة . وفي مقابلة تليفزيونية هذا الأسبوع كان أرليخ يحذر من شد حبل الانتقاد أكثر من اللازم . ولكن الذي قاله بالتمحيصات كان خطيرا جدا . وفي حديثه عن إنحرافات شارون أوضح أرليخ أنه حدث فتح نيران من جانب جيش الدفاع الاسرائيلي لم يكن في الحقيقة إلا استفزاز من جانبنا ، أدى إلى مخالفة وقف إطلاق النار . على حد قول أرليخ تتناقضت التقارير التي حصل عليها مباشرة من الجبهة مع مزاعم شارون ورافول بأن جيش الدفاع الاسرائيلي يرد على إطلاق النار من جانب السوريين . ومن الضباط والجنود علم أنه في ذلك الجزء من الجبهة لم يكن هناك إطلاق نيران من جانب العدو . وقع سماع سمحا أرليخ قصة إنتشرت في تلك الأيام ، أثارت عدم الثقة داخل الجيش . وبحسب رواية شارون - رافول ، لا يرد جيش الدفاع الاسرائيلي بالضرورة في نفس المكان الذي تطلق فيه النيران من جانب السوريين . إن هذا الادعاء ساعد على إيجاد إنطباع بأن مخالفة وقف إطلاق النار من جانب العدو كان في مكان آخر . وليس بمحض الصدفة أن أبرز أرليخ ملاحظة خطيرة جدا ! « كانت هناك عمليات إستفزاز » وبعبارة أخرى يتهم أرليخ رئيس الأركان العامة ووزير الدفاع بعمليات إستفزاز لاستئناف القتال !

ان الخديعة تخلق أيضا تقصيرا . يجب أن نذكر أن جيش الدفاع الاسرائيلي بقوته الكبيرة دخل لبنان وليس أمامه أي جيش نظامي . وإذا قارنا هذه الحرب بحرب يوم الغفران يجب علينا أن نذكر بأنه في عام ١٩٧٣ أضطر جيش الدفاع الاسرائيلي أن يقاتل في ظروف مفاجئة أمام آلاف الدبابات وسلاح طيران العدو في الشمال وفي الجنوب ، وإستطاع التغلب عليها بعد عدد من أيام الأزمة في الجبهات . أما في لبنان فإنه لم يكن أمام جيش الدفاع الاسرائيلي جيوش للعدو ولا سلاح طيران معاد ، واستمرت الحرب حتى هذا اليوم ليس بسبب ضعف جيش الدفاع الاسرائيلي . وفي هذه الأيام قال قائد المنطقة الشمالية كلاما مناسبا ، يفيد بأنه لو كلف جيش الدفاع الاسرائيلي من البداية بالوصول إلى بيروت ، لكان قد نفذ ذلك خلال يومين .

إن جيش الدفاع الاسرائيلي ليس عليه ذنب في اخطاء هذه الحرب ولكن الجهاز السياسي ، الذي خطط هذه الخديعة وتورط في سلسلة من التعقيدات التي لا يمكن تحملها . أن رئيس الأركان العامة الماضي لم يكن رئيس الأركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلي ولكنه كان شريكا في مؤامرة سياسية عسكرية قبيحة لهذا فإنه يسمح لنفسه بالزعم انه لم يكن . هناك إتفاق قومي حول هذه الحرب ، لأن هذه كانت الحرب الاولى بتخطيط حكومة أخرى . لهذا لم يكن رافول رئيسا للأركان العامة ، ولكن وزيرا كبيرا للغاية « بدون تعيين » لحكومة - اللكيود . وإذا كان يمكن مطالبته بالمسئولية فإنه ليس كرئيس للأركان العامة . ولكن كشريك لبيجين وشارون في أعداد خديعة حرب لبنان .

بمناسبة مرور عام على حرب لبنان ذكر في إذاعة إسرائيل أن رئيس الحكومة سيلقي كلمة أمام الشعب . ولحسن نيتي اعتقدت أن بيجين وجد أخيرا أنه من المناسب أن يوضح للشعب ، كيف أنه نفذ وعده للوصول إلى الخط ٤٠ كيلو مترا خلال يومين ، ووقف القتال . وفي ذلك المساء تحدث بيجين ... عن أهمية احصاء السكان . وعن هذا مازال قادرا على التحدث . ولكن في الاحصاء الذي سيجري هذه الأيام سيفقد مكان خمسمائة من جنودنا الذين سقطوا على أرض لبنان في القيام بواجبهم واستغلوا لهدف كله خداع .

(٢) حرب لبنان اثبتت ان مصالح الولايات المتحدة غير مرتبطة بحل المشكلة الفلسطينية

معاريف ٢٤/٦/١٩٨٣

بقلم : روبرتو تاكر

يحلل الكاتب النتائج التي تترتب على حرب لبنان من زاوية اثارها على المصالح الأمريكية في المنطقة ونفوذها في العالم العربي . ويصل الى نتيجة مؤداها ان الحرب اتبعت خطأ الاعتقاد الذي ساد لفترة بأن عدم اسهام الولايات المتحدة جديا في حل المشكلة الفلسطينية يمكن ان يعرض مصالحها في المنطقة للخطر ويرى انه نتيجة لما تترتب على الحرب فإن الارتباط العربي بأمريكا سيظل قائما بغض النظر عن دورها في حل المشكلة الفلسطينية .

ترجمة : محمد حسن عبدالنبي

لقد ألفت حرب لبنان الضوء على الطابع الخاطيء للافتراضات التي استندت عليها اجزاء كثيرة للغاية من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط . وقد أظهرت ايضا بوضوح ان الأمريكيين متمسكون بشدة بتلك الافتراضات .

ففي صبيحة العملية ردد الأمريكيون تلك الافتراضات وذلك لكي يؤكدوا بأنه ستكون لتلك العملية التي قامت بها القدس نتائج وتأثير سلبي على المصالح الأمريكية في المنطقة : وبدأ شبح التطرف العربي يظهر مرة اخرى في سماء المنطقة وحتى بعد ان ادرك الجميع بأن المخاوف الشديدة التي سادت في سنوات السبعينات - بشأن المواجهة بين الدول العظمى ووقف انتاج البترول - قد اختفت ، فقد احتلت مكانها مخاوف جديدة . ان تلك المخاوف الجديدة هي بالفعل نفس المخاوف القديمة التي دارت حول الخوف من احتمال حدوث مقاومة في العالم العربي . [بمساعدة من جانب السوفيت او بدونها] ضد كل من يمتنع عن كبح جماح اسرائيل العدوانية ذات الاهداف التوسعية .

ماذا حدث لكل اشارات الاستغاثة والتحذير التي تردت بثقة كبيرة للغاية في الصيف الماضي ؟ والتي ظهرت كلها تقريبا كإشارات هباء .

لم تنهض منظمة التحرير الفلسطينية من وسط اطلال الهزيمة التي منيت بها بل انه رغم تلك الهزيمة تبدو حاليا متطرفة وخطرة جدا اكثر منه في أى مرة في الماضي . ومع هذا فان المنظمة تعاني منذ طردها من لبنان من اهتزاز وهي تلقى بتبعية ذلك على واشنطن اكثر من القاء ذلك على عاتق العرب او طاقاتها هي . لم تجبر حكومة مصر على التخلي عن الطريق الذي سلكه السادات ، بل ولم تقلل من قيمة هذا الطريق . ولم تصمد قوات الرفض والعناصر المتطرفة نتيجة الحرب فيما عدا سوريا . ان الوضع الذي تتمتع به سوريا حاليا هو نتيجة صبر اسرائيل بل ونتيجة للدبلوماسية الأمريكية في بداية الحرب . ان مشروع السلام الذي طرحه الرئيس ريجان والسياسة الأمريكية تجاه موضوع لبنان قد منحنا سوريا موقف قوة يتناقض مع الهزيمة التي منيت بها في الحرب .

وفضلا عن هذا لم يثبت ان الحرب اضررت بالمصالح الأمريكية . لم تتأثر المصالح الأمريكية في الخليج العربي على الاطلاق من الاحداث التي وقعت في لبنان .

وقد ثبت مرة اخرى ان الارتباط التقليدي بين المشكلة الفلسطينية وتأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية غير موجود في اماكن اخرى وتحسن بدرجة ملحوظة وضع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب ، وهي النتيجة التي ظهرت بسرعة شديدة بواسطة مشاعر الاحترام نحو واشنطن في دول عربية كثيرة .

ان السبب الأساسي لهذا التغيير واضح تماما . لقد أدت حرب لبنان الى تبخر ماتبقى من التوقعات العربية بشأن ميزان القوى الذي قد يصبح ليس في صالح اسرائيل في المستقبل القريب لقد ازدادت تلك التوقعات قوة طوال اكثر من عشر سنوات نتيجة سياسة البترول العربية والقدرة المالية للدول العربية .

ويمكن ان نرجع هذا ليس فقط الى الاعتقاد انه يمكن تحويل رأس المال الى قدرة عسكرية بل أيضا الى الثقة العميقة بأن هذا الثراء والموارد الكثيرة التي يستند عليها يمكن ان يكون وسيلة للحصول على تأييد غربى كبير جدا . ولكن الحرب اوضحت للجميع ان الميزان العسكرى حاليا لايميل ضد اسرائيل بل حدث تغيير لصالح اسرائيل .

إن حقيقة أن الحرب قد نشبت في الوقت الذي حدث فيه هبوط كبير في قوة دول البترول العربية وهو الهبوط الذي قد يستمر وقتا طويلا ، قد جعلت التهديد باستخدام قوة التمويل وقوة البترول الغربية عديم القيمة .

لقد لقيت التوقعات العربية في سنوات السبعينات نفس المصير الذي لقيته التوقعات التي سادت بين الدول العربية في سنوات الخمسينات والستينات لم تعد تلك الدول تستطيع توقع الخلاص اعتمادا على سلاح البترول وقوة التمويل وحتى قوة العالم العربى ظهرت كعش طائر . والان لم تتبق لديهم قوة لمواجهة اسرائيل سوى قوة اخرى وهى قوة غير عربية . ولكن تلك القوة لا يستطيعون الحصول عليها بواسطة التهديدات والضغط .

ستضطر الدول العربية من الآن فصاعدا الى الجرى وراء تأييد .

ويمكن ان نلخص ذلك بالقول انه يجب الخروج ببعض الدروس من هذه التجربة احداها مرتبط بأهمية اسرائيل لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط ، لقد قال الرئيس إيزنهاور ذات مرة - انه لولا اسرائيل لكان في الامكان اتباع سياسة في المنطقة يمكن الاعتماد عليها . لقد انتشر رأى خلال سنوات السبعينات يقول ان اسرائيل هي عقبة اساسية امام اتباع سياسة امريكية فعالة في الشرق الأوسط . لقد أثبتت حرب لبنان اكثر من أى حادث اخر ان هذا الرأى خاطيء من أساسه وانه حتى لو كانت اسرائيل تشكل في بعض الاحيان عبئا لا لزوم له في اطار علاقاتنا مع العالم العربى فإنها تشكل ايضا ثروة ذات أهمية كبيرة . إن قوة مكانة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط مرتبطة بشكل مباشر بقوة اسرائيل -

ولاشك أن هناك حدودا للاستخدام الذي يمكن القيام به للثروة الاسرائيلية حتى اذا حدث هذا الاستخدام دون علم وفي بعض الاحيان بلا خيار ، ولكن نتائج حرب لبنان لاتشير الى أى تجاوز عن هذه الحدود .

من الصعب القول بان هذا الدرس او أى درس اخر تم استيعابه من الحرب ، قد تم استيعابه بالفعل في الولايات المتحدة الامريكية . بل العكس ففي الفترة التالية لحرب لبنان اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة تجاه الشرق الأوسط تشبه تقريبا السياسة التي اتبعتها في الفترة السابقة للحرب واستندت على تلك الافتراضات التقليدية وعلى الرغم من حدوث التطورات التي كانت توجب اعادة تقييم هذه السياسة والحرب رغم أهميتها الشديدة هي احدى هذه التطورات - فقد تطرفت واشنطن بصرامة مذهلة ، بل وتدعو للياس . لقد كانت حرب لبنان فرصة ذهبية ولكن فرصة للقيام بماذا ؟

إن الاجابة على هذا السؤال بسيطة جدا . للقيام بذلك الذي يعتبر منذ سنوات طويلة هدفا اساسيا للسياسة الامريكية - حل المشكلة الفلسطينية . وكما أكد وزير الخارجية الامريكى ، لايجب اضاءة هذه الفرصة لأنها قد لا تتكرر . وفي الأشهر الأخيرة تحول الشعور بأهمية العمل بسرعة الذى عبر عنه السيد شولتز الى مبدأ رده الجميع . كل يوم يقولون لنا أن تلك هي آخر فرصة للتوصل الى تسوية . الزمن يتقضى بسرعة بل وهناك بعض الاشخاص يعتقدون ان الوقت الذي خصص لحل المشكلة الفلسطينية قد انتهى . وليست تلك هي المرة الاولى التي نسمع منها تحذيرات كهذه . والتي تفيد بأن وقت حل المشكلة الفلسطينية . قد حان عدة مرات قبيل عام ١٩٨٣ وطالما أننا قد عاصرنا منذ ذلك الوقت العديد من الفرص الأخيرة كل المشكلة فانه ليس من الصواب النظر الى تلك التحذيرات بقدر من الشك .

ولنفترض بأن هذا القول صحيح حقا . ما الذى يجب ان نفهمه من ذلك ؟ هل يعنى هذا ان هناك حربا أخرى ؟ هل سيؤدى هذا الى حدوث يقظة من جانب المتطرفين في الدول العربية ؟ وهل سيؤدى هذا الى زيادة النفوذ السوفيتى في المنطقة ؟ والأهم من ذلك - هل سيعرض ذلك المصالح الامريكية في الخليج العربى للخطر اكثر من الخطر المعرضة له تلك المصالح حاليا ؟ اذا لم يكن هناك ما يبرر الاجابة على تلك الاسئلة بالايجاب وخاصة على الاسئلة الاخيرة - فما الذى يلزم الحكومة الامريكية ببذل جهود كثيرة للغاية من خلال محاولة لحل المشكلة الفلسطينية ؟ كما نعرف ان هذا لا يكفي للاعتقاد بأنه من الواجب الرد

بالإيجاب على تلك الاسئلة كان هذا هو الاعتقاد السائد في الماضي ، بل وحتى اذا ظهر من خلال النظر الى الورا ان هناك شكوك كثيرة بشأن وجود هذا الافتراض فانه يمكن على الأقل أن نفهم لماذا نادوا بذلك في سنوات السبعينات لايرجع هذا فقط الى عدم وجود سبب للخوف من تكرار حرب أكتوبر ايضا لايجب التخوف من تمكن الدول العربية من التهديد بوقف شحنات البترول . ان المخاوف التي سادت في سنوات السبعينات والتي تم من اجل التغلب عليها وضع معظم خطوط هذه السياسة لم تعد قائمة . بالنسبة لنا يوجد حاليا القليل مما يدعونا للخوف من حرب اخرى ، اقل مما كان في الماضي . وسواء كان هذا أو ذاك ما الذي يدعونا الى الاعتقاد بأن فشل حل المشكلة الفلسطينية لارضاء الاطراف المعنية من خلال افتراض بأن الفرصة لم تهدر بعد - سيؤدي حتما الى نشوب حرب أخرى ؟

لم يتبق من خصوم اسرائيل النشطين من الناحية العسكرية - سوى سوريا فقط . واحتمال نشوب حرب اخرى بين إسرائيل وبين سوريا هو احتمال حقيقي ، ولكن من الصعب جدا الاعتقاد بان دولة من تلك الدولتين ستقوم الآن بشن حرب بسبب فشل حل المشكلة الفلسطينية سواء على اساس مشروع ريجان وسواء على اساس أى مشروع مشابه اخر . وبالنسبة لسوريا يمكن ان يظهر مايفريها بالتهديد بشن حرب وذلك لأن مشروع ريجان يمكن ان يكون اساسا للتسوية وسواء لأنه في هذه الحالة ستجد سوريا صعوبة كما هو الحال الآن في الحفاظ على مصالحها من الناحية الاقليمية او من أى ناحية أخرى .

لقد أثبتت حرب لبنان - اذا كانت هناك ضرورة لبرهان آخر - ان سوريا لن تضحي بجنود وموارد ومن أجل الفلسطينيين . وقد أثبتت الحرب ايضا أن ماترفض سوريا القيام به لن تقوم به أى دولة عربية أخرى من ناحية العرب لم تعد المشكلة الفلسطينية تشكل ذريعة اكيدة للدخول في حرب مع اسرائيل . ان هذا الموضوع يمكن ان يكون فقط حافزا لحرب نشبت لأسباب أخرى . واذا ظلت تلك الاسباب قائمة فسوف تنشب الحرب سواء تم تسوية المشكلة الفلسطينية أولا . وسيكون ايضا للتدخل السوفيتي في المنطقة علاقة ضعيفة فقط بالمسألة الفلسطينية . وباستثناء موضوع سوريا يمكن أن يكون احتمال حدوث تدخل روسي مرتبط بتطورات في الخليج العربي وخاصة في ايران . ومهما كانت تلك التطورات من الصعب أن نرى كيف أو لماذا يمكن ربط تلك التطورات بحل المشكلة الفلسطينية . ان الاستنتاج النابع من تلك الاعتبارات يزداد قوة بسبب العقبات التي تعترض طريق حل المشكلة الفلسطينية . ان الموضوع الفلسطيني ليس موضوعا - دبلوماسيا عاديا ، والنزاع الذي يمثل له ليس مثل أى نزاع آخر بين الدول . وحتى لو كان هذا نزاعا عاديا فان فرص حل المشكلة في الحال ليست ايجابية . في هذا الموضوع يجب أن نتذكر مرارا وتكرارا الظروف التي أدت الى التوقيع على اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر .

لم يكن النجاح الذي تحقق في كامب ديفيد ، على وجه الخصوص نتيجة جهود امريكية . وعلى الرغم من ان الأمريكيين قد قاموا بالفعل بدور هام في دفع الأطراف للتوقيع على الاتفاقية فان هذا قد حدث لأن حكومة اسرائيل وحكومة مصر قد قررتا ذلك قبل ذلك لأن الفائدة التي سيجنونها من معاهدة السلام - بالمقارنة بالتنازلات التي يجب تقديمها من أجل هذه المعاهدة - تحسم الكفة لصالحها .

لولا قيام الحكومتين باتخاذ القرار - قبل كامب ديفيد لما كان في الامكان التوصل الى اتفاقية السلام وليس من الضروري كذلك لأن نساءل أى طرف من الطرفين ضحى اكثر وأى طرف ربح اكثر - ففي التسويات التي تتم لحل نزاعات لا يوجد تماثل دقيق بين الربح والخسارة ، المطلوب لتحقيق مثل هذا الحل ليس هو المساواة بين الربح والخسارة بل اقناع الطرفين المتنازعين بأنهما سيربحان أكثر مما سيخسران . حينئذ وحينئذ فقط يستطيع طرف ثالث المساهمة في حل النزاع الذي ماكان سيحل لولا ذلك وأنه سيكون من الصعب جدا ايجاد حل له وذلك لأنه في مثل هذه الظروف يحتاج الطرفان بشكل عام لطرف ثالث يساعد على تنفيذ (التنازلات) - وهو الشيء الذي لم يكن في مقدور الطرفين القيام به بشكل مباشر بدون اشتراك طرف ثالث .

من الواضح أن الظروف التي ساعدت على التوصل الى تسوية بين مصر واسرائيل غير قائمة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ولو كانت موجودة لكان في مقدورنا ان نتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور مماثل للدور الذي قامت به في الماضي . وطالما أن الظروف القائمة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية لاتساعد على ذلك تستطيع الولايات المتحدة الامريكية أن تختار بين الصبر النسبي وبين نشاط غير محدد . ويظهر من مشروع الرئيس ريجان ان حكومته قد اختارت الاحتمال الثاني . ان الحكومة الامريكية الممثلة بواسطة الرئيس قد وضعت على كفة الميزان هيبتها وذلك لأنها تحاول التوصل الى تسوية مرضية بشأن المسألة

الفلسطينية ومنذ أن بدأت ذلك في شهر سبتمبر الماضي بذلت جهودا دبلوماسية ضخمة .
ان مفاوضات لبنان والموقف والدور الذي أخذته واشنطن على عاتقها يمكن أن يقللان من الأهمية الكبيرة التي مازالت متعلقة بحل المشكلة الفلسطينية . كان من الصعب جدا فهم السرعة التي عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع لبنان ، تصميمها على معارضة الجهود التي بذلتها إسرائيل في البداية للتوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع حكومة لبنان ، والعناد الذي أظهرته برفضها المخاطرة والموافقة على الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان والحماس للقيام بدور الوسيط ، كان من الصعب فهم كل هذا لولا ادراك النظرة الأمريكية تجاه المشكلة الفلسطينية والاعتقاد القوي بأهمية حلها للمصالح الأمريكية .
سيكون من الصعب الحفاظ على هبة الولايات المتحدة الأمريكية بين الدول العربية - وان كانت لم تفقد حتى الان تلك الهبة وخاصة بين السعوديين . تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لهيئة لكي تقوم بالوساطة وللوصول الى تسوية سلمية في لبنان ، وضرورة الحفاظ على هذه الهيئة مرتبطة ايضا بضرورة الحصول على تأييد عربي كبير جدا لمشروع السلام الذي قدمه الرئيس ريجان .

يجب أن نحكم على ادعاءات الحكومة الأمريكية بشأن اتباع سياسة نشطة ، مجالاتها المحدودة محددة بوضوح على أساس عام . منذ البداية أوضح رجال الحكومة أن المبادرة الدبلوماسية الأمريكية . هي بمثابة الوقوف في وجه العناصر العربية المتداخلة في الموضوع بشأن الاختيار بين استجابة مرضية وبين فقدان فرص حل المشكلة الفلسطينية - مع كل النتائج الناجمة من ذلك . لو أجاب العرب بصورة مرضية لوقع العبء على عاتق الاسرائيليين وهذا عبء ثقل للغاية . ولو امتنع العرب عن الاستجابة فهذا يعنى أنهم يتحملون هذا العبء . على أية حال لا تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر وثن الفشل .
ولكن هذا القول المنطقي ، كما أثبتت الاحداث الأخيرة لا يتماشى مع نمط سياسة الحكومة الأمريكية المعروف بمواصلة نشاط الماضي وكما نعرف تقدر الدول العربية المعنية بالأمور ذلك جيدا . انها تعتقد أن العامل الذي أيقظ مبادرة السلام الأمريكية يمكن ايضا أن يؤدي الى جهود أمريكية جديدة ، وهذا على الرغم من عدم استعدادهم أو عدم قدرتهم على الرد على تلك الجهود بصورة ايجابية . ماهى المصلحة الأمريكية الموجودة وراء تلك الأنماط ؟

وحتى لو انتهى هذا الجهد المتواصل والجبار بانتصار أمريكي فما الذي يتحقق من حل المشكلة الفلسطينية بمبادرة أمريكية ؟ مثل هذا الحل لن يعفى الولايات المتحدة الأمريكية من المسؤولية تجاه المنطقة . بل سيؤدي الى زيادة المسؤولية الملقاه على عاتقها . اذا فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تسوية على اسرائيل ، ستضطر الى أن تضمن بأن تنفذ التسوية بالصورة التي اعتزموا تنفيذها بها ، ستضطر الى منح الاسرائيليين ضمانات ملموسة وطويلة المدى وذلك للاستجابة لمخاوفهم الصادقة . سيكون من الضروري ايضا القيام باشراف قريب للغاية وذلك لأن التسوية ستفتح على ما يبدو فنته امام تفسيرات عديدة - وسوف يستغل الاسرائيليون ذلك اذا أتاحت لهم الفرصة . وطالما أننا نستطيع فقط الافتراض بأن القوة الاسرائيلية ستظل عاملا رئيسيا في المنطقة ، فهذا يعنى أن خطر العمل ضد أسس التسوية سيظل قائما .

اذن ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية الى ضمان حل المشكلة الفلسطينية . ماهى تلك المصلحة التي تهمها والتي تدفعها لتحمل مسئولية كبيرة للغاية ذات أخطار كثيرة ؟
من الواضح انه ليس من الضروري الدفاع عن مصالحها الحيوية في العالم العربي وذلك لأنه لا يمكن وليس من الضروري تأمين تلك المصالح بواسطة تسوية المشكلة الفلسطينية نعم ليس من الواجب الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في عالم آخر أى - في اسرائيل على الرغم من أننا نسمع ذلك كثيرا في موضوع كيف ننقذ اسرائيل من اسرائيل نفسها مثلما كتب جورج بول في مقاله المشهور في حينه فأن محاولة انقاذ اسرائيل لا يمكن أن تشكل هدفا ساميا للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط يجب تمكين الاسرائيليين من انقاذ أنفسهم . واذا لم ينجحوا في القيام بذلك - يكون عليهم قبول ثمن الفشل الذي قد يشمل ايضا تغيرا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ان التمسك الشديد بضرورة المبادرة لحل المشكلة الفلسطينية هو أمر ليس حسن فقط للمصالح الأمريكية ويمكن أن ينتهى بالفشل ، بل يحول الانتباه بعيدا عن التطورات في الخليج العربي . وتتركز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية اليوم كالمضى في الخليج العربي ومازالت معرضة للخطر بسبب التطورات في هذه المنطقة . واذا انتهت الحرب بين العراق وايران دون انتصار حاسم لأى طرف فان هذا سيخدم

المصالح الأمريكية بصورة حسنة . ولكن اذا انتصرت ايران فانها ستتنصب نفسها حاكما على منطقة الخليج . وهذا الاحتمال لابد وأن يقلق الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من خطر حدوث تدخل سوفيتي في ايران وذلك لأنه اذا انتصرت ايران - بمساعدة سوفيتية أو بدونها - فانها ستترغب دون شك في تصفية حسابات مع السعودية .

ومن هنا نجد ان ضرورة الحفاظ على تواجد غربي قوى في منطقة الخليج العربي تظل كما هي . واذا كانت تلك الضرورة تبدو حاليا أقل أهمية مما كان في نهاية سنوات السبعينات فان هذا لا يرجع فقط الى ان الأمور التي كانت تخشاهم الولايات المتحدة الأمريكية لم تختف بل لأن أزمة البترول قد ضعفت بدرجة لم يكن يصدق أي انسان في العام الماضي أن هذا يمكن أن يحدث .

في عام ١٩٧٩ اعتقد الجميع بأن في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ستصل تبعية الغرب للبترول السعودي لمستوى كبير جدا وأن السعودية ستضطر الى انتاج كميات ضخمة من البترول تفوق قدراتها للوفاء بذلك . والآن وفي عام ١٩٨٣ وبعد التغييرات الضخمة التي طرأت في سوق البترول العالمي أي أنه اذا أوقفت السعودية تماما ضخ البترول - فان هذا سيحل فقط مشكلة الفائض .

وحتى اذا ازدادت تبعية العرب للبترول السعودي في السنوات القادمة فانه لا يمكن الاعتقاد بأن حالة التبعية التامة التي كانت سائدة في سنوات السبعينات سوف تتكرر . لقد انتهى العصر السعودي وربما يظهر هذا في السياسة الأمريكية . قد يكون اليوم الذي تحتل فيه المنطقة التي كانت على رأس أولويات الدبلوماسية الأمريكية منذ بداية سنوات السبعينات ، مكان متواضع ، قريب جدا . وتلك النبوءة جديدة بالترحاب .

ثانيا : التقويم الاسرائيلي للاتفاق مع لبنان

- (١) هل تمنح الاتفاقية المزيد من الأمن الاسرائيلي ؟
- (٢) الاتفاقية تعد ميزة لاسرائيل
- (٣) الاتفاقية غير مرتبطة بموافقة دمشق
- (٤) التخلص من حرب الازوم لها

(١) هل تمنح الاتفاقية المزيد من الأمن الاسرائيلي ؟

يديعوت أحرونوت ١٩٨٣/٥/٨
بقلم - مراسل الجريدة في لبنان

يعد المقال سلبيات وإيجابيات الاتفاق مع لبنان ، ويخلص الى ان الإيجابيات أكثر من السلبيات بكثير ذلك انها اذا كانت قد قلصت من حرية الجيش الاسرائيلي في الجنوب ، فهي بالمقابل قد أعطت لاسرائيل « ضمانات أمنية » عديدة ، هذا بالإضافة الى ما ترتب على الاتفاقية من تقوية العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية أكثر من ذي قبل

ترجمة : عادل مصطفى

من التحليل لمسودة الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية ، يمكن الوقوف على مميزات وعيوب هذه الاتفاقية . وهذه هي أولا الجوانب السلبية :

● أكثر العيوب البارزة هي فقدان السيطرة الاسرائيلية على المنطقة الواقعة شمال حدودنا مع لبنان . والسر الواضح هو ، أن الرائد سعد حداد تعاون بشدة مع اسرائيل خلال السنوات السبع الأخيرة ، وكان يستطيع أن يدافع عن منطقة الجنوب اللبناني . وبشكل غير مباشر ، عن شمال اسرائيل أيضا . لقد عملت قوات جيش الدفاع بحرية في جنوب لبنان ، وكانت قوات الرائد سعد حداد جزءا من جيش الدفاع . والآن ، وفقا لهذه الاتفاقية الجديدة ، ستكون المنطقة التي يسيطر عليها حداد مساحتها ١٥ كيلو مترا فقط ، بينما المنطقة الأمنية كلها ، بعرض ٤٥ كيلو مترا ، ستقع تحت سيطرة الجيش اللبناني - بمعنى آخر ، أنه لن تكون هناك حرية عمل لجيش الدفاع بعد ذلك .

● ورد أيضا في الاتفاقية الجديدة ، أن الدوريات المشتركة للبنان واسرائيل ستتم في سيارات لبنانية وبقيادة ضابط لبناني ، وهو الأمر الذي سيقيد كثيرا من نشاط جيش الدفاع . ووفقا لامكانيات جيش لبنان ، فإنه لا توجد ضمانات بأنه سيكون في مقدوره منع (دخول الفدائيين الى القطاع الأمني) . وإلى جانب هذه العيوب التي ذكرناها ، فإن الاتفاقية تتضمن أيضا عدة نقاط ايجابية :

● كان القطاع الأمني التابع للرائد سعد حداد حتى اندلاع حرب لبنان ، يصل الى عمق سبعة كيلو مترات

- فقط ، بينما حددت الاتفاقية الجديدة هذا العمق بـ ٤٥ كيلو مترا .
- كانت هناك حقا لجيش الدفاع حرية الحركة في جنوب لبنان ، ولكن من جانب آخر ، لم تكن هناك أية قيود على وضع صواريخ ، ومدفعية أو إنشاء تحصينات في المنطقة ، وقد منعت الاتفاقية الجديدة هذا الأمر .
 - كذلك بالنسبة للوضع الشخصي للرائد سعد حداد ، ففي نهاية الأمر ، فمفروض عليه منصب نائب قائد اللواء وكذلك المسئول عن مكافحة الارهاب وعن الاتصالات مع اسرائيل ، وهى مهام ذات أهمية واقعية وتعطى حرية التواجد في المنطقة .
 - يحتمل أن يكون الجانب الايجابى للغاية ، في موافقة اسرائيل على الاتفاقية ، يمكن في .. اعادة تمهيد الطريق مع الولايات المتحدة ومع لبنان . فمن الآن ، ازدادت فرص المواقف المشتركة للولايات المتحدة واسرائيل بالنسبة لى سيناريو جديد في المنطقة . ويجب عدم الاستهانة بذلك خاصة أزاء الموقف بيننا وبين السوريين .
- وقد صرح المستشار الاعلامى لوزير الدفاع ، نعمان شى ، أنه من الآن سيحدث تحسن ملحوظ في علاقتنا مع الولايات المتحدة ، وهما سيؤدى الى رفع الحظر عن الاسلحة الامريكية لاسرائيل ، كما نأمل . وجدير بالذكر ، أن وزير الدفاع البروفيسور موشى أرئز ، وهو الأب الروحى لهذه الاتفاقية ، قد تقبل الموقف الحالى على ما هو عليه . ولهذا فإن السؤال الخاص بأنه : ألم يكن من الممكن تحقيق مثل هذه الاتفاقية منذ شهور مضت ؟ ليس سؤالاً حيويًا ، حيث أن أرئز رأى مع توليه منصبه أن أول مايجب عمله هو تحقيق اتفاقية مع لبنان وخروج جيش الدفاع من هناك .
- في اطار الظروف التى ظهرت في المنطقة وفي مجال العلاقات الاسرائيلية الامريكية ، لم يكن هناك مناص من أن الاتفاقية بعيوبها قد فرضت على اسرائيل وأنها بمثابة شر لابد منه . أما اذا كانت ستمنح اسرائيل المزيد أو القليل من الأمن على حدودها الشمالية - فهذا ما ستخبرنا به الأيام .

(٢) الاتفاقية تعد ميزة لاسرائيل

يديعوت احرونوت ٩/٥/١٩٨٣

بقلم : يائير عميق
يعرض المقال لوجهة النظر الاسرائيلية الرسمية في الاتفاق مع لبنان ..
وخلاصتها ان الاتفاق افضل مايمكن ان تحلقه اسرائيل ، وانها قد جلبت
لاسرائيل عديدا من المزايا ، سواء من زاوية تأمين مصالحها في الجنوب او من
زاوية تقوية العلاقات الاسرائيلية الامريكية

ترجمة : عادل مصطفى

اذا كان هناك من أصيب بالاحباط من تفاصيل الاتفاقية المنتظرة بين لبنان واسرائيل ، فقد كانت له اذن توقعات أكثر من هذه الاتفاقية . اذا فكر احد انه يمكن التوصل الى اتفاقية سلام من جانب ، واتاحة الفرصة لجيش الدفاع ان يتصرف كما يحلو له في القطاع الأمني من جانب آخر ، فإنه لايعرف الواقع في لبنان ويكون مخطئا خطأ كبيرا .

انها خطوة لايمكن تحقيقها ، ولهذا كان على اسرائيل ان تعثر على أفضل الطرق ، حيث تخطو فيه على علاقات سياسية ، تتضمن أيضا تسويات أمنية .

ان عدم نشر الاتفاقية بصورة رسمية وتزايد التفاصيل التي تسربت منه الى وسائل الاعلام ، قد يؤدي الى عدم وضوح يؤثر ، بوضوح ، على وضع اسرائيل الأمني خلال السنوات القريبة القادمة . ومن أجل ازالة عدم الوضوح ، سوف نجيب على جميع التساؤلات التي يطرحها كل منا على نفسه في هذه الأيام .

الزام الادارة :

● هل هذه هي أفضل اتفاقية استطاعت اسرائيل تحقيقها في ظل الظروف الحالية ، تقول مصادر موثوق بها ، ان هذه الاتفاقية تعد الاقل سوءا ، أو كما قال مصدر مسئول ، البديل الاقل سوءا الذي أمكن التوصل اليه . لقد كانت العلاقات اللبنانية الاسرائيلية الى ذلك الحين هي علاقة حرب ، بدون اتفاقية هدنة فعلية . لقد سقط خلال الـ ٣٥ سنة الماضية ضحايا غير قليلين من العسكريين والمدنيين . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، منذ دخول السوريين لبنان ، دخل الفدائيون الى هناك أيضا ، وعلى الرغم من قطاع الأمن الضيق لسعد حداد ، لم يكن من الممكن منع سقوط قذائف المدفعية على الجليل . اذا تم تطبيق الاتفاقية حاليا ، فستكون للمرة الأولى اتفاقية موقعة ومحددة ، وستكون المرة الأولى التي ستأخذ الادارة اللبنانية على نفسها التزاما ما .

● ماذا كان سيحدث اذا لم توقع على الاتفاقية .

حددت مصادر موثوق بها سيناريوهين محتملين لمثل هذا الأمر ، الأول ، حول سوريا اذا لم تسحب قواتها ، رغم توقيع اسرائيل على الاتفاقية . والسيناريو الثاني يقول ، ان سوريا ستكون على استعداد لان تسحب قواتها . في جميع الحالات ، يبدو ان وضع اسرائيل سيكون أفضل في ظل وجود اتفاقية أكثر من عدم وجودها . اذا قررت سوريا السير في اتجاه الحرب - وهو قرار غير منطقي من جانبها - فان موقف اسرائيل سيكون أفضل حيث سيكون في يدها اتفاقا ، وستكون علاقاتها مع الولايات المتحدة طيبة . كنا سنعانى موقفا خطيرا ، لو دخلنا حربا كنا اثناءها مختلفين مع الولايات المتحدة .

انضمام سوريا : ومن جانب آخر - فان الوضع الحالي غير طيب . لبالنسبة لنا ولا بالنسبة للسوريين ، لأنه من الصعب السيطرة على منطقة تضم مليون نسمة ، حيث يزداد معدل الاصابات . لهذا ، لو انتقلنا في مرحلة معينة الى خطر آخر ، مثل خطر نهر الأولى ، وفي مثل هذه الحالة من الأفضل ان يكون لاسرائيل اتفاقية موقعة .

هناك فعلا عدم تأكد ، وهو نفس الأمر بالنسبة لأي اتفاقية مع أي دولة عربية أخرى ، ولكن كما قلنا ، فان أفضل البدائل هي الاتفاقية . قال أمس مصدر موثوق به ، انه ليس لدى أي تردد بان الاتفاقية الموقعة هي أفضل بكثير من الحصول على شريحة من جنوب لبنان .

● مالمسبب الذى يدفع سوريا للموافقة على الانضمام لاتفاقية كهذه ؟ اليس الوضع الحالى فى مصلحتها ؟
حقا ان سوريا تعلن انها ليست على استعداد للانضمام لاتفاقية كهذه وتقدم على كل شىء من أجل ارباب
اللبنانيين . بل اذيع ان الرئيس الأسد قال لوزير الخارجية اللبناني ، « سيحدث لكم ماحدث للسادات » .
يحتمل وان يكون السوريون صادقون فى موقفهم عندما يقولون ان الاتفاقية سوف تمثل انجازا كبيرا
لاسرائيل ، ويجب عدم حصولها عليه ، وان عليها الجلاء عن لبنان بدون أى شروط أو اتفاقيات . ولكن فى
رأى المصادر الموثوق بها ، ليس مضمونا أبدا من الناحية العسكرية ، بان الوضع الحالى يعمل لصالح
سوريا فقط .

يجب ان نذكر ، ان جزءا من قوات جيش الدفاع يتواجد على بعد ٢٠ كيلومترا فقط من دمشق ، عاصمة
سوريا . لقد قال الأسد حقا لشولتز ، انه غير موافق على هذه الاتفاقية ، ومع هذا ، يجب ان نلاحظ انه لم
يقبل صراحة انه لن يسحب قواته من لبنان . يحتمل أيضا ان يكون السوريون يعملون بايحاء من
السوفيت ، ولكن من المستحيل حاليا ، ان نحدد بوضوح ان يكون السوفيت قد نصحوا سوريا بمنع
الاتفاقية بين اسرائيل ولبنان .

قرارات منظمة التحرير الفلسطينية :

● ماذا سيحدث لو رفض السوريون فى النهاية سحب قواتهم من لبنان ؟
تقول المصادر الموثوق بها ، ان احتمالا كهذا قائم فعلا ، ولكن اسرائيل لاتنوى الانتظار الى الأبد . اذا
لم ينضم السوريون خلال عدة اسابيع الى الاتفاقية - ستضطر اسرائيل الى دراسة الموقف من جديد - وان
تتخذ قرارات وفقا لذلك . ان جميع الاختيارات مفتوحة أمامها ، وليس هناك سبب لان نفعل وفقا لقرارات
منظمة التحرير فقط .

● اذا كان كذلك لماذا لاتنسحب فوراً الى خط نهر الأولى ؟
ان هذا النهر الموجود أيضا على بعد ٤٥ كيلومترا من اسرائيل ، لايعد بالضرورة أفضل الخطوط . اذا
انسحبت اسرائيل اليه ، فان السوريين سوف يحتلون المنطقة التى ستجلب عنها ، وكذلك منظمة التحرير
الفلسطينية وسيتحول خط نهر الأولى الى خط استنزاف ، سيتم تبادل النيران عبره . من شأن اسرائيل اذن
ان تستغل الاختيارات الاخرى ، وليس هنا المكان المناسب للافصاح عن هذه الاختيارات .

● ماهى المهمة التى يؤديها الرائد سعد حداد هنا فى هذه الاتفاقية ، وهل أنه حقا أضرير ؟
تسارع هذه المصادر الى تهدئة أولئك الذين يسارعون بالاعلان عن ان سعد حداد قد أضرير من
الاتفاقية . بالعكس ، فان هذه المصادر تؤكد ، ان قطاع الأمن الذى كان حداد مسئولاً عنه ، سيكون أكبر
كثيرا ، وستصل مساحته فى بعض الأماكن الى ٣٠ كيلومترا . كذلك هناك التزام مكتوب من جانب الجيش
اللبناني ، بأنه مستعد لاعادة حداد اليه مرة أخرى ليحتل منصبا كبيرا مع هذا ، يجب ان نذكر ، اننا غير
قادرين على ان نملئ على الجيش اللبناني من يكونون ضباطه ، ولكننا مازلنا نبذل جهودا من أجل ان نمنج
حداد المزيد من المهام .

● ماهى الضمانات لاسرائيل بعد انسحابها ؟
سيكون داخل قطاع الأمن الذى يصل الى ٤٥ كيلو مترا ، ترتيبات كثيرة للرقابة ، تتيح لاسرائيل
الحصول على معلومات فى الوقت المناسب . لن يحدث ان نستيقظ ذات يوم ونجد المنطقة مليئة بمئات من
المدافع . ان الدوريات المشتركة ومركزى الرقابة اللذين اتفق على اقامتها فيكون ردا على حدوث أى تغيير فى
الموقف . أكثر من هذا - فان أى خروج عن الاتفاقية ، يمثل خرقا لها ، ويمكن لاسرائيل ان ترد بالشكل
المناسب .

● هل تحسنت حقا علاقاتنا مع الولايات المتحدة ، عقب موافقتنا على التوقيع على الاتفاقية ؟ وهل هناك أى
علاقة بين الاتفاقية وبين مشروع ريجان ؟

تعتقد مصادر حكومية ، انه فى اعقاب موافقتنا على التوقيع على الاتفاقية ، فان جميع المشاكل مع
الولايات المتحدة سوف تحل . ان التفاهم مع الدول الكبرى الصديقة يبدو فى جميع المجالات ، وكذلك يوافق
الامريكيون على ان يتم اشتراط تطبيق الاتفاقية بجلاء جميع القوات . وتقول هذه المصادر انه لاتوجد أى
علاقة بين الاتفاقية الحالية وبين مشروع ريجان . بالعكس ، فان اسرائيل ستكون حاليا فى وضع افضل ،
عندما تتباحث مع الولايات المتحدة حول الضفة الغربية ، مثلا لقد أعربت المصادر عن أملها أنه لن يحدث

تآكل في موقف الولايات المتحدة ، خلال المفاوضات مع سوريا . واضح للامريكيين ، ان اسرائيل بذلت جميع الجهود وجميع التنازلات ، عندما اقدمت على التوقيع مع لبنان . في النهاية - لقد اعربت هذه المصادر عن رأيها ، ان هذه هي أفضل الاتفاقيات التي استطلعنا التوصل اليها في ظل الظروف الحالية . ان أى تطور لايعيد اسرائيل الى الوضع الذى كانت عليه قبل الحرب في لبنان ، أى مئات فوهات المدافع والآلاف الفدائيين ينتشرون في جنوب لبنان ويعرضون أمن اسرائيل للخطر . وهذا في رأى هذه المصادر انجاز غير قليل .

=====

(٣) الاتفاقية غير مرتبطة بموافقة دمشق

معاريف ١٩٨٣/٥/٢٠

بقلم : موسى جاك

يتعرض المقال لاجابيات الاتفاق مع لبنان بالنسبة لاسرائيل حتى في ظل الرفض السوري لها ، وذلك في ضوء اتفاق التفاهم الاسرائيلي - الامريكى الذى وقع بعد الاتفاق ، وفي ضوء المزايا الاخرى التى حصلت عليها اسرائيل من الاتفاق .

ترجمة : عادل مصطفى

تعزيم كل من الولايات المتحدة واسرائيل ان تبدأ في القريب مفاوضاتهما حول التوقيع على اتفاقية التفاهم السياسى والاقتصادى ، بالإضافة الى المذكرة التى تم توقيعها عشية عيد شبعوث (عيد نزول التوراة) في القدس وفي واشنطن لقد تضمنت المذكرة التى وقعت عشية العيد تفسيرات وتفاهما بالنسبة لبنود الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية ، مثل التفهم الامريكى بأن الجلاء الاسرائيلي مشروط بجلاء الجيش السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان . لم يكن هذا مجرد تفاهم سرى من وراء ظهر اللبنانيين ، حيث اعلن السفير الامريكى موريس دريبر في جلسة المفاوضات الختامية ، ان التفاهم حول خروج القوات الاسرائيلية سيتم اذا ابتعد كل من السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان . لقد كانت هناك موافقة من جانب جميع الاطراف حول كل شيء في المفاوضات ، ولكن لأن اسرائيل لم ترد ان يكون الاتفاق مع وقف التنفيذ ، حيث فضلت ان يكون الاتفاق بين جميع الاطراف بان تكون الفقرة الخاصة بالجلاء والواردة في الاتفاقية مشروطة بجلاء جميع القوات الاجنبية عن لبنان ، فان هذا الاتفاق لا يقلل من شأن الاتفاقية بشكل عام . ولكن بالنسبة لتطبيق بند الانسحاب فقد تحدد موعده - عندما تنسحب جميع القوات الاجنبية - وهذا الموعد لا يتعارض مع رأى الموقعين الآخرين على الاتفاقية ، لبنان والولايات المتحدة بالعكس ، فان الدولتين مهتمتان بعدم انسحاب اسرائيل قبل ان تستطيع كل منهما اجبار سوريا ومنظمة التحرير على الانسحاب من ارض لبنان .

على كل حال ، فان هذه الموافقة ، مثلها مثل موافقات أخرى حول سؤال متى يكون مسموحا لاسرائيل بالعمل من أجل الدفاع عن نفسها داخل لبنان ، وحيث تصمم الولايات المتحدة على ان يكون رد الفعل الاسرائيلي مناسباً لمقدار الضرر الذى يلحق بها - كل هذه الأمور تم تسجيلها وكتابتها في مذكرة التفاهم التى وقعت في واشنطن وفي القدس .

انها ليست مذكرة تفاهم على غرار اتفاقيات التفاهم التى وقعت اسرائيل في المقابل مع جيرانها ، منذ حرب يوم الغفران التى تمت بواسطة الولايات المتحدة . في هذه الاتفاقيات اخذت الولايات المتحدة على عاتقها التزامات مختلفة ابتداء من حرية العبور في باب المندب وانتهاء بعدم الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما ان هذه المنظمة لم تعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها ، وابتداء من وعد بخطة سنوية للتزود بالسلاح وانتهاء بضمان البترول المطلوب لاسرائيل في

ساعة الطوارئ ، وابتداء من الوعد بتأييد إسرائيل ضد أي قرار في الأمم المتحدة الذي من شأنه المساس بإسرائيل وانتهاء بوعد بإجراء مشاورات مع إسرائيل في حالة وجود خطر من جانب دولة كبرى . وكل هذه الأمور كانت اجزاء في حصن التفاهم الاسرائيلي - الأمريكي وازدانة لقوة الردع الاسرائيلية كتعويض عن « المميزات » التي تنازلت عنها إسرائيل في تراجعاتها عقب الاتفاقيات مع مصر وسوريا . أثناء المفاوضات مع لبنان ، ورغم انها كانت مستمرة ، تم تأجيل القضية الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل الى النهاية ، وما ان جاءت ساعة الحسم تم الاتفاق على ان المفاوضات سوف تبدأ بعد التوقيع على الاتفاقية الاسرائيلية اللبنانية .

لقد إبلغت إسرائيل حكومة الولايات المتحدة بالذاكرة وسوف يبدأ حالتها التفاوض حول تفاصيل هذه المذكرة . انها ليست مفاوضات حول اتفاقية تفاهم استراتيجي ، والتي اوصى بها وزير الخارجية السابق الكسندر هيج وعارضها وزير الدفاع كاسبر واينبرجر في البداية ووقع عليها بالاحرف الاولى بسبب - تعليمات الرئيس فقط ، بل اتفاقية للتفاهم في شئون سياسية واقتصادية على صورة الاتفاقيات السابقة . اذا تم توقيع المذكرة المقترحة فأنها ستمثل انجازا آخر بجانب الانجاز الذي تحقق في توقيع الاتفاقية مع

لبنان . ان بيانات دمشق بشأن رفضها لاستقبال المبعوث الأمريكي فيليب حبيب وسحب قواتها من لبنان ، قد خلقت انطباعا بان الاتفاقية بين إسرائيل ولبنان متعلقة بسوريا . ولكن ليس كذلك . ان بندا واحدا في الاتفاقية - البند الخاص بالانسحاب - سوف يتم تأجيله الى ان تقوم كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بسحب قواتهما من بقاع لبنان وطرابلس واطلاق سراح الاسرى الاسرائيليين . اما بقية بنود الاتفاقية فأنها سارية المفعول فورا . ان الكنيست والبرلمان اللبناني صدقا على الاتفاقية ، وانه قد الغيت حالة الحرب بين الدولتين ، والا تبادر أي واحدة منهما بعمل معاد ضد الأخرى ولا حتى القيام بدعاية معادية واحدة ضد الأخرى .

ان هذه الموافقة لا ترتبط بارادة ورغبة حافظ الاسد . لقد وقعت حكومة لبنان على هذا بالرغم من تهديدات الرئيس السوري حافظ الاسد ضد الرئيس اللبناني ، ونتيجة لتوقيع لبنان على هذه الاتفاقية حدثت تشدات في موقف العالم العربي - حيث تؤيد أغلب الدول العربية موقف لبنان التي وقعت على الاتفاقية مع إسرائيل ، وعدد قليل يؤيد سوريا التي تعارض أي اتفاقية مع إسرائيل .

ومن هاتين الحقيقتين من المستحيل الغاؤهما بهذا الخيل الصادر عن بيانات دمشق - كذلك لو كانت لبنان تراجعت عن الاتفاقية وينودها ، وهي خطوة غير مقبولة حاليا ، فان خطوة التراجع هذه لا يمكنها ان تلغي انطباعات الخطوة الأولى للاتفاقية مع إسرائيل - حيث قامت لبنان بتوسيع طفرة السلام في جدار العداء العربي - وقد احرز الجميل سابقة أخرى ، وبهذا اتسع الطريق المؤدى الى المفاوضات العربية - الاسرائيلية .

منذ عدة أيام فقط ازداد الذين ينتقدون الاتفاقية مع لبنان لانها لم تضمن وجودا مكثفا لقوات جيش الدفاع في قطاع ٤٥- الكيلومترا ، ولكن عندما يتخيلون ان جيش الدفاع سيضطر رغم ذلك الى البقاء عدة اسابيع أخرى في هذا القطاع بسبب رفض سوريا لسحب قواتها من بقاع لبنان ، فانهم يعربون عن أسفهم وغضبهم لان إسرائيل مازالت غارقة في المستنقع اللبناني . ان لدى إسرائيل الحرية اليوم لأن تعيد توزيع قواتها في لبنان .. يمكنها ان تنسحب الى قطاع الأمن ، ولكنها دخلت في التزام معين امام الولايات المتحدة بعدم الانسحاب مالم ينسحب الجيش السوري .

ريد الولايات المتحدة ان تستغل الوجود الاسرائيلي من أجل الضغط على الدول العربية ، التي وافقت في حيه على الغزو السوري للبنان واطلقوا على جيش الغزو السوري اسم « جيش السلام العربي » واجبار سوريا على سحب قواتها من لبنان .

في مقدور الولايات المتحدة ان تجمع تأييدا عربيا لهذا الخطر لأن لديها حجة قوية ، تجد إصغاء جيدا في الاذان العربية - فان عدم الانسحاب السوري قد يطيل الوجود العسكري الاسرائيلي على الاراضي اللبنانية . وفي مقابل هذا التأييد غير المباشر بواسطة الأمريكيين ، توصلت الولايات المتحدة من أجلنا الى اتفاق مع حكومة لبنان بانهاء حالة الحرب بالنسبة لإسرائيل ، ووقف الدعاية المعادية ، وقيام مندوبية اسرائيلية في بيروت - وهذا التنسيق السياسي يمثل قاعدة للمفاوضات التي ستبدأ في القريب بين القدس وواشنطن حول اتفاقية التفاهم الأخرى بين الدولتين .

من الصعب أكل الفطيرة والاحتفاظ بها . من المستحيل القول ان التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة يجب ان يكون على رأس اهتماماتنا ، ومن جانب آخر أظهار عدم الصبر اذا لم تنجح الولايات المتحدة بعد توقيع الاتفاقية مع لبنان في اقناع سوريا بالموافقة على الانسحاب من لبنان . في هذه الحرب ، حرب لبنان ، ونظرا لعدم وجود تناغم قومي ، فقد تناثرت بيننا آراء مختلفة حول اهداف الحرب وطريقة انهاءها ، ولكن الاتفاقية لا يمكن ان تمثل مفهوما مشتركا لجميع الرغبات المتعارضة .

إن من يريد استمرار وجود جيش الدفاع الاسرائيلي في جنوب لبنان ولا يكتفى بالترتيبات الأمنية التي تحققت في الاتفاقية ، لا يمكن ان يعرب عن اسفه حول استمرار وجود جيش الدفاع عقب العرقلة السورية . ان هذه العرقلة لا تمنع اسرائيل من الوجود حسب رغبتها وحسب احتياجها ، في القطاع الأمني ، ولكن الاتفاقية تلزم الآن التنسيق مع الامريكيين ومع اللبنانيين هناك ثمن للانجاز .. اذا وقعنا على اتفاقية تفاهم مع الولايات المتحدة فيجب علينا ان نتحمل نصيبنا في هذا التفاهم .

من الصعب الامساك بالحبل من طرفيه - سواء تسوية سياسية مع لبنان - على طريقة السلام ، وسواء استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان ، وسواء التنسيق مع الولايات المتحدة وسواء حرية العمل واتاحة الفرصة امام الامريكيين واللبنانيين والتراجع قبل ان تحقق الدولتان رغباتهما ، فقد وافقت لبنان بان تأخذ على عاتقها خطر المواجهة مع سوريا ، التي تهدد سلامتها ، لانها ارادت ان تساعد اسرائيل على التحرر من الوجود السوري .

تعتمد لبنان على المساعدة الأمريكية ، واسرائيل استعانت بالامريكيين من أجل ان تحقق الهدف السياسي من حرب لبنان . لقد تم التوصل الى هذا الهدف بسبب الاعتراف السوري الذي كان اكبر من المتوقع ، لانه ليست حكومة لبنان وحدها التي وافقت على الغاء حالة الحرب مع اسرائيل بل ايضا السعودية والاردن ودول عربية أخرى منحت مباركتها لهذه الخطوة اللبنانية بسبب النزاع الذي ساد العالم العربي . من الممكن عدم الاهتمام بالتصريحات السلمية ، لاننا لا نعيش على التصريحات ، ولكن دولة عاشت ٣٥ عاما تسعى من أجل اعتراف العالم العربي بحق وجودها داخل حدود معترف بها وأمنة لا يمكنها ان تتجاهل تماما هذا التطور الهام الذي حدث عقب حرب لبنان - فقد حدث ثقب آخر في جدار العداء العربي . في الشهور التي عانينا فيها من التصدير الى اوروبا ، استعطينا ان نتبارك قليلا من البوابة اللبنانية ومنها الى دول أخرى في الشرق الاوسط ، وكان ذلك قبل ان توافق الدول العربية على خطوة حكومة لبنان التي تلتزم فيها بانتهاء حالة الحرب مع اسرائيل . والآن ، بعد ما وافقوا على ذلك ، فإن هذا قد يعني فتح نافذة أخرى للتصدير الاسرائيلي ، وسوف تتحدد هذه المقاييس بمقدار حكمة المصدر والمصنع الاسرائيلي حتى قبل ان تبدأ المحادثات حول عبور السلع خلال ستة شهور ، وفقا للاتفاقية .

لم تلغ سوريا رفضها للاتفاقية بين اسرائيل ولبنان بالعكس ، فقد ساعدنا الرفض السوري بصورة غير مباشرة على الحوار مع الولايات المتحدة وتكتل العالم العربي لصالح الاتفاقية مع لبنان وضد سوريا . ان الرفض السوري عضد البنود السياسية التي في الاتفاقية مع لبنان ، ومن ناحية الرأي العام الأمريكي - هو تبرير لوجودنا في لبنان ان هذه الأمور لا تجد لها تعبيراً في الخطوات المستقبلية فقط من جانب الادارة الأمريكية بالغاء الحظر على ٧٥ طائرة اف - ١٦ ، بل في القرارات المتكررة للجان الكونجرس ، التي تقرر زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل .

ان هذه القرارات التي تتخذها لجان الميزانية ولجان الشؤون الخارجية لمجلس النواب يتم استيعابها جيدا في العواصم العربية والعواصم المعادية الأخرى وتمثل عنصرا حاسما ضد أي تفكير ، بان حليفة اسرائيل الكبرى قد هجرتها وكذلك الرأي العام الأمريكي .

لذلك بفضل هذه القرارات التي تم استيعابها جيدا في دمشق وبيروت تم امتصاص التوتر قليلا بالاحساس - بان يقامر امام دمشق على الاتفاقية مع اسرائيل .

(٤) التخلص من حرب لا لزوم لها

عل همشمار ١٩٨٣/٥/٨

بقلم : شوكتى بن عامى

يستطلع المقال آراء عدد من الساسة والعسكريين حول تقييم الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني والاتجاه العام الذى تعبر عنه اقوالهم، يتمثل في الاعتقاد بان ما حصلت عليه اسرائيل في الاتفاق لا يتواءم مع حجم الحرب وما خسرت فيها، وانه في النهاية لن يحقق «الامن» للشمال».

ترجمة : عادل مصطفى

منذ عام تقريبا، والحرب في لبنان لم تنته. فقد دفن ظهيرة يوم الججمعة الماضي في هود هاشارون، الرقيب حاييم بوكيتوس في مستعمرة ايليشم، والبالغ من العمر ٢١ سنة بعد اصابته نتيجة انفجار قذيفة في لبنان. في نفس الوقت اجتمعت حكومة اسرائيل في جلسة خاصة استمرت سبع ساعات، قررت في نهايتها أن توافق مبدئيا على مسودة الاتفاقية بين لبنان واسرائيل.

فهل تبرر هذه الاتفاقية، الحرب التي دارت في لبنان؟ هل ستتحقق سلامة الجليل في أعقاب هذه الاتفاقية؟ ألم يكن في الامكان التوصل الى اتفاقية شبيهة قبل اندلاع الحرب في لبنان وتوفير كل هذه الضحايا؟ ألم يكن من الممكن تحقيق اتفاقية شبيهة في اطار حدود الـ ٤٥ كيلو مترا التي تم احتلالها في نهاية اليوم الثاني للحرب؟ إن هذه التساؤلات وغيرها، التي أثارت في أعقاب الاتفاقية، وجهتها الى شخصيات مختلفة من بينها عسكريين، وساسة، وأكاديميين وكذلك أولياء أمور من القتلى. وهما أجاباتهم معروضة أمامكم بالكامل.

● **الوضع الامنى في الجليل مازال سيئا بنفس القدر** : يقول الدكتور جادى ياتسيف السكرتير السياسى لحزب مبا : ان القضية الجوهرية الأولى حول اتفاقية الجلاء عن لبنان هي، هل سيستيقظ الجمهور الاسرائيل في النهاية من الوهم القائل بأنه من الممكن حل المشاكل السياسية عن طريق قوة السلاح. القضية الثانية هي، هل سيدرك الجمهور الاسرائيل في نهاية الامر أن مشكلة الارهاب لدى منظمة التحرير الفلسطينية، هي في الأساس مشكلة سياسية.

إن هذه الاتفاقية هي الاحتمال الأقل وضوحا من جميع الاحتمالات التي واجهت الحكومة. الميزة الوحيدة التي في هذه الاتفاقية هي زيادة فرص عودة جنودنا الى أرض الوطن وتقليل نسبة الحاق الخسائر بقواتنا.

إن الاتفاقية لاتحل مشكلة أمن مستوطنات الشمال. ان وضع سكان الجليل بعد هذه الاتفاقية سيصبح على أقصى تقدير سيئا بنفس القدر الذى كان عليه قبل الحرب. ان حل مشكلة الامن يأتي عن طريقين، الأول، بواسطة التوصل الى تفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، مثلما حدث في العام السابق على الحرب. والطريق الثاني هو التوصل الى اتفاق ما مع الدولة العربية ذات القوة الفعلية في المنطقة، أي سوريا في كلتا الحالتين فان الامر مرتبط بالتقدم الملحوظ في الاتصالات التي تهدف الى تسوية سلمية شاملة. بدون هذا التقدم سنظل مغرورين في المستقبل السياسى وطالما نحن فيه فسوف نتلقى لدغات احسرت. لايمكن التخلص من الطوائف السياسية عن طريق ضربة السيف. لم نسمع في تاريخ الشعوب أن تقول حكومة لمواطنيها « عفو، فأننا لم ننجح في هذه الحرب » وبعد ذلك تظل في الحكم، وكأنه لم تسفك نقطة دم واحدة في هذه الحرب.

● **على حكومة اسرائيل أن تترك الحكم** : يقول العميد (احتياط) ماتى بيلد : «لقد حظى مواطنو الشمال في الفترة ما بين يوليو ١٩٨١ وحتى يونيو ١٩٨٢ بالهدوء التام والامان الكبير. كان ذلك بفضل توصيل حكومة اسرائيل الى اتفاق لاطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد احد عشر شهرا من توقيع الاتفاق، قام اسرائيل بخرقه بغرض انها اذا نجحت في القضاء على منظمة التحرير سيكون من السهل عليها تنفيذ سياسة ضم الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان»

واليوم وبعد مرور عام تقريبا ، واضح انه لم يتم تحقيق الهدف . لم يتم القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، وظلت مشكلة الاراضي المحتلة على ما هي عليه . سيكون على اسرائيل أن تدخل في مواجهة خلال فترة قصيرة مع الولايات المتحدة ومع الرأي العام العالمي . لم يتم تحقيق أى شيء في لبنان . أن الحرب الأهلية التي زعموا عندنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي السبب فيها ، مازالت كما هي بدون منظمة التحرير . تتعلق آمال اسرائيل على أن يرفض الأسد الاتفاق الذي تم التوصل اليه بواسطة جورج شولتز . اذا صدقت فعلا الاشاعة التي قالت انه قد تم في الاجتماع الذي تم في واشنطن بين وزير الدفاع السابق أرييل شارون ورفعت الأسد على تقسيم لبنان ، فاننا نعتقد أن الأسد سوف يرفض الاتفاقية وسيتم تقسيم لبنان . إذن سنظل نحن في جنوب لبنان وسنلقى بمسئولية ذلك على سوريا . هذا الموقف يعنى اننا سنظل متورطين في لبنان بدون أى فرصة للخروج من هذه الورطة من المحتمل ان مواجهة مشكلة الاراضي المحتلة سوف تؤجل لهذا السبب لفترة معينة ، وهذا يمثل مكسبا بسيطا لحكومة اسرائيل . يحتمل أن يكون الأمريكيون قد «خذلوا» بيجين في تلك الأثناء وتوصلوا الى اتفاقية أخرى مع السوريين أو عندئذ سيكون علينا أن نواجه مشكلة الاراضي المحتلة في المستقبل القريب ، من خلال الدخول في مواجهة مع الأمريكيين .

والسؤال الذي يجب على كل اسرائيلي أن يسأله هو : هل مغامرة الغزو في لبنان ، التي تقترب من سنة كاملة والضحايا الكثيرة التي كان علينا أن نضحي بها بسبب هذه المغامرة ، لاتدل على أن حكومة اسرائيل ليست حكومة مغامرة وعديمة الحكمة . من الواجب أن نطالبها بأن تستخلص النتائج وتترك الحكم حرب غير محسوبة وغير مدروسة .

يقول البروفيسور دان هوروفيتس ، بقسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية : «مبدئيا ، أى اتفاقية (حتى لو كانت طيبة) تعد زائدة عن اللزوم ، إذا لم تخلق وضعاً كنا نريده داخل لبنان . أشك في أن تخلصنا هذه الاتفاقية من الوحل ، نظرا لأن الأمر متعلق بقرار السوريين . إذا رفض السوريون الخروج من لبنان ، فاننا سننقاد الى بقاء أعمق بكثير هناك . ان الاتفاقية لاتلزم الانسحاب من جانب واحد . ان هذه الاتفاقية تعطى لاسرائيل أقل مما تم الحصول عليه بعد عملية الليطاني ، على مساحة كبيرة جدا لقد كان تأثيرنا حقا قبل الحرب محصورا جدا في لبنان ، وقد اكتسبنا أرضا ولكننا فقدنا عمق الوجود » .

النتيجة النهائية هي أن الحرب كانت زائدة وكل ماتحقق في هذه الاتفاقية ، كان يمكن تحقيقه من خلال عملية عسكرية محدودة تصل الى ٤٠ كيلو مترا . لقد كانت حربا غير محسوبة وغير مدروسة قامت على فرض خاطيء يقول بأن كل الأمور سوف تتطور الى أفضل الصور لصالح اسرائيل . لم تكن هناك أمور كثيرة في الحسابان . منها عدم القدرة على السيطرة على الحروب الداخلية في لبنان ، وعدم القدرة على منع العمليات الفدائية ضد القوات الاسرائيلية في لبنان . حيث تعد الحدود شبه مفتوحة ، واغتيال بشير الجميل . كل هذه الأمور لم توضع في الحسبان .

المشكلة حاليا هي : كيف يمكن التخلص من وضع ماكان يجب الانغماس فيه . في اطار محاولة التخلص ، يجب أن نرى في الاتفاقية خطوة للامام تعطى لنا الفرصة لأن نخرج من هذه القضية . من جانب آخر ، قد يتبلور موقف ثقيل وخطير يمنع اسرائيل من تنفيذ عمليات انسحاب جزئية ومن جانب واحد ، بعدما يقول السوريون «لا» .

«اتفاقية غير واضحة مع حكومة غير مستقرة» : يقول عضو الكنيست أمنون روبنشتاين . «إن الاتفاقية ، خاصة بين دولتين ، هي ورقة تفقد قيمتها عند كتابتها في حد ذاتها . أحيانا تكون غير ضرورية ، وأحيانا يكون خرق هذه الاتفاقية حجة لاندلاع الحرب التالية . ان مسودة الاتفاقية هذه التي وافقت عليها حكومة اسرائيل ، هي البرهان على الثمن الباهظ الذي تدفعه الحكومة حاليا ، من أجل الخروج من الورطة التي ماكان يجب عليها أبدا أن تدخل فيها . واضح الآن ، أن العملية التي كانت تهدف لسلامة الجليل - قد فشلت . هذه هي الحرب الأولى التي تحاربها اسرائيل وتخسر فيها وفقا للأهداف التي وضعتها لنفسها » .

لقد قمنا بوضع نظام جديد في لبنان ، وقللنا من وضع الرائد سعد حداد ، وضيعنا العصفور الوحيد الذي كان في يدنا ، مقابل اتفاقية غير واضحة مع حكومة مهترزة بشدة . لقد ابتعدت حكومة اسرائيل عن مطلبها للسلام ، الذي تحول الى سلام بناء على الأمر الواقع وتطبيع وفي النهاية بقى حداد ومعه قوة قوامها

ثلاثون رجلاً فقط . لم تجر مفاوضات في القدس ، ولم يصبح هناك مثلث السلام الاسرائيلي - المصري - اللبناني ، ولا حتى الأربعين سنة من الهدوء التي وعد بها رئيس الوزراء .

لقد فشلت عملية «سلامة الجليل» وقد دفع ثمن هذه العملية أسر الشهداء ، وهو ثمن باهظ بلا مقابل يقول يوس هرئيل الذي قتل ابنه في حرب لبنان : «ان ايماني يزداد بأن كل هذه الحرب كانت مجانية ، انني أشعر بأن هذه هي أول حرب - وأمل أن تكون أيضا الأخيرة - التي دخلوها بدون رؤية سياسية بالنسبة لما ستسفر عنه » . ويعتقد هرئيل مثله مثل الكثيرين بأن الوضع بعد هذه الاتفاقية سيكون أسوأ مما كان قبل اندلاع القتال في يونيو ١٩٨٢ . يقول : «ان كل شيء هو قضية الوقت . سيعود الفدائيون ليمركزوا من جديد في لبنان ولن يكون في مقدور الرئيس الحالي الجميل أن يعمل على تكتل القوى اللبنانية والسيطرة بصورة تامة على جميع أنحاء الدولة » .

وهرئيل على علاقات وطيدة مع أسر أخرى ثكالي ، وهم يعدون الآن لنضال من أجل إسقاط الحكومة . كذلك رعياء هرنيق ، والدة الرائد جوني هرنيق الذي قتل في لبنان تعتقد ، أن الاتفاقية أثبتت أنه لم يتم انجاز شيء في هذه الحرب ، وفعلاً أصبحنا في ظروف أسوأ بكثير مما كنا عليه في بداية الحرب ، مع نقصان ٥٠٠ جندي قتلوا هباءً » .

وتقول رعياء هرنيق : لو كانت الحكومة قد توصلت الى الأهداف التي حددتها لنفسها من أجل توقيع اتفاقية حقيقية للسلام مع لبنان ، لشعرت بشعور أفضل بكثير من ذلك الذي أشعر به الآن .

في بداية الدورة الشتوية للكنيست في أكتوبر ١٩٨٢ قال رئيس الوزراء أثناء استعراضه للموقف السياسي «ستكون هناك حياة جديدة لمواطني الجليل» . حياة جديدة كلمتان بسيطتان تم تحقيقهما وفق كلامه ، بعدما حققت عملية سلامة الجليل هدفها كاملاً ، مثلما حدد في قرار الحكومة .

هل هذا صحيح ، سيدي رئيس الوزراء ؟

ثالثا : الجديد في العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية

- (١) المانترات إف - ١٦ ستصل في الموعد المحدد
- (٢) بين الولايات المتحدة واسرائيل
- (٣) واينبرجر يقترح تنفيذ فكرة التفاهم الاستراتيجي

١ - طائرات إف - ١٦ ستصل في الموعد المحدد

معاريف ١٩٨٣/٤/٨
بقلم : موسى جاك

يكشف المقال عن زيف الضجة التي اثيرت حول قرار ادارة ريجان بوقف شحنات طائرات إف - ١٦ لاسرائيل اذا انسحبت من لبنان ، إذ يذكر أن الإدارة الأمريكية تعلم جيدا أن الطائرات ستسلم في موعدها المتفق عليه (بعد عامين) وأن المقصود من القرار هو فقط « تزكية » حكومة ريجان لدى الدول العربية .

ترجمة : يحيى محمد عبدالله

منذ بضع سنوات اقترح مستشار النمسا « برونو كرايسكي » الذي يعالج الآن أمر الأسرى الاسرائيليين لدى منظمة التحرير الفلسطينية بأن يلزم المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي إلى اسرائيل عبر « فيينا » بالتوقيع على تعهد يقضي بعدم الاستيطان فيما وراء « الخط الأخضر » . ولم يكتف مستشار النمسا بهذا الاقتراح ولكنه طالب بالحصول على تفويض رسمي من الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن حتى يستطيع القول بأنه بتصديق من الولايات المتحدة الأمريكية قام بأخذ تعهد على المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتي بعدم السكنى في مستوطنات « يهودا وشومرون » . وكان هناك في الادارة الأمريكية من يميلون إلى تنفيذ هذا الاقتراح . ولكن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رفض ذلك ، ولهذا فقد اكتنز « برونو كرايسكي » هذه الفكرة التي كانت في مجملها تستهدف حربا نفسية ضد اسرائيل في شكل فرض عقوبات عننية ليس لها مدلول أو مغزى عملي . ومثال آخر ، هو ذلك الحظر القديم الذي فرضته بريطانيا على اسرائيل منذ بداية حرب لبنان ، فبريطانيا التي تبحث عن أسواق لبيع سلاحها استطاعت أن تسمح لنفسها « بالتنازل » عن السوق الاسرائيلي بسبب أمر بسيط وهو أن اسرائيل لم تكن خلال السنوات الماضية زبونا للسلاح البريطاني . وكان للبريطانيين سبب كاف للاعراب عن عدم الرضا تجاه اسرائيل ، وحتى في أيام حرب « فوكلاند » استمرت اسرائيل في تنفيذ اتفاق إمداد « الأرجنتين » بالسلاح ، ولم تأبه بالحظر الذي فرضه البريطانيون على الأرجنتين واستمرت في امدادها بالطائرات طبقا للاتفاقية المبرمة بين الدولتين . وأصبح من الملائم بالنسبة لبريطانيا أن تبرر رد فعلها الانتقامي خلال حرب لبنان أكثر من حرب فوكلاند على الرغم من معرفتها بأن اسرائيل لا تنوى في المستقبل شراء سلاح بريطاني . ولكن المقصود هو الأثر الخارجي للحرب النفسية ، التنكر لاسرائيل ، معاقبة اسرائيل ، والاعراب عن عدم الرضا تجاه سياستها في لبنان .

★ ★ ★

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لا تستطيع التصرف بمثل هذا التهور والطيش لحكومات النمسا وبريطانيا .

وفي هذه الآونة فقط قامت بتقديم اقتراح بالمعونة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل إلى الكونجرس - الأمر الذي يعكس الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لوضع اسرائيل في إطار التقييم الشامل . ومنذ عام ، عندما حاولت الادارة الأمريكية أن تقلص المعونات . اهتم مجلس الشيوخ والكونجرس بزيادة المعونات خلافا لما اقترحت الادارة .

فما الذي تفعله الادارة الأمريكية إذن عندما تتعرض لضغط من قبل السعودية والأردن اللتين تطالبانها

بأن تثبت بأى شكل باستطاعتها أن تقنع حكومة إسرائيل بالموافقة على « مشروع ريجان » ؟
والاجابة على هذا السؤال قدمها لنا الرئيس « رونالد ريجان » في معرض إجابته على سؤال « بيلوس انجلوس » الولايات المتحدة ستوقف شحنات الطائرات المقاتلة إف . ١٦ إلى إسرائيل إذا لم تنه احتلالها للبنان . وعندما أعلنت الادارة الأمريكية عشية حرب لبنان أن نيتها أن تقدم للكونجرس طلب إحاطة بخصوص السماح لإسرائيل بشراء ٧٥ طائرة من طراز إف . ١٦ ، فسر العرب ذلك على انه موافقة من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بأن تشن حربها في لبنان . والآن ، وحيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - وقف امداد إسرائيل بطائرات إف . ١٦ ، فإن ذلك يجب ان يفسر في « عمان » و « الرياض » على أنه « عدم التسليم » « بالاحتلال الاسرائيل للبنان » .

إن إعلان الرئيس الأمريكي « رونالد ريجان » عن وقف امداد إسرائيل بالطائرات لم يقصد به موضوع لبنان ، ولكن قصدت به المفاوضات غير المباشرة التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الملك حسين .

وبالنسبة للبنان ، فلم ننسى بعد أن الرئيس الأمريكي قد ذكر بنفسه خلال مؤتمر صحفي أن جيش الدفاع الاسرائيلي لم يقدّم بغزو لبنان باعتباره جيشاً محتلاً ، وعندما سئل خلال حديث أجرته معه جريدة « لوفينجارو » الفرنسية : لماذا تجاوزت إسرائيل حزام الأمن البالغ ٤٥ كيلو متراً أوضح الرئيس « رونالد ريجان » أن إسرائيل أخطرت لتجاوز هذا الحزام الأمني أثناء تعقبها للارهابيين .

ومنذ ما يقرب من شهرين أو يزيد بقليل أدرك الرئيس الأمريكي « رونالد ريجان » سبب بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في لبنان ، وأدرك أنه ليس جيشاً محتلاً . ولكن يجب أن نفهم أنه منذ أن تغيرت الظروف - منذ الانتخابات في ألمانيا الغربية حيث فاز حلفاء الأمريكيان - شن الاتحاد السوفيتي هجوماً سياسياً شمل جبهة واسعة جداً ابتداء من فيتنام وحتى أمريكا الوسطى : كما زاد التوتر بين الكتلتين ، وسط محاولة سوفيتية لاقتحام هذا التوتر من نقطة الضعف البادية فيه ، من المكان الذي لا يؤيد فيه الغرب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، أى من الشرق الأوسط . ولذلك تسارع حكومة الرئيس الأمريكي « رونالد ريجان » بسد الثغرات في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض مع الدول العربية . وأساس التفاوض هذا هو « مشروع ريجان » وحيث أن هذا المشروع قد غرق في مستنقع مؤتمرات القمة العربية فإن إسرائيل مطالبة بالمساعدة على إنقاذه هذا هو كل ما في الأمر ، والوسيلة هي استعراض العضلات في موضوع إمداد إسرائيل بطائرات « إف . ١٦ » ، تلك الطائرات التي جعل سلاح الجو الاسرائيلي لها صيتاً وذبوعاً كبيرين من خلال عملياته البارعة ، تلك الطائرات التي ترغب كل الدول العربية في الحصول عليها بعد أن طورت بفضل عمليات الطيارين الاسرائيليين . ومثل هذا الاعلان من وقف إمداد إسرائيل بطائرات إف . ١٦ من شأنه أن يزكى حكومة الرئيس « رونالد ريجان » لدى الدول العربية . ولذلك كان هذا الاعلان .

وفي واقع الامر ، لم يفرض الرئيس الأمريكي حظراً على امداد إسرائيل بطائرات إف . ١٦ ، ولم يوقف حتى امدادها . كل ما حدث هو أن الاخطار المقدم إلى الكونجرس قد توقف والذي بمقتضاه تستطيع إسرائيل أن تشتري ٧٥ طائرة أخرى سوف تحصل عليها بعد عامين . والمتبع هو أن تخطر الحكومة الأمريكية الكونجرس ، وإذا لم يعارض الكونجرس في خلال شهر فإن الطلبية تخرج الى ورش صناعة السلاح . وفي أيام حرب لبنان تخوفت الحكومة الأمريكية وكذلك حكومة إسرائيل خشية أن يثير مثل هذا الاخطار مناقشات لا لزوم لها بداخل الكونجرس ، ولكن عندما انتهت الحرب ، وبدأت إسرائيل في المفاوضات الخاصة بالانسحاب اعتقدت الحكومة الاسرائيلية أن الوقت ملائم حتى لمناقشة الاخطار بالكونجرس .

ولكن حكومة الرئيس « رونالد ريجان » تفضل على ما يبدو الابقاء على أمر الاخطار للكونجرس بشأن ال ٧٥ طائرة لحين وجود الوقت المناسب ، عندما يتطلب الأمر إخطار الكونجرس بطلبات سلاح للأردن والسعودية . فالحكومة الأمريكية تفضل ربط هذه الطلبات بتلك المخصصة لإسرائيل في صورة صفقة واحدة حتى يتسنى التغلب على معارضة معظم أعضاء مجلس الشيوخ والتي أعلنوا عنها صراحة تجاه امداد الأردن بالصواريخ والدبابات المتطورة والحديثة .

ولكن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد للاعتراف بذلك صراحة في الوقت الذي تلهث فيه وراء

منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الملك حسين ، كما أنها ليست على استعداد للمساس بكرامة الملك حسين وكأنه في حاجة إلى حماية اسرائيلية .

لذلك فضل المستشارون في واشنطن عرض تأخير الاخطار للكونجرس حول ال ٧٥ طائرة لاسرائيل على انه سوط ضد « الاحتلال الاسرائيلي » للبنان . ولكن هؤلاء المستشارين عرفوا ويعرفون أن هذه الطائرات في مجمل الأمر تأتي في إطار الضفة الشاملة (٢٠٠ طائرة) التي وعدت بها اسرائيل أيام حكم الرئيس « فورد » ، وفي أثناء عملية الانسحاب الأول من سيناء ، فإن اسرائيل هي التي تأخرت ولم تسارع في الحصول على الحصص كلها لأنها أرادت أن تشرك الصناعة الجوية في إنتاج أجزاء من هذه الطائرة المتطورة . وفي أثناء ذلك أدخلت التعديلات على الطائرة وطورت واستفادت من تطويرات سلاح الجو الاسرائيلي ، ومما لاشك فيه أن منتجى هذه الطائرة - إف . ١٦ - سيفعلون كل جهده من أجل تطبيق كل التجربة الهائلة التي اكتسبها طيارونا خلال حرب لبنان .

وتأخير الاخطار للكونجرس لا يقلق بلاشك احدا . وإنما المقلق هو محاولة استغلال هذه الطائرات في الحرب النفسية ضد اسرائيل . والمقلق أكثر ان هذا الاعلان قد استهدف أن يكون اغراء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، (التي هزمت في حرب لبنان كما شهد بذلك الرئيس ريجان في رسالته إلى رئيس الوزراء مناحيم بييجين) حتى تتفضل بالموافقة على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الملك حسين .

وسواء كان ذلك صحيحا أولا ، فإن إعلان وقف الامداد لن يؤخر في نهاية الأمر وصول الطائرات إلى اسرائيل ، ولسوف تصل هذه الطائرات في الموعد المحدد . لأن تلك هي المصلحة سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية او بالنسبة لاسرائيل

(٢) بين الولايات المتحدة وإسرائيل

معاريف ٨ / ٤ / ٨٣

بقلم : سمحا دينيتس

يعرض المقال لأبعاد « الأخطار » التي تتعرض لها كل من إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة من جراء الجمود في لبنان - ويرى الكاتب أن الجدل بين البلدين حول قضية صفقة الطائرات إف - ١٦ ينبغي أن ينتهي ، وأن يرقى إلى مستوى القضايا الاستراتيجية بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للبلدين في المنطقة .

ترجمة : يحيى محمد عبد الله

إن الوضع الراهن في الشرق الأوسط لا يحمل بين طياته على المدى القريب تقدماً لا على الساحة اللبنانية ولا على نظيرتها الأردنية ، فالاحتمالات السياسية التي بدت وكأنها قد جاءت في أعقاب حرب « سلام الجليل » أخذه في التفسخ ، كما أن الآمال التي علقت على إستئناف مسيرة السلام وتوسيع نطاقها أخذه هي الأخرى في التلاشي .

ومن الممكن بالطبع الإشارة إلى العناصر والإجراءات التي أدت إلى حدوث مثل هذا الجمود الحالي . فمن الواضح أنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل قد نجحت حتى الآن في التسامى وإنتهاز الفرصة التي لاحت ، ولم تفلح في فهم أنه من خلال الانشغال بالإجراءات التكتيكية فإنهما تضيقان الإجراءات الاستراتيجية أكثر وأكثر ، وتتخيلان عن المبادرة تاركيتين إياها للاتحاد السوفيتي وحليفاته في المنطقة . وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد إستفادت في الماضي من السكوت المؤقت للاتحاد السوفيتي ، فإن الاتحاد السوفيتي وحليفاته يستفيدون الآن كذلك من أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بما في ذلك أيضاً إسرائيل .

ويمكن الدخول في جدال حول حجم الأخطاء هنا وهناك ، ومن خطوها إقترح إسرائيل أم الولايات المتحدة ؟ وبوسع إسرائيل والولايات المتحدة أن تتبادلا الاتهامات في هذا الصدد ، وكلتاها صادقتان ، فإسرائيل تستطيع أن تدعى على الولايات المتحدة الأمريكية أنها بدلا من أن تنتهز الفرصة التي حدثت بدأت في إستخدام الضغط السياسي ضدها ، وبذلك أدت إلى زيادة الابتزاز اللبناني والسوري والأردني والفلسطيني (منظمة التحرير) ، وفي الوقت الذي يقوم فيه آلاف الخبراء الروس بتشغيل صواريخ « سام ٥ » في سوريا بالإضافة إلى الإشراف على بعض المنشآت الأخرى وتحذير الاتحاد السوفيتي لإسرائيل ، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف إمداد إسرائيل بطائرات إف - ١٦ مضعفة بذلك تعهداتها تجاه إسرائيل ، وفي الوقت الذي يسجل فيه التنسيق بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه في الشرق الأوسط أرقاما قياسية جديدة ترفض واشنطن زيادة رئيس الوزراء « مناحم بيجين » إلى الولايات المتحدة الأمريكية وترفض أيضا النقاش المتبادل والرئيسي والشامل على مستوى عال .

وبوسع الولايات المتحدة أن تدعى على إسرائيل هي الأخرى بأنها إستمرت منذ البداية شروطا سياسية غير قابلة للتحقق خلال المفاوضات مع لبنان ، وأنها رفضت على الفور إقتراحات السلام الخاصة بالرئيس « رونالد ريجان » دون أن يكون هناك أي إستعداد للتفاوض حولها ، وأنها رفضت أيضا أن تأخذ في الاعتبار المصالح الأخرى التي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وبالإضافة إلى عدم تساهلها حتى يتسنى للملك « حسين » الانضمام إلى المفاوضات تبنت سياسة إستيطانية متهورة وضارة خصوصا في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية ضم الأردن إلى مسيرة السلام ، كما أنها - أي إسرائيل - عقدت المفاوضات مع لبنان حتى تحول دون إنضمام الأردن إلى المسيرة السلمية .

وهذه الادعاءات والردود عليها التي تتردد على ألسنة الجانبين حتى ولو كانت صادقة في بعضها ليس بها ما يشفع لمستقبل المنطقة وبالنسبة لمستقبل السلام . وحتى إذا نجحنا في إثبات أننا جميعا بريئون وأن الوزر كله يقع على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا لا ندفع بذلك أيضا مصلحة واحدة من مصالحنا

إلى الأمام ، ولا ندفع بالحل السياسي الذي يضمن السلام والأمن خطوة واحدة إلى الأمام . فلم كل هذا ؟ كل هذا لأن حل المشكلة الفلسطينية يمكن أن يتحقق إما بواسطة العاهل الأردني « حسين » أو بواسطة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية « ياسر عرفات » ، ولأن إقرار السلام في الشرق الأوسط من الممكن أن يتحقق إما بمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية أو بإشتراك « الاتحاد السوفيتي » . إن الميزة الهامة في مبادرة الرئيس ريجان - على الرغم من جميع مساوئها - هي تحديدها القاطع بأن حل المشكلة الفلسطينية لابد وأن يكون في إطار أردني ، وأن إقرار السلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الولايات المتحدة . هذا بإستثناء أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست واردة في هذه المبادرة ولا تقرير المصير أو الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا الاتحاد السوفيتي ولا سوريا أو مؤتمر جنيف . وقد كان ذلك هو الاطار الملأئم جدا بالنسبة لإسرائيل التي كانت مطالبة هي بالتمسك به ، وتعليق مصالحها الحيوية عليه بما في ذلك مفهومها بالنسبة للمستقبل والأمن . وأن أي إطار آخر من التفاوض أقل راحة وأكثر خطرا بالنسبة لأمن إسرائيل .

إن نشر الفضائح الشخصية السياسية التي يلوكها « زيجينيو بريجنسكي » في مذكراته يدل على الاحباط الذي يعترى كاتبها أكثر مما يدل على الشخصيات ذات الصلة بالموضوع ، ولكن هذه المذكرات على الرغم من ذلك تكشف النقاب عن طرق التفكير والسياسة التي تتبناها الادارة الأمريكية . ففي داخل النظام السياسي الأمريكي كانت هناك ولا زالت بعض التيارات التي تطالب بالسير تجاه « منظمة التحرير الفلسطينية المعدلة » والعمل على تطويرها وجعلها عنصرا مؤثرا في حل المشكلة الفلسطينية وهناك عناصر في الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن تصعب بشدة التعهد الذي أعطاه « هنري كيسنجر » لإسرائيل في عام ١٩٧٥ والقائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف بإسرائيل ولا بقرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، ٢٨٣ .

وهناك العناصر التي تفضل إستئناف مؤتمر « جنيف » مع إشتراك الاتحاد السوفيتي وكل العناصر العربية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحديد إطار للقاسم المشترك في مواقف الأطراف السياسية طبقا لأكثر العناصر تطرفا (البيان الأمريكي السوفيتي المشترك في أكتوبر عام ١٩٧٧ الخاص بالذهاب إلى جنيف لم يبلغ قط .)

كما أن هناك بعض العناصر التي تقول بإضعاف الارتباط الأمريكي الدفاعي والاقتصادي والسياسي بإسرائيل مع الضغط عليها في جميع هذه المجالات . وجميع هذه المواقف السياسية لم تتوار ولكنها إبتعدت حتى تعطى الفرصة للعمل الأمريكي في الشرق الأوسط إستنادا إلى مبادرة الرئيس « رونالد ريجان » .

وعلى هذا فإذا إستمر الجمود في لبنان ، وإذا لم تنصم الأردن إلى مفاوضات السلام ، وإذا لم تستأنف مسيرة الحكم الذاتي ، فلسوف تظهر جميع هذه المواقف من جديد وسوف تلقى رواجاً لدى صانعي السياسة الأمريكية . والجمود السياسي لا يؤدي إلى إستمرار الوضع الراهن ، فالفراغ يؤدي إلى وجود قوى أخرى . ولسوف يملأ « الاتحاد السوفيتي » ذلك الفراغ الذي سوف ينشأ عن طريق تدعيم موقفه ووضعه وتوسيع نطاق تأثيره ليس فقط في سوريا ولبنان وفي اليمن الجنوبية ولكن أيضا بإستئناف علاقاته مع مصر ، وحتى مع السعودية ، وتدعيم علاقاته مع الأردن . وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لنفسها بالوقوف موقف المتفرج خلال ذلك التنافس بين الدولتين العظميين فسوف تبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تدعيم وضعها داخل العالم العربي مع تقريب المتطرفين على ألا تضيع من بين أيديها فرصة الاشتراك في رسم سياسة وشكل الشرق الأوسط .

والجمود التام سيؤدي إلى التفاوض أيضا مع الروس . والتفاوض مع الروس سيقود بنا إلى مؤتمر « جنيف » وسيؤدي مؤتمر « جنيف » إلى إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية والى فرض حل لا تقبله ولا تقوى عليه إسرائيل ، وبالطبع فإن إسرائيل لا تستطيع أن توافق على هذا الاجراء ، ولذا ستجد نفسها في مواجهة ليس فقط مع العالم العربي بأسره ولكن أيضا مع الدولتين العظميين ، ومعنى ذلك بالطبع الحرب . وعلى هذا فلا يمكن ولا يعقل أن يكون هناك صراخ في معسكرنا إزاء إستمرار الجمود في لبنان ، وإزاء عدم انضمام الأردن إلى المفاوضات وعدم إستئناف محادثات الحكم الذاتي .

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن تدركا المخاطر المرتقبة لفشل الجهود الحالية فالوضع الذي يلوح في الأفق خطير للغاية بالنسبة لمصالح الدولتين ، ومن هنا يجب إنهاء الجدل التكتيكي ورفع الحوار إلى الصعيد الاستراتيجي على أعلى مستوى ممكن . وفي أثناء مثل هذا الحوار على كل طرف أن

يحكم وأن يوجه وأن يلين إجراءاته التكتيكية بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية والعمل على وضع الرؤية الشاملة :

- * فالولايات المتحدة مطالبة بالاعتراف بالمصلحة الأمنية العليا لإسرائيل في إيجاد منطقة أمنية في جنوب لبنان حتى لا تصبح هذه المنطقة مرة أخرى مصدرا للهجوم وأحداث الشغب ضد إسرائيل .
- * وإسرائيل عليها أن تدرك أن بقاءها الفعلي في أرض وحدود لبنان معناه استمرار الوجود السوري في البقاع واستمرار الوصاية السورية على وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان .
- * الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن تشجع على تحديد إطار لعلاقات إسرائيل مع لبنان يمكن من وجود نسيج لعلاقات حسن الجوار بينهما يستطيع مع مرور الوقت أن يتطور في اتجاه التطبيع والسلام
- * وإسرائيل عليها أن تعي أنها لا تستطيع أن تفرض سلاما أو تطبيعا على جارتها التي تتعرض للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية ..
- * كما أن الولايات المتحدة مطالبة بأن توقف إجراء التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة الأردن شريطة إنضمام حسين إلى المفاوضات .
- وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للأردن أن إضاعة الفرصة السياسية أمر يعرض المملكة الهاشمية للخطر أكثر من الدخول في مفاوضات بتأييد من الولايات المتحدة ومصر والدول الموالية للغرب في العالم العربي .
- * على إسرائيل أن توضح للولايات المتحدة الأمريكية ماهية المصالح الأمنية الرئيسية بالنسبة لها دون أن ترفض لتوها مبادرة الرئيس « ريجان » .
- * وعلى الولايات المتحدة أن توضح للسعودية أنها لا تستطيع أن تستمر في إستمرار خدمات الولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد على دفاعها ، وفي الوقت نفسه عليها أن تشجع الأطراف الراديكالية في العالم العربي وتعمل على تليين مواقفها .
- * وعلى إسرائيل أن تعترف بحقيقة أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح واسعة في الشرق الأوسط تشمل على تعهد تجاه إسرائيل ولكنها لا تتركز في إسرائيل وحدها وأن الولايات المتحدة الأمريكية قوية وتؤثر على المنطقة بأسرها وأن تلك ثروة إيجابية بالنسبة لإسرائيل .
- والحوار بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يكون الهدف منه دفع مسيرة السلام وليس قص أجنتها .
- وإذا نجحنا في الوصول إلى مجال مواقف مبدئية نستطيع أن نتقدم كثيرا على طريق السلام المأمول .
- فإذا تقويض التفاهم عن طريق عناصر خارجية ، وإذا أغلق الطريق بواسطة تدخل الاتحاد السوفيتي ورفض سوريا الجلاء عن لبنان ، وتردد « حسين » في الانضمام إلى مسيرة السلام وخوف السعودية من تأييد الخطوات الأمريكية ، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ستقفان وحدهما في جانب وفي صراع مشترك من أجل تحقيق الأهداف .

(٣) واينبرجر يقترح تنفيذ

مذكرة التفاهم الاستراتيجية

معاريف ٨٣/٧/١٧

بقلم يوسف حاريف

يعرض المقال لاتجاه الادارة الأمريكية لتوثيق العلاقات اكثر مع اسرائيل . الامر الذى تجسد اساسا في الاتجاه لحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين ، ويرى المؤلف ان هذا الاتجاه لا يخضع لاعتبارات الصوت اليهودي في الانتخابات القادمة ، بقدر ما يخضع لتوصيل الولايات المتحدة بعد لبنان الى ان اسرائيل هي حليفها الاساسى الذى يجب دعمه بكل الطرق ، وإلى استيقاظ الادارة الأمريكية من « وهم العالم العربى »

ترجمة : على مصطفى

ان التحيات التى حملها السفير الأمريكى في اسرائيل ، صمويل لويس ، الى رئيس الوزراء مناحم بيجين من واشنطن بمناسبة زيارته القريبية كضيف على الرئيس ريجان ، تمثل تحفيزا ودفعاً آخر للتحويل الكبير ، الذى طرأ على جميع أجهزة الادارة الأمريكية تجاه اسرائيل .

ولكن منذ عدة شهور لم تتردد الادارة وخاصة ريجان نفسه ، من ان يلعبوا بدعوة مناحم بيجين لواشنطن كورقة سياسية ، الهدف الظاهر منها هو الضغط على اسرائيل بالنسبة للمسألة اللبنانية . ولئن لم يشبع ريجان من كلمات الثناء والتقدير لرئيس الوزراء بل انه يريد ان يحضر اليه بأسرع ما يمكن . ان بيجين معروف بعدم التسرع ولا يهجم ما إذا كانت الزيارة ستتم في سبتمبر أو في بداية الخريف . بل ان الادارة الأمريكية هي التى فعلت كل ما في وسعها من اجل ان تتم هذه الزيارة بدون تأجيل . ان القائمين على برنامج الرئيس اضطروا للقيام بمناورات مختلفة من اجل ان يفسحوا مكانا لزيارة رئيس الوزراء التى سوف تستمر لمدة ثلاثة أيام . كان من الضروري ادخال تغييرات ، وتحديد الذين سوف يشتركون في حفلات الاستقبال ، من الحكومة ومن الكونجرس ومن مجلس الشيوخ ، حيث يكون الجميع متفرقين في هذه الفترة من نهاية يوليو في المصايف ويهجون واشنطن .

قبل ان يسافر السفير لويس الى الولايات قال : ان الطقس الجديد السائد في الولايات المتحدة تجاه اسرائيل هو حقيقة بارزة . ولكن الادارة الأمريكية من جانبها مهتمة بتوسيع هذا الطقس . لقد لمس هذه الرياح الجديدة التى تهب على واشنطن ، نائب وزير الخارجية الدكتور يهودا بن منير ، الذى استعرض في جلسة الحكومة المحادثات المثمرة التى عقدها في الأسبوعين الأخيرين مع رجال الادارة الأمريكية ، الذين يشاركون في تخطيط سياسة الشرق الأوسط .

● ليس كل شيء ينبع من الانتخابات : إذا جاء أحد وقال ، ان هذا التغيير في علاقات الولايات المتحدة واسرائيل متأثر أيضا من الحسابات المرتبطة بالصوت اليهودي ، عشية الدعاية التى تدفع بداية الصراع على الرئاسة - يقول بن منير - لن اتجادل معه ، ولكن سيكون ذلك تفسيراً مبسطاً وجزئياً فقط . لقد سمع خلال محادثاته مع جميع المستويات ان هناك أهمية كبيرة للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل وان هناك إدراكاً يتبلور كما قالت له إحدى الشخصيات المعروفة في مجلس الأمن القومى ، ان اسرائيل هي العنصر المستقر الوحيد الذى تستطيع الولايات المتحدة ان تعتمد عليه في الشرق الأوسط - إذا كانت هذه هي النظرية التى تغذى « الطقس الجديد » مثلما قال احد وزراء الحكومة ، ان كل شيء ينبع من اعتبارات انتخابية . ان التصريحات الايجابية تجاه اسرائيل لا تأتى اليوم من قبل اصدقاء اسرائيل المعروفين كالسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، السيدة جين كيرك باتريك (أخبر بيجين اننى أحبه) . وحتى وزير الدفاع ، كاسبر واينبرجر ، الذى كان من اشد اعداء اسرائيل في الادارة الأمريكية ، وعدم اضاعة الفرصة من اجل ان يعرقل خطواتها والتشهير بها (مازلنا نذكر كيف وسع من المواحة بين

« البطل الأمريكي » ، رجل المشاة ، وبين وحدة الدبابات الاسرائيلية .. - حتى واينبرجر يتكلم حالياً بشكل آخر . في الماضي عارض أى تعاون استراتيجى مع اسرائيل . واليوم في اجتماعه مع السفير الجديد ، الدكتور مثير روزين ، تكلم واينبرجر عن ضرورة احياء مذكرة التفاهم الاستراتيجى (من أيام إريل شارون) وقال : هذا يتعلق الآن بكم « عليكم ان تطلبوا ونحن سننفذ هذه المذكرة » .. ويتضح من كلامه ، انه في إطار التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، سوف تستجيب الولايات المتحدة للاقتراح الاصل لاسرائيل للاحتفاظ فيها بمخازن عسكرية للجيش الأمريكى في المنطقة ..

وخول الالتزام بأمن اسرائيل ، كرر واينبرجر على مسامع روزين هذا الالتزام

والطائرة لاقى^٤ قال واينبرجر بصراحة ، أننا نريد ان نساعد اسرائيل على بناء الطائرة لاقى - ان لدينا مشاكل بيروقراطية معينة . ليس من الممكن استخدام اموال المساعدة العسكرية لاسرائيل ، من اجل هذا الهدف ، لأنه حسب القانون الأمريكى لا تستطيع الولايات المتحدة ان تمنح مساعداتها من اجل تطوير السلاح ، حتى لا يأتى الوقت ويتنافس هذا السلاح مع ما تنتجه هي من اسلحة . ولكن وزير الدفاع يأمل ان يتم العثور على طريقة لمساعدة اسرائيل .

● **الولايات المتحدة وإعادة توزيع القوات الاسرائيلية :** صحيح ان الرئيس ريجان هو الذى طلب بنفسه من وزير الدفاع واينبرجر ان يعمل من اجل اصلاح صورته في اوساط اليهود في الولايات المتحدة وأنه هو أيضاً ، واينبرجر ، سيكون شريكاً فعلياً في ابراز الرسالة الجديدة لريجان ، وان اسرائيل والولايات المتحدة هما حليفتان حقيقتان . ولكن لو كان واينبرجر يقصد كل ما قاله ، في العلن وفي غير ذلك ، حتى يكون مخلصاً لرئيسه ، كان من الممكن ان يحقق ذلك بثمن منخفض للغاية . ان ما حدث ليس إلا ، ان واينبرجر يعمل الى النضوج الفعلى - مع كل الأسى النفسى ، الذى يرتبط به هذا النضوج من جانبه - بالنسبة لكل ما يحدث في الشرق الأوسط . لهذا يميل هنا كثيرون لأن يخمّنوا ، انه لا توجد فقط اعتبارات انتخابية والجرى خلف الصوت اليهودى ، بل هناك استعداد لاعادة تقييم من هو الحليف الحقيقى الذى يمكن الاعتماد عليه ومن الذى لا يعتمد عليه . وعلى الرغم من الاحباط الذى أصاب الادارة الامريكية من كل أولئك الذين ساءت خلفهم معصوبة الأعين - الأردن ، ومصر وعلى رأسهم السعودية - مع استعدادها لأن تدفع مقابل الصداقة معهم بالعملة الاسرائيلية - على الرغم من الاحباط من هذه الدول ، لن تحصل اسرائيل على الافضلية الأولى في سلم الأفضليات ، بدون ان يوضع العالم العربى في الاعتبار . ولكن من جانب آخر أيضاً ، مما لا شك فيه ان الولايات المتحدة لن تتجاهل رغبات وتطلعات اسرائيل مثلما كان الأمر في الماضي . ليس لدينا ، مثلاً ، سبباً في ان نشك في انه حين يعترف رجل بارز في الادارة الامريكية لنائب وزير الخارجية بن مثير ويقول ، ان السياسة الامريكية قد اخطأت في قضية لبنان - لم يكن يقول كلمات المجرد ان تجد استحساناً في نظر محدثه الاسرائيلى . وعندما يقول اعضاء مجلس الشيوخ ، خاصة السناتور شارلز بيرسى ، المجنون بالسعوديين ان السعودية اصابتهم باحباط - فلا يوجد سبب للتشكك في صدقهم وعندما يقول رجل مجلس الأمن القومى ، انه محظور بأى شكل من الأشكال السماح للسوفييت بالحصول على مكاسب ، من مؤامراتهم في لبنان ووقوفهم من خلف السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية - فلا توجد ابدا أية شكوك في كلامه عندما يقيم كلامه على اساس منطقية ، ويقول انه إذا ثبت للروس انه عن طريق ادخال صواريخ وجنود لسوريا - فأننا ، نحن الامريكيين ، سنغير موقفنا ونخضع لهم ، حينذاك سيكرهون نفس العملية ليس فقط في سوريا وفي لبنان ، بل في أى مكان في العالم ..

ومن هنا قد يصدر موقف الولايات المتحدة بالنسبة للموضوع الذى طرح في المحادثات بين الولايات المتحدة واسرائيل بحسباسة زائدة : انه موضوع انسحاب قوات جيش الدفاع في لبنان الى خط ، يعتبر في نظر خبراء الأمن الاسرائيليين مريحاً في تأمينه ويقلل ، ان لم يلغ تماماً ، الهجمات التى تتعرض لها الأهداف والجنود الاسرائيليون في لبنان .

- واضح انه بصورة واضحة لا يتجرأ الامريكيون على ان يطلبوا ابقاء جيش الدفاع في جميع الأماكن التى يتواجد فيها في لبنان الى ان تستنفذ الولايات المتحدة محاولاتها مع سوريا لسحب قواتها من هناك . في مقدور رجال الادارة ، الذين اجرى معهم الاسرائيليون اتصالات ان يقولوا ، انهم قلقون مما قد يحدث إذا اقدمت اسرائيل على انسحاب من جانب واحد ، أو أنهم يطلبون من اسرائيل ألا تتصرف بتهور ، والمزيد من مثل هذه الملاحظات ، ولكنهم لم يطلبوا من اسرائيل حتى الآن عدم القيام باعادة توزيع قوات جيش الدفاع في لبنان . الولايات المتحدة مقتنعة بأمر واحد : وهو ان اسرائيل لن تضعهم أمام حقيقة قاطعة ، بل

ستفعل ذلك بالتنسيق معها ومن خلال الادراك المشترك لواشنطن والقدس بعدم خلق موقف ، يهدم الانجازات التي تم التوصل اليها في لبنان .

والمقصود هنا هو الاتفاقية بين لبنان واسرائيل بتدخل الولايات المتحدة - وخلق فضاء فارغ .

ومن هذه الناحية يبدو ان ما يقال حول احتمال تنفيذ عملية إعادة توزيع قوات جيش الدفاع خلال اسبوعين ، مصدرها هو التخمين وليس قرارا اتخذ في القدس . في جلسة الحكومة هذا الاسبوع ، قال رئيس الوزراء ، ان الحكومة يجب ان تعطى رأيها في هذا الموضوع في أسرع وقت . لقد المح وزير الدفاع موشى ارئز ان الخطط بإعادة انتشار جيش الدفاع الاسرائيلي في لبنان ، جاهزة أو شبه جاهزة - وهناك أكثر من اختيار - وان الحسم الآن سيكون حسما سياسيا لا عسكريا .

ان الانطباع الذي ظهر هو ، ان هناك خلافا بين الولايات المتحدة وبين اسرائيل - فالولايات المتحدة تريد الابقاء على جيش الدفاع في الأماكن التي يحتلها في لبنان الى حين اشعار آخر ، أى الى ان يقتنع الامريكيون ، انه لم تعد هناك فرصة لانسحاب السوريين ، بينما تصر اسرائيل على انسحاب قوري الى خط مريح لها أكثر .

والمشكلة ليست كذلك . ان الولايات المتحدة تدرك رغبة اسرائيل في تغيير خطوط المواجهة وبهذا تقلل من حجم الهجمات في جيش الدفاع . لقد كانت مشكلة اسرائيل ، حتى الآن على الأقل ، ليس فقط تحسين وضعها في لبنان من الناحية العسكرية ، بل كيف يمكن تحقيق هذا الهدف بدون ان يهتز وضعها من الناحية السياسية . لقد نسب الى بيجين خلال احدى المشاورات انه قال ، انه على اسرائيل ان تحمي قواتها والاتفاقية مع لبنان . انه يريد ان يقول ان الاتفاقية مع لبنان هي اعتراف امريكي شرعي بالوجود الاسرائيلي في لبنان ، والعلاقات السلمية بين لبنان واسرائيل نتيجة هذه الاتفاقية (وهناك شخصيات لبنانية رسمية تتكلم الآن ليس فقط عن خروج القوات الاسرائيلية فقط ، بل أيضا والسورية والفلسطينية) تعد بمثابة مكاسب هامة بالنسبة لأى اتفاقية في المستقبل .

● تلمييح امريكي لموسكو ودمشق : ان هذا الحرص على الاتفاقية اللبنانية - الاسرائيلية ، الامتناع عن القيام بانسحاب من جانب واحد ، مثلما اقترح العراق ، وليس بالضرورة من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة - ينبع من اعتبار آخر : وهو انه لا توجد في هذه المرحلة علامات تدل على نية سوريا لانسحاب من لبنان . بالعكس ، فالسوريون يؤمنون في هذه المرحلة ، بان حرب الاستنزاف ضد اسرائيل - استنزاف فعلى في المنطقة بوسائل الهجمات ، واستنزاف عن طريق التشكيك في صمود اسرائيل من الداخل (يذيع رايدو دمشق بوضوح ، ان المظاهرات في اسرائيل ، والصراعات في الكنيسة ، وانهيار الروح المعنوية ، من شأنها ان تهدم الاتفاقية مع لبنان وان تؤدي الى قيام اسرائيل بانسحاب من جانب واحد في لبنان) .

كذلك كانت الولايات المتحدة تشعر بقلق من مثل هذا السيناريو المحتمل ، ولهذا لم تحذر موسكو فقط ، وكذلك دمشق ، في قمة التوتر الذي قامت به سوريا في صورة المناورة التي قامت بها منذ عدة أسابيع ، بل ان الولايات المتحدة كانت تشعر بالقلق في الردقات الخفية وأوضحت لكل من يهمهم الأمر ، بالا يندفعوا بالضعف الظاهر بصورة ما داخل اسرائيل ، لأنه إذا كانت اسرائيل تتمتع عن إبداء رد فعل - وهذا ما أوضحه الامريكيون في موسكو وفي العالم العربي أيضا - فان هذا ليس إلا بسبب التفكير والحذر ، ولكن ليس بسبب الضعف .

كذلك كان هناك تلمييح من جانب وزير الدفاع موشى ارئز : فهو لم ييأس بعد من فرصة ان يقوم السوريون بالخروج من لبنان .

فعلى أى شيء يقوم هذا التلمييح ؟ .

● ما هو المخرج المحترم بالنسبة لسوريا ؟ هناك تخمين يقول ، انه عندما يتضح للسوريين ان موقف اسرائيل لن يضعف وان التأييد الامريكي لها هو حقيقة واقعة وان السوفييت لن ينقذوا سوريا بمناوراتهم - فقد تبحث دمشق لنفسها عن مخرج كريم وتوافق على الانسحاب .

فماذا يكون المخرج الكريم في هذه الحالة ؟ هناك من يعتقدون ان سوريا سوف تسعى من اجل تحقيق ثلاثة اهداف : مقابل مادی (من السعودية) تفاهم سياسى مع لبنان ، من خلاله يكون لسوريا وضع أفضل مما لاسرائيل وهذا الأمر يجب ان يتم ، حسب رؤيتها ، عن طريق اعلان سياسى من جانب حكومة لبنان لصالح السوريين وكذلك تحرك امريكي الذي يدل على أنه من أجل تنفيذ الاتفاقية بين لبنان واسرائيل يجب ان تكون هناك موافقة سورية .

يرى الخبراء ، الذين مهمتهم هي تتبع ما يحدث . في المنطقة من تطورات ، أن المطالب السورية المتطرفة ليست بالضرورة هي الكلمة الأخيرة وأنه إذا بدأت المفاوضات فسوف يتم التوصل الى حل وسط . هناك رأى سائد حتى الآن ، انه إذا رأى السوريون ان اسرائيل ستضطر للانسحاب تحت ضغط الهجمات والاستنزاف ضدها ، فسوف يتبلور لديهم اقتراحهم بأن كل ما يجب على سوريا أن تفعله هو أن تواصل الهجمات والاستنزاف . وليس الانسحاب . ولكن هناك تخمين آخر في مقابل ذلك وهو ، انه إذا اتضح للسوريين ان اسرائيل سوف تنسحب لخط أكثر راحة فسوف يضطرون الى ان يعيدوا التفكير ما إذا كان هذا الموقف طيبا للسوريين ، فأن هذا الوضع قد يحسن من موقف اسرائيل ويجعل دمشق على مرمى اقل من ثلاثين كيلو مترا من مواقع المدفعية الاسرائيلية هل في هذا الوضع سيكون من الأفضل للسوريين ان يقسموا لبنان فعلا ؟ هناك شك كبير في هذا . في هذه الحالة ، يضمنون ، بأنه سيكون أفضل للسوريين ان يتمتعوا بترتيبات أمنية تشبه الترتيبات التي وردت في الاتفاقية الاسرائيلية . اللبنانية ، ولا يكون جيش الدفاع على مقربة من دمشق .

هذه هي المشاكل التي سوف تثار خلال الاتصالات المكثفة بين القدس وواشنطن . يتكلم المتحدثون باسم الحكومة عن أهمية التنسيق مع الولايات المتحدة ، بينما طالب المعراخ في قراره بانسحاب من جانب واحد حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة .

فما هو الفارق بين « التنسيق » و« الحوار » ؟ يقولون في المعراخ ، ان الحوار ، لا يعنى قبول رأى الولايات المتحدة الأمريكية بينما التنسيق يلزم عدم القيام بشيء ، إلا بموافقة الولايات المتحدة مع كل الاحترام لما يراه المعراخ من عدم « قبول اوامر » من الأمريكيين ، فان هذا ليس هو الحدث الكلاسيكي ، الذي يلزم ابراز العضلات تجاه الولايات المتحدة . ان الولايات المتحدة لا تقف امام اسرائيل بالنسبة للانسحاب من جانب واحد . لهذا لا يوجد بين « الحوار » الذي يقترحه المعراخ وبين « التنسيق » الذي تراه الحكومة أى اختلاف .

اكثر من هذا ، فان حقيقة ان الولايات المتحدة تبحث عن التنسيق مع اسرائيل فيما هو أبعد من المسألة اللبنانية ، يدل على خروج الادارة الأمريكية عن الحقائق التي آمن بها ، والتي قادت سياستها حتى الآن . لقد بدأت الادارة الأمريكية تستيقظ من وهم « العالم العربي » ، كعنصر يجب الوفاق معه بأى ثمن ، حتى لو كان الثمن هو التضحية بمصالح اسرائيل وهذا من شأنه ان يساعد على بدء حوار حقيقى بين واشنطن والقدس .

من الصعب ان نفترض ، ان جميع أجهزة الادارة الأمريكية ، خاصة البيت الأبيض والبنجابون ، والشئون الخارجية ، يعملون جميعا بنفمة صداقة مرتفعة تجاه اسرائيل . ربما فقط لأن الرئيس ريجان في حاجة الى الصوت اليهودى .

هناك علامات واضحة لذلك ، حيث ان التحولات التي نشهدها اليوم في وسائل الاعلام وفي الادارة الأمريكية مصدرها الاعتراف ، أنه إذا كان هناك من يردع موسكو ويحول دون التوسع السوفيتى هو اسرائيل .

بالطبع لا يوجد في السياسة شيء اسمه مواقف ثابتة . ومثلما تغير الموقف السابق - أى العلاقات المتوترة بين الادارة الأمريكية وبين حكومة اسرائيل منذ عزل الكسندر هيج من الخارجية الأمريكية - فان الموقف الجديد يمكن ان يتغير أيضا ، ولكن إذا كان هذا الموقف متأثرا فقط باعتبارات انتخابية ، لما كان رجال الادارة الأمريكية في حاجة الى ان يبرزوا انهم محبوبون من السعودية ومن قدرتها على مساعدة الولايات المتحدة للتأثير على دمشق ، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الاردن . هذه هي السعودية التي وقف الرئيس ووزير الخارجية وعلى الأخص وزير الدفاع واينبرجر بجانبها في قضية طائرات إيواكس . فقد كان علاج أى مشكلة تواجه المبعوث فيليب حبيب هو الذهاب الى الرياض . ولكنه كان في كل مرة يعود ومعه احساس بان السعودية خيبت طنونه .

لقد تغير الموقف الآن . وحتى لو يعتقد احد ان الاعتبارات الانتخابية قد اثرت على المناخ الجديد في واشنطن - فان هذا المناخ سوف يستمر ، وفقا لهذا المنطلق لمدة سنة ونصف على الأقل . ولكن الميل لرؤية التغييرات البارزة التي بدأت في موقف الولايات المتحدة على أنها ثمار النضوج - له اسس يعتمد عليها . لقد اعترف أكثر من مسئول في الادارة الأمريكية ، من بالتلميع ومن بالصراحة ، ان

واشنطن قد اخطأت للغاية على طول امتداد الحرب اللبنانية ، هذا بالإضافة الى ان الامريكيين يدركون انه من خلال الرغبة في التضييق على خطوات اسرائيل ارادت الولايات المتحدة اثناء الاحتفال بالتوصل الى اتفاقية مع لبنان ان تبيع مشروع ريجان - وقد نجحت الولايات المتحدة فعلا من ان تمنع اسرائيل -ر قطف ثمار انتصارها ، ولكن الولايات المتحدة اسرفت في جزء كبير من المزايا التي حصلت عليها ان العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية سوف تنساب في الفترة القريبة القادمة في مسار جديد : سيكون هناك تفهم أكبر لمشاكل اسرائيل الأمنية ، كذلك سيكون هناك اهتمام أكبر بمشاكلها السياسية (لم يعد احد يتكلم عن مشروع ريجان) وكذلك في المجال الاقتصادي ، والذي كانت لحرب لبنان تأثيرات سيئة عليه ، لن تقف الولايات المتحدة منها موقف المتفرج . يبدو انه لن يكون مبالغا فيه إذا قلنا ، ان وضع الولايات المتحدة في المنطقة حاليا سيكون متأثرا بقدر كبير بقدرتها على اقرار الموقف في لبنان . ومن أجز تحقيق هذا الهدف ، من الضروري التعاون مع اسرائيل .

لا دهشة في ان ريجان ينتظر بيجين . على الأقل ، لأنه كما ان اسرائيل تتطلع الى التنسيق مع الولايات المتحدة بالنسبة لخطواتها المقبلة في الساحة اللبنانية ، فان الولايات المتحدة في حاجة الى التنسيق مع اسرائيل .

رابعاً : أهم التطورات الحزبية

- (١) مؤتمر حزب العمال الموحد « المابام »
- (٢) من يريد حل المعراخ ؟
- (٣) قرط من ذهب في أنف خنزير

(١) مؤتمر حزب العمال الموحد « المابام »

عر - ١١/٧/١٩٨٣

علم - أمرى روز

يعرض المقال لأهم القرارات التي توصل إليها المجلس التاسع والعشرون للمابام فيما يتعلق بموقفه من حل القضية الفلسطينية ، وقضية المفاوضات مع منظمة التحرير

ترجمة : يوسف سعيد خلة

المجلس التاسع والعشرون للمابام خطا خطوة للأمام لتوضيح موقف الحزب في القضية الفلسطينية وتجديد مسيرة السلام .

لقد سألنى عدد من الأصدقاء والصحفيين لماذا تتجادلون فيما بينكم حول مشروع المابام للسلام ، هل هذا مهم جداً ؟ في الوقت الذي نجد فيه بيجن يرفض مقترحات إرنس لتجميد عمليات الاستيطان بصفة مؤقتة ، في الوقت الذي تبذل فيه حكومة الليكود كل شيء من أجل القضا على مشروع ريجان وفي الوقت الذي تزداد فيه المواجهة مع الولايات المتحدة ، وإذا كان الملك حسين لا يقرر الاشتراك في المحادثات فما هي الأهمية التي تعود على قرارات حزب المابام ؟

قلت لهم انكم مخطئون ، هناك تأثير كبير لقرارات المابام على قرارات المعراخ والحركة الكيبوتسية وحركة السلام الآن . يوجد في اسرائيل معسكر كبير ، وفي العالم أيضاً ، مهتم ومتأثرون بشك من المواقف التي يتخذها المابام في النزاع العربي الاسرائيلي والاسلوب الذي يقترحه حزب المابام للسلام . إن مجلس المابام التاسع والعشرين قام بدور هام لتوضيح موقف المابام في الموضوع الفلسطيني وبكل ما هو مرتبط في تجديد عملية السلام .

سواء المباحثات التي سبقت المجلس أو التوضيحات التي ترددت في خطب يعقوب حزان ، م . تلمي ، سكرتير عام الحزب فكتور شم طوف ، والسكرتير الياس جاد يانيف أو القرارات التي اتخذت ساعدت كثيراً على توضيح الموضوعات المختلف عليها ، والتي كانت عرضة لتفسيرات كثيرة سأحاول إحصاءها (حصرها) فيما يلي :

بالنسبة لتحديد مجالات الوطن فإن المابام أكد أن أرض اسرائيل على ضفتي نهر الأردن هي وطن مشترك للشعب اليهودي الذي يعود الى بلاده والشعب العربي المقيم فيها .

هذا تحديد هام تعليمي وإعلامي . لأن التبعية للوطن ليست محدودة بحل سياسي كهذا أو كغيره . إن الشعبين يشعران بوطن لهما في أرض اسرائيل التاريخية ، ولهذا هناك ضرورة لعمل تساهل إقليمي مع تقسيم الأرض بينهما .

وبالنسبة للحل الياس السلمي فإن المابام يناضل من أجل إيجاد حل لتقسيم أرض اسرائيل التاريخية بين دولتين مستقلتين : دولة يهودية ديموقراطية من جهة ودولة أردنية فلسطينية من جهة أخرى ، تستطيع بالإضافة الى الأردن أن ينضم اليها معظم مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة .

إن كل الاقتراحات التي عرضت على المجلس ، والتي تهدف الى الغاء تحفظنا في إنشاء دولة فلسطينية
ثالثة رفضت بغالبية كبيرة .

وعن حق تقرير المصير الذى سينفذ في داخل الدولة الأردنية الفلسطينية تقرر أن ينفذ على مراحل
وقد أوضح صراحة أن حق تقرير المصير ليس إقتراحا لإنشاء دولة فلسطينية ثالثة كما يفسر ذلك بعض
العناصر في العالم ، ولكن هناك مرحلة مسبقة (تسوية سلمية أردنية فلسطينية) وهناك مرحلة متأخرة عند
احلال السلام يتم احترام حق تقرير المصير بشرط احترام اتفاق السلام الذى تم التوقيع عليه قبل ذلك .
وبالنسبة للمفاوضات مع جهات فلسطينية . إن شروط شم طوف - ياريف ما زالت القاعدة لمقابلاته مع
الفلسطينيين (وليس فقط المفاوضات التى تجريها دولة اسرائيل فى المستقبل) . إن الإقتراح بالغاء شروط
شم طوف - ياريف (الاعتراف باسرائيل ، الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ - الغاء الارهاب -
والغاء بنود الميثاق الفلسطينى التى تدعو الى القضاء على اسرائيل) كشرط للقاءات بين المابام ومنظمة
التحرير الفلسطينية رفض بغالبية ثلثي الأصوات .
اللحظة الحاسمة أخذة في الإقتراب :

وفي هذا الشأن أيضا نجد أن التوضيحات المتفق عليها التى تردت في المجلس تعتبر هامة . وكما أوضح
جيرى يانيف ، السكرتير السياسى ، إن شروط شم طوف - ياريف هى شروط للدخول في مفاوضات ، وإذا ما
نفذت ستجرى المفاوضات بدون خطط مسبقة مرتبطة بمشروعات في المفاوضات وليست بشروط الدخول في
المفاوضات . كما أن ناتان بيلد أوضح أن المابام لن يجرى لقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما أنها
لم تنفذ شروط شم طوف - ياريف .

لذلك بحسب شعورى ، إستجاب المجلس في توضيحاته الى التوقع القوى بأن مشروع المابام لاستئناف
مسيرة السلام سيكون واضحا وصريحا بقدر المستطاع ، وعندما نتخلص من الخلافات الداخلية في الحزب
سننتوجه الى الهدف الأساسى الذى نواجهه وهو اقناع الجمهور الاسرائيلى بمشروعنا للسلام .
لقد أكد الواقع أن مشروع مابام للسلام الذى حدد في مؤتمر الحزب في يناير ١٩٨٠ والذي تم توضيحه
وتعديله الآن بواسطة المجلس ، هو مشروع سلام حقيقى له أمل في التنفيذ .

إن خط تقسيم المياه الحقيقى في الخلاف الجماهيرى في اسرائيل حول النزاع العربى الاسرائيل لا يمر
بين مؤيدى دولة فلسطينية ثالثة وبين رافضيها ولا بين مؤيدى اللقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية
بدون شروط وبين رافضيها ، ولكن بين الذين هم على استعداد للتنازل عن المناطق وعلى السيطرة على مليون
ونصف مليون عربى في يهودا والسامرة وغزة وبين أولئك الذين ليسوا مستعدين لذلك ، وبين مؤيدى إعادة
الغالبية العظمى للصفة الغربية وقطاع غزة وبين المتمسكين بأرض اسرائيل الكاملة . وبين مؤيدى السلام
على أساس تسويات الأمن ، وبين الذين يطالبون بالسيطرة على « الأرض الموعودة » .

لقد حانت اللحظة الحاسمة ، وفي هذا النقاش الحاسم في تاريخ شعب اسرائيل ودولة اسرائيل ، يجب
علينا أن نستعد متحدنين لعملية إقناع كبيرة وواسعة . إننا نأمل أن المابام بعد اجتماع هذا المجلس
يستطيع تحقيق هذه المهمة الصعبة كبيرة المسئولية .

(٢) من يريد حل المعراخ ؟

دافار ٢ / ٥ / ١٩٨٣

بقلم : شيفاح فايس

يناقش المقال قضية الاتجاه في داخل المابام للانفصال عن المعراخ ودخول الانتخابات بقائمة مستقلة . وجهة نظره تتلخص في أنه لو حدث الانشقاق فلن يقدر للحزب الجديد الاستمرار . وتجدر الإشارة الى أن مؤتمر المابام الذي عقد في يونيو ٨٣ ، قد رفض باغلبية ضئيلة اقتراح الانفصال عن المعراخ .

ترجمة يوسف سعيد خلة

إن مسألة المعراخ وإنشاء حزب يساري حمائمي راديكالي جديد ، ظهرت مرة أخرى . في الماضي . كنت من بين الذين تحمسوا لهذه الفكرة ولهذا تلقيت ردا باردا من جانب عدد من زملائي في حزب المابام . في مفهوم معين وضعت مبادئ بحث الصياغة المتعلقة بجعل حركة العمل كتلتين منفصلتين ، تزيد وتوسع قوتها المشتركة (أنظر الى مجفان يناير ١٩٧٧ ، قبل التحول ، وكذلك الفصل حول الموضوع في كتابي . « ما الذي كان وما هو موجود » إصدار مكتبة العمال ١٩٧٩ وعشرات المقالات في دافار وها آرترس ويديعون آخرون وفي عال هامشمار) . ولكن بعد التأمل في الداخل في مجموعة المخططين ، ومن خلال التجربة التي جمعتها خلال العامين الماضيين أخشى من الديناميكية الكيوتسية التي ستتطور مع إنقسام المعراخ . ويبدو أن هذه ديناميكية كراهة الأخوة تقضي على حقول الحزبين الجديدين ، وتعيدنا الى بداية الخمسينات . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الحركة الجديدة في اليسار إذا ما قامت فستكون مصابة بداخلها بنفس المرض الكمين في داخلها . لأنه لا يتعلق الأمر في تسوية ودية ولكن في ديناميكية « هكذا لا يمكن الاستمرار على هذا النحو » إن الانقسام قد يزرع عدا ويجاد انشقاق في الحركة الكيوتسية . وكما هو معروف ، لقد اشترت في الماضي أكثر من مرة الى المزايا التي ستظهر لحركة العمل بعد حل المعراخ . لقد اعتقد انه في ظروف معينة من الأفضل الوقوف أمام الجمهور بحزبين شقيقتين وليس في حزب منشق واحد . في المجال التاريخي ممكن ان نفترض أن المسئول أمام الشعب بصورة منفصلة كان يحقق فائدة إنتخابية لأنه كان يساعد حزب العمل - بعد أن إنسحب منه الجزء المتساهل - إضعاف الليكود ، أو على الأقل إستحالة جانب في الأصوات المتحركة في وسطه وعلى يمينه الى حزب العمل .

هذه تكهانات فقط كما هو معروف ومن الصعب أن تثبت مدى حقيقتها . إذا أردنا ان نشجع إتجاه الانقسام في المعراخ ، ولكن لتطويع حزب اليسار الراديكالي ، إذا ما قام ، هناك خطر إنشقاق مستديم وهو قد يجد نفسه عند قيامه غارقا في مستنقع من كراهية الأخوة . على كل حال ، هذا ما يستفاد من التجربة السابقة . لقد حلت جميع الأحزاب اليسارية في الماضي . ففي ١٩٤٩ ، عند الظهور بصورة مشتركة في انتخابات الكنيست الأول ، إنقسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) وأحد اعضاء الكنيست التابعين له وهو اليعازرفر مينجر ترك الحزب وأنشأ كتلة مكونة من شخص واحد وبعد ذلك إنضم للمابام . بين ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ سادت المابام موجة من الانقسامات في اسلوب الأغنية (الى اليمين الى اليمين) (لدان ليفتيت) (الى اليسار الى اليسار) (سنية ، برمان ورستم بستاني) (الى الامام الى الخلف) (رستم بستاني عدل عن ذلك بعد فترة ما) . وفي النهاية إنقسمت الكتلة المنشقة الممزقة الى عنصريها الرئيسيين وهما : المابام وأحدوت هاعفورا .

وقد إنقسمت كتلة ماكي مرة أخرى في ١٩٦٥ الى كتلة هاعولام هازيه - قوة جديدة التي إنحلت في بداية السبعينات ، في طرق الباب بشدة . وتحولت كتلة ماكي الى موكيد ، وموكيد مع آخرين أنشأت شلي ، وشلي إنحلت الى جماعات صغيرة . كتلة راتس نالت تمثيلا سخيا في ١٩٧٣ ولكن قرب النجاح إنحلت . وعلى هذا

النحو كان مصير كتلة. ياعاد الذى جاء الى العالم البرلمانى من خلال أجزاء فى راتسى والمعراخ ، ولكن بسرعة ، غرق فى الصراع الداخلى الى أن فارق الروح .

إن هذه الظاهرة لعدم القدرة على المحافظة على إطار واسع تميز اليسار المتطرف والرايكيالين . إن الميل الى الانقسام بسبب التوافه ينجم من الرايكيالية نفسها ، والتي هي ذات طابع دكتاتورى عديم الصبر تجاه باقى جسده ، ويهاجم نفسه هجوما قاسيا ، فاضحا ، يتسلل لكل خلية ، مشاكس ، سريع الهياج ونوعيته الثقافية لا تقبل قرارات الأغلبية ، ولكن يفضل الانقسام الى جماعات القلة . يوجد لدى رؤساء الهيئات الرايكيالية ميل للبروز ولذلك فإن مثل هذه الأحزاب ستواجه منافسة بين زعمائها وليس هناك زمالة ووحدة ولا يوجد تسلسل قيادى لأنه ليس هناك إتفاق على القمة . إن الهيئات متعددة القيادات فى المجال السياسى لا يمكن أن تبقى لمدة طويلة . وبحسب تقديرى هذا هو الخطر الأساسى الذى سيواجهه مثل هذا الحزب الذى لم يشكل بعد ، هذا الحزب الذى أنا شخصيا لا أود تعاطفا معه . وهذا أيضا خطر رابض فى تطوير أحزاب الوسط البراجماتية مثل راتى وداش او حزب جديد برئاسة عيزر وايزمان إذا ما قام .

هناك قاعدة إجتماعية مشتركة لعدم المصادقة وضيق الروح التى تميز اليسار الرايكيالى والوسط البراجماتى . إن هذه الأحزاب وتلك الأحزاب تعاني من كثرة نجوم القيادة ، فى ملوك وملكات ، تجد صعوبة فى تحقيق انسجام الى حد مناسب فى مفهوم معين . إنها تتمثل فى مجموعة من الخلايا التى بها نواة ولكن ليس فيها بروتوبلازم . إن مثل هذه الخلايا محكوم عليها بالزوال ، لذلك يبدو وأن المابام وراتس وشينوى تعلمت التجربة لن تستجيب بسهولة الى مخططى فكرة التوحيد خلال حل المعراخ .

لذلك فانه من العبث أن نجد أن هناك من يبدأ فى خلق ديناميكية الانشقاق ويزرع بذور تحطيم المعراخ . إننى لا أستغرب من أنه فى وسط الساعين الى حل المعراخ يقف جانب المتشددى فى حزب العمل . إنهم يريدون حل المعراخ لأجل التخلص من وهم التساهل السياسى ، والاستعداد للتساهل الاقليمى السخى ونظرة المساواة تجاه الاقلية العربية فى إسرائيل . إن خيرة أصدقائى من الجناح المتطرف يرون فى المابام وفى المتساهلين عبئا ثقيلا وعبئا مزعجا . إنهم مخطئون لأنه فى الحقيقة إن التقسيم الحالى للمتساهلين والمتشددى فى المعراخ يشير الى تفوق المتساهلين بوضوح . من بين ٤٨ عضوا بالكنيست . نجد أن حوالى ٢٥ عضو كنيست متساهلين . فقط عشرة هم متشددون والباقى بين هذا أو ذاك . إن العضوين اللذين إنضموا الى الكتلة فى ١٩٨٢ يميلان الى الجناح المتشدد ، ولكن بالنسبة لى أشعر بشئ من التساهل فى موقفهما .

لذلك فإن أى تقسيم للمعراخ من عناصر صادقة - مابام ، راتس ، العمل - سيكون مصطنعا فى المرحلة الجنينية تشمل أجنة حطام أعضاء داخلية . إن خيرة زملائى فى اليسار المتساهل إعتادوا التهكم على المعراج ، بسبب إستمرار العداء بين رابين وبيرس . وإنى أخشى إذا ما قام الحزب الجديد ، سينهار بسرعة بسبب الخلافات الخطيرة التى ليس لها نظير . أرجو يا أصدقائى دراسة الموضوع قبل أن يتخذ قرار ما وإذا ما صدر مثل هذا القرار فإنى أرجو أن تعملوا كل شئ لأجل أن لا يتبخر حلم آخر . ان وهم تقسيم الممتلكات فى شلى ، الذى يدور الآن أمام أعيننا والذى يحزن جميع الرايكيالين فى اليسار هو أيضا علامة تحذير فى المستقبل .

(٣) قرط من ذهب في أنف خنزير

عل همشمار ٨٣/٦/١٠

بقلم : دوريت جيفن

يعرض كاتب المقال لآخفاقات حكومة الليكود في المجالات الأمنية والاقتصادية ويفند مبررات إقامة اتحاد قومي، ويرى أنها لن تحل أيا من المشاكل القائمة

ترجمة: يوسف سعيد خلة

إن التحدث عن إنشاء حكومة إتحاد قومي هو بمثابة قرط من ذهب في أنف خنزير. إن الحكومة موجودة الآن في أسفل الحضيض وكل وجودها هو مصطنع. ولا أحد يستطيع متابعة آخفاقاتها المتكررة، التي تشمل جميع مجالات عملها. إن الانضمام إلى مثل هذه الحكومة، يعتبر بمثابة دخول بيت آخر في الاحتراق ليس من أجل إنقاذه بل لأجل الاحتراق أيضا.

إن الاهتمام موجه بصفة عامة للمجال السياسي الأمني، ولكن الذي يخلق نظره تجاه الفشل الخطير للحكومة في هذه الموضوعات يكتشف أن الموقف ليس أفضل من مكاتب الحكومة الأخرى. وليس هناك ضرورة لكي نذكر كلا من وزارة الخزانة والسياسة الاقتصادية لأن هذه الأمور مسجلة في تقارير بنك إسرائيل وفي درجات التضخم التي ارتفعت حتى السماء.

إن وزارة التجارة والصناعة ليست قادرة على حل مشاكل الصناعة وانخفاض الصادرات. كما أن وزارة الزراعة رفعت يديها منذ أمد بعيد ولا تفعل شيئا أمام هدم الزراعة والمزارعين.

وفقدت وزارة الصحة كل سيطرة على القوضى التي سادت الخدمات الطبية العامة بعد اضطراب الأطباء الذي دخل شهره الرابع - وزارة الاستيعاب توقفت عن الاستيعاب، لأنه ليس هناك مهاجرون والقائمة مازالت طويلة. في مثل هذا الموقف الخطير من الفشل الكلي يجب أن يكون صاحب اندفاع انتحاري جسماني وسياسي لأجل إثارة فكرة الانضمام إلى مثل هذه الحكومة. ويمكن أن نفهم رغبة مختلف عناصر الائتلاف لتشكيل حكومة إتحاد قومي.

إن هؤلاء يرون أخطاء الحكومة وضميرهم يؤنبهم ويؤلمهم. على هذا النحو نجد إبراهيم ميلاميد من المفدال وهكذا نجد بيرمان وديبرور زايجرمان من ليبرالي الليكود. إنهم يحاولون سد الفجوات العميقة، التي حفرت بداخل سفينة الحكومة، ولا يعرفون على ما يبدو أنه ليس هناك أي شيء سيساعد هذه الحكومة.

خلافا للإصلاحات التجميلية، التي يريد تحقيقها مختلف الناس في الليكود عن طريق حكومة اتحاد قومي، وخاصة لأجل إبعاد جزء من المسؤولية الثقيلة لآخفاقات الحكومة وسياستها، وحتى على اكتاف أخرى، اكتاف حزب العمل، فإنه ليس هناك شك لدى الذين يقترحون هذا الاقتراح. إن هذه العملية الشكلية إذا ما نفذت لن تغير شيئا من الخلافات الكبيرة في الآراء السياسية بين الليكود وحزب العمل. إن الذي يزعم أنه يمكن التأثير على قرارات الحكومة وجعلها معتدلة، وربما ادخالها في مسار معقول يعطى نفسه ثقة أكبر من اللازم ولا يقدر تقديرا سليما لنظرية الليكود الأساسية وهاتحياء، التي ترفض تماما أي تساهل إقليمي بالنسبة للحل السياسي بيننا وبين الدول العربية وبيننا وبين الفلسطينيين. إن الذي لا يأخذ بالحسبان هذه القاعدة الأساسية الثابتة يذر الرماد في عينيه وفي أعين الآخرين. حتى بضعة أشهر كان هناك بعض الناس في حزب العمل أثاروا المبرر الشرعي في كلامهم لأجل تشكيل حكومة اتحاد قومي. لقد زعم هؤلاء أن حزب العمل وشمعون بيريز خسر شرعيته الجماهيرية بواسطة الليكود ودعايته، والطريق الوحيد لاسترجاع هذه الشرعية للحزب وقائده هو اشتراكه في حكومة واحدة مع ييجين. أي أن الذي أخذ الشرعية يمكنه أن يستعيدها. وفي الفترة الأخيرة انخفض تردد هذا المبرر ربما لأن الذين يتمسكون به بصورة مجردة لا يمكنهم أن يتجاهلوا من جوهر هذه الحكومة برئاسة مناحم بيجين ويعرفون أن صلاحيتها وخاصة في الوقت الحاضر هي أمر مشكوك فيه للغاية.

مناحم بيجين الذي اليه وجه طلب خمسة اعضاء كنيست (الوزير بن بورات ، هوروفيتش ، ملامير ، بيرمان ، زايجرمان) ، أن يعرض على المعراخ تشكيل حكومة اتحاد قومي لا يؤمن باحتمالات نجاح هذا الاقتراح . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يعتقد أن هذا تكتيك سياسي يهدف لخدمة المعراخ . أن بيجين سبق أن قال في الماضي عندما اثبتت المشكلة أنه لا يريد أن يسيء لنفسه بتقديم اقتراح قد يلقي اعتراضا ورفض . ويعتقد أن مثل هذا الاقتراح من جانبه سوف يعرضه ويعرض حكومته في حالة ضعف وكانهما يعترفان بفشلهما وبعدم قدرتهما على ادارة شئون الدولة . أن بيجين اعتاد أن يذكر قرار مكتب العمل ومركز الحزب ضد الانضمام إلى حكومة اتحاد قومي

أن المؤيدين والمتوسطين لهذا الموضوع يزعمون أنه ينبغي على بيجين أن يدعو اليه رؤساء حزب العمل والتباحث معهم وجها لوجه ، حول امكانية تشكيل حكومة اتحاد قومي . لأنه لا يمكن أن يتصور أن مثل هذه الخطوة تأتي بصورة غير مباشرة من جانب حزب العمل وفي المعراخ يرون في الاقتراح الذي اثير الآن مشكلة تكتيكية اساسا . إن التقرير لدى الدوائر المختصة بداخل الحزب هو أن الاقتراح ليس عمليا وليس حقيقيا . وبالإضافة إلى ذلك حتى لو كان جديا هناك شك في امكانية وجود تأييد له بداخل الحزب . ولكن الرغبة هي عدم الاسراع والرفض لهذا الاقتراح والامتناع عن استغلاله دعائيا من قبل رجال الليكود ضد المعراخ والذي يسيء إلى وحدة الشعب .

التبكير في الانتخابات .

في حزب العمل يسود الاعتقاد ان الحل المعقول الوحيد هو التبكير بالانتخابات . هنا وهناك مازال هناك من يعلق الأمل في انجبال الائتلاف ، أو على الأقل خروج بعض العناصر منه من الكنيست الحالي ، الأمر الذي سيساعد على تشكيل حكومة بديلة برئاسة المعراخ . ولكن الغالبية تعرف أنه في ظل الأوضاع الحالية ستكون مثل هذه الحكومة ضعيفة جدا ، ولا تستطيع الاستمرار .

وفي استطلاع للرأي العام الذي جرى بواسطة (داجاف من أجل مونيئين) أجاب

٥١ ٪ بأن الحرب تعتبر نجاحا لاسرائيل

٣٧ ٪ رأوا بأن الحرب تعتبر فشلا لاسرائيل

١٢ ٪ امتنعوا عن ابداء رأيهم .

هذه أغلبية ، ولكن اذا ما اخذنا بالحسبان ميل الجمهور في تأييد الحروب ، نجد ان هذه الأغلبية ضعيفة . خاصة وأنه في السؤال لم يطلب من المستفتين وضع درجات عن مدى نجاح الحرب (كبير ، أو صغير)

ولا يقل عن ذلك أهمية النتائج بالنسبة إلى السؤال حول حجم الحرب .

٥٣ ٪ اجابوا انه كانت ضرورة للاكتفاء باحتلال قطاع أمن يصل عرضه ٤٠ - ٤٥ كيلو مترا فقط .

١٤ ٪ يعتقدون أنه لم يكن من الضروري شن هذه الحرب .

٣١ ٪ فقط يؤيدون الحرب في حجمها الفعلي .

ومما يذكر ان حالة الحكومة سيئة للغاية . ان الفشل يرافقها في كل خطوة تخطوها وفشل الحرب هو أخطرها .

لأنه كما سبق أن اشرنا ، نجد ان غالبية الجمهور كانت تميل حتى هذه الحرب إلى تأييد الحكومة وقت الحرب . وكان هذا بيان ثابت وبديهي ، ولكن يبدو ان الوعي بين الجمهور ، حتى ولو كان بطيئا هو الذي يحدث .

والسؤال هو هل حكومة الوحدة القومية تستطيع ان تعالج الانشقاق في الوحدة القومية ، وتغطية الخلافات الحارة في المشاكل المصيرية للحرب والسلام .

ان الذي يظن ان هذا هو الحل ، فإنه يقترح اجراء تعديل تجميلي وليس اجراء عملية جراحية حقيقية .

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

التطورات الاقتصادية عرض تحليلي

ضياء رشوان

عند القاء نظرة فاحصة على الكتابات الاقتصادية في الصحافة الاسرائيلية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، يتضح أن المحور الأساسي لهذه الكتابات هو قضية الأزمة الخانقة التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي وعلى ذلك فإن تلك المجموعة المنشورة هنا من هذه الكتابات تركز بشكل واضح على تلك الأزمة وجوانبها المختلف ، ولايعنى هذا أن القضايا الاقتصادية الأخرى لم يكن لها مكان في الصحافة الاسرائيلية ، فقد اهتمت بعدد منها ، ويوجد مثال واحد في إطار ذلك الكتاب وهو قضية العمالة العربية في الضفة الغربية وغزة وأوضاعها في إطار الاقتصاد الاسرائيلي وعلى هذا فإن الجزء الاقتصادي من ذلك الكتاب يشتمل على محورين :

- المحور الأكبر وهو الذي يتناول أزمة الاقتصاد الاسرائيلي .
- المحور الأصغر ويعالج قضية العمالة العربية في اسرائيل .

أولا : أزمة الاقتصاد الاسرائيلي :

يبدو من استعراض الكتابات الاسرائيلية الحكومية أو المعارضة بصدد الاقتصاد الاسرائيلي أنه لايزال يمر بأزمة خانقة إزداد وضوحها مع مقدم العام الجديد . والملاحظة الأساسية هنا أن الجميع - معارضون وحكوميون - يتفقون على أن هناك بالفعل أزمة يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي ولايكاد يختلفون كثيرا في وصف وتحديد مظاهرها وتطورها وإن كانت هناك تصورات مختلفة لدى كل منهم حول أسبابها والكيفية التي يمكن علاجها بها .

وبعيدا عن الاستعراض التفصيلي لكل من جوانب تلك الأزمة ، إلا أن هناك عددا رئيسيا من الجوانب التي تبدو معبرة عنها بوضوح وهي على النحو التالي :

العجز في الميزان التجاري .

إنتهى عام ١٩٨٢ وقد هبطت الصادرات الاسرائيلية بنسبة ٥ ٪ بالمقارنة بالعام السابق له ، فقد هبط تصدير البضائع بنسبة ٤ ٪ والخدمات وخاصة السياحية بنسبة ٧ ٪ وفي المقابل زادت الواردات من البضائع والخدمات بنسبة ٢ ٪ عن العام السابق ، وبلغ اجمالي العجز في الميزان التجاري حوالي ٤ مليارات دولار . ويأتى عام ١٩٨٣ لتزداد أوضاع الميزان التجاري سوءا فقد جاء في إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في اسرائيل أن العجز في الميزان التجاري في الربع الأول من العام الجديد قد زاد بنسبة ٣٥ ٪ بالمقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي ، وبلغ حوالي ١٠٦١ مليون دولار خلال أربعة شهور ، وعلى ذلك فمن المتوقع أن يصل الى حوالي ٤,٥ مليار دولار لعام ١٩٨٣ بأكملها ، فقد انخفضت الصادرات بمقدار ١٤٤ مليون دولار حيث بلغت ١٦٢٥ مليون دولار ، في حين زادت الواردات بمقدار ١٣٠ مليون دولار وبلغت ٢٦٨٦ مليون دولار . وحتى انقضاء الثلاثة شهور الأولى فإن الصادرات كانت قد انخفضت بنسبة ١٠ ٪ وزادت الواردات بنسبة ١,٥ ٪ وتركزت الزيادة في استيراد السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٢ ٪ والسيارات بنسبة ٣٢ ٪ .

وفي ظل هذه الأوضاع كان تناول الكتابات الاسرائيلية لقضية العجز في الميزان التجاري التحليل والعرض وتقديم المقترحات .

ففى حديث جريدة معاريف في ١٠/٧/١٩٨٣ مع مدير عام وزارة المالية فإن الصحفي الاسرائيلي يتساءل عما اذا كان ارتفاع قيمة الشيكل بالمقارنة الى سلسلة العملات وبالمقارنة الى الدولار هو السبب

الأساسي لانخفاض التصدير وتزايد الاقبال على السلع المستوردة نظرا لزيادة قدرة الشيكال الشرائية تجاهها ؟ ولا ينفى المسئول الحكومي الاسرائيلي صحة ذلك ولكنه في نفس الوقت يرفض إحداث أية تغييرات في سياسة الاستيراد بحجة أن هناك اتفاقيات مع دول أخرى يجب احترامها خاصة أن هذه الدول هي ذاتها التي تصدر اليها اسرائيل السلع والخدمات كما أنه يرفض تغيير سياسة سعر الصرف وتخفيض قيمة الشيكال .

ولكن سرعان ما تراجع الحكومة موقفها ففى حديث مع وزير الصناعة والتجارة جديعون بات (يديعون أحررونوت ٨/٤/١٩٨٣) ، فإنه يبدو مصرا على اتباع سياسة خفض قيمة العملة الاسرائيلية لمساعدة الصادرات ، إلا أن الحكومة تقترح بدلا من ذلك مشروعا لمساعدة القطاع الانتاجي في الاقتصاد الاسرائيلي يتضمن تخفيض أقساط تأمين الأسعار للمصدرين وإدخال تعديلات على تمويل الصادرات وخفض تكلفة العمل في الصناعة والزراعة والفندقة حيث تقوم الحكومة بتغطية ١٠٪ من نصيب أصحاب العمل في التأمين القومي . وفي خطوة أخرى من الحكومة فإنها قد قامت خلال نفس الشهر بإضافة عدد من السلع الاستهلاكية الى قائمة المنتجات التي تحتاج الى إذن استيراد ، وذلك بهدف التحكم النسبي في فوضى الاستيراد السائدة .

وبحلول منتصف العام تضطر الحكومة لاتخاذ خطوة أخرى لحماية الصادرات الاسرائيلية وتشجيعها والحد من الواردات في نفس الوقت فقد اتخذت الحكومة عددا من القرارات التي تقضى بإيداع ضمان يبلغ ١٥٪ من قيمة البضائع المستوردة وتحصيل عمولة مقدارها ثلاثة في الألف بدلا من ١,٢٥ في الألف عن جميع العمليات المصرفية للحسابات الجارية للاسرائيليين .

وعلى جانب آخر فإن التقديرات لسياسات الحكومة الاسرائيلية بشأن التجارة الخارجية يبدو وحادا في المقالات المختارة ، فجريدة هاتسوفيه (١٢/٤/١٩٨٣) تنشر تحقيقا عن أوضاع التجارة الخارجية تعلن فيه أن الهيئات الاقتصادية المنتجة قد قررت اتخاذ عدة خطوات احتجاجية على سياسة سعر الصرف الحكومية السيئة بالنسبة للتصدير وهي في المرحلة الأولى منها ستتوقف هذه الهيئات عن الاشتراك في الوفود الاقتصادية والتجارية التي تدعو اليها الحكومة ، وكذلك عدم الاشتراك في المعارض الداخلية أو الخارجية التي ينظمها معهد التصدير الاسرائيلي ويؤكد المنتقدون لسياسة الحكومة على أن السبب الرئيسي للعجز في الميزان التجاري إنما يعود الى إصرار الحكومة على عدم خفض سعر العملة الاسرائيلية (الشيكال) في حين تدافع الحكومة عن ذلك بأن رفض تخفيض العملة ليس هو السبب الأساسي ، بل أن انخفاض الصادرات يرجع الى انخفاض الطلب الخارجى خاصة في أوروبا الغربية التي تستورد مايزيد عن ٦٠٪ من صادرات اسرائيل بسبب الانكماش الذي تمر به دول أوروبا ، وأيضا الى انخفاض قيم العملات الأوروبية . وعلى صعيد الآثار السلبية التي ستنجم عن انخفاض الصادرات الاسرائيلية فإن الصحافة الاقتصادية تذكر عددا منها :

- فالخطر الأول كما رأيته تلك الصحافة يكمن في أن عددا كبيرا من المستثمرين الصناعيين الاسرائيليين قد بدأوا في التحول الى مستوردين فبالرغم من أن ٧٥٪ من إجمالي الصادرات الاسرائيلية تتركز في خمسة أو ستة مصانع كبيرة في كل فرع ، وبالرغم من أن صادرات تلك المصانع لم تضار بشكل واضح بعد ، إلا أن ٢٥٪ من هذه الصادرات تنتجها مصانع صغيرة ، وهذه هي التي بدأ خطر الاغلاق يمتد اليها .. وهو خطر سينسحب بالضرورة الى المصانع الكبيرة بعد فترة من انتهاج ذات السياسة الحكومية .

- وأما الأثر السلبي الثاني فهو خاص بتزايد نسبة البطالة التي سينتجها توقف أو تباطؤ عدد كبير من المصانع الاسرائيلية . ففي تحقيق جريدة هاتسوفيه في ١٢/٤/١٩٨٣ يقول إيلي هوروفيتش رئيس اتحاد أصحاب المصانع أن السياسة الحكومية ستؤدي الى زيادة البطالة ، والبيانات الاحصائية ستؤكد ذلك بعد بضعة أشهر ، فالمصانع مليئة بالبطالة المقنعة ، والقدرة الاقتصادية لها محدودة وبسرعة يمكن أن تتحول هذه البطالة الى بطالة حقيقية .

- تزايد قيمة العجز الاجمالي في ميزان المدفوعات والذي من المتوقع وصوله في نهاية عام ١٩٨٣ حسب تقرير لصندوق النقد الدولي الى حوالى ٥٣٠٠ مليون دولار ، وهو الأمر الذي يهدد مجمل الاقتصاد الاسرائيلي بالجمود .

- وأخيرا فإن الصحافة الاسرائيلية لاتغفل أثرا هاما وهو أن غياب الصادرات الاسرائيلية عن بعض الاسواق الرئيسية بالنسبة لها يهددها بفقدان هذه الاسواق لصالح المنافسين الآخرين .

التضخم :

يعد التضخم ذو وضعية خاصة في إطار الاقتصاد الاسرائيلي ، فهناك نوعان من النظم الاقتصادية ، إحداها لا يستطيع استيعاب حدوث ظاهرة التضخم بداخله ويعمل بشكل متواصل على خفض ارتفاعه ، ومن ثم فإن أية زيادة طفيفة في نسبة التضخم تؤثر كثيرا على مجمل الوضع الاقتصادي ، والنظم الأخرى هي التي تستوعب التضخم في إطار أنه حدث متوقع ومستقر بداخل العملية الاقتصادية ومن ثم فإن ماتحرص عليه هذه النظم ليس خفض معدل التضخم بقدر ما هو الحرص على الحفاظ على مستوى المعيشة ، ويعد الاقتصاد الاسرائيلي مثالا نموذجيا لهذا النوع الثاني من النظم .

وقد ظلت اسرائيل منذ العام السابق تحتل المركز الأول في أعلى نسبة تضخم نقدي على المستوى العالمي ، فقد بلغت نسبته عام ١٩٨٢ حوالي ١٣٠ ٪ ، أما عن عام ١٩٨٣ فقد بلغ ارتفاع جدول غلاء المعيشة خلال شهر أبريل فقط حوالي ١٣,٣ ٪ ، ويتوقع كثير من الاقتصاديين أن يبلغ معدل التضخم في نهاية هذا العام حوالي ١٥٠ ٪ .

وتختلف وجهات نظر كل من الحكومة والمعارضة حول مواجهة قضية التضخم ، فالحكومة تتبع سياسة اغراق السوق بالواردات على إعتبار أن ذلك يؤدي الى خفض ارتفاع التضخم ، ولكن المعارضة تقف لها بالنقد لذلك الأسلوب في المعالجة ، فكما يقول عادي أمورائي (دافار ١٤ / ١ / ١٩٨٣) فإن ألمانيا لم تكن وحدها هي التي حاولت القضاء على التضخم في عام ١٩٢٢ بواسطة غمر الأسواق بالواردات ولكن الأرجنتين وشيلي والمكسيك والبرازيل قد حاولوا ذلك أيضا ابتداء من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٢ . ومن المعروف ماذا كان مصير كل من هذه الدول ، ويستطرد أمورائي في نقده ويحذر من أن لهذه السياسة أثر خطير وهو القضاء على احتياطي العملات الأجنبية مما يؤدي الى زيادة الديون الخارجية ، ومن ثم يؤثر على إمكانية الاستقلال السياسي لاسرائيل كما يقول الكاتب .

ومن ناحية ثانية فإن لهذه السياسة (زيادة الواردات) أثر آخر يتمثل في الاضرار بالصادرات الأمر الذي يزيد من العجز التجاري ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات .

ويطالب معارضو الحكومة بخفض قيمة العملة الاسرائيلية والحد من الواردات ووضع حوافز واجراءات لتشجيع الصادرات من أجل القضاء على ظاهرة التضخم ، ولكن الحكومة ترفض خفض قيمة العملة لأن ذلك من شأنه زيادة التضخم وليس انقاصه ، كما أن وضع قيود على الواردات من ناحية يعتبر إخلالا بالسياسة الليبرالية لليكود ، ومن ناحية أخرى يتضمن إخلالا بالاتفاقيات التجارية الملتزمة بها مع الدول الأخرى ، وعلى حد تعبير وزير الصناعة والتجارة جدعون بات (يديعوت أحرونوت ٨ / ٤ / ١٩٨٣) فإن تشجيع الصادرات بواسطة التعجيل بخفض القوة الشرائية للشيكسل سوف يساعد على زيادة نسبة التضخم (بمعدلات خطيرة للغاية) وفي نهاية الأمر يلحق أضرارا كبيرة بالصادرات ، بل ويستطرد بأن ذلك سوف يؤدي الى وجود نسبة عالية من البطالة قد تصل الى نسبة ٨٠ - ١٠٠ ألف عاطل ويرتبط بالتضخم أيضا أن انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية مع زيادة الاستيراد ، قد رفعا من المقدرة الشرائية للمواطن الاسرائيلي مما رفع هو الآخر بشكل واضح من معدلات الاستهلاك الخاص حتى وصلت الى ٧ ٪ في نهاية عام ١٩٨٢ ، وهو الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع أسعار هذه السلع المستوردة وزيادة التضخم أيضا .

وقد خلقت مشكلة التضخم مشاكل أخرى للاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي . فكما سبق القول فإن الدخل الحقيقي للمواطن قد إنخفض نتيجة لذلك ، وبلغت نسبة الانخفاض في عام ١٩٨٢ حوالي ٢,٥ ٪ وقد وضع ذلك الأمر الحكومة الاسرائيلية أمام مطالب متصاعدة بزيادة الأجور وإعانات غلاء المعيشة وكان اللجوء الى الاضرابات التحذيرية والاضرابات العامة هي وسيلة المستخدمين الاسرائيليين للضغط على الحكومة ويعد اضراب الأطباء أكثر هذه الاضرابات خطورة في النصف الأول من هذا العام والذي انتهى في منتصف شهر يونيو بحل وسط استجابات فيه الحكومة لجزء من مطالب الأطباء برفع أجورهم . ويعرض حديث مدير عام وزارة المالية (معاريف ٧ / ١ / ١٩٨٣) كيف تفكر الحكومة الاسرائيلية في قضية رفع الأجور وإعانة غلاء المعيشة وماهي الحدود التي تقبل بها في ذلك الصدد .

فالحكومة تتحرك في حقل ملء بالألغام فهي من ناحية لا تستطيع تجاهل مطالب العاملين بزيادة الأجور لمواجهة التضخم المتزايد ومن ناحية ثانية فهي لا تستطيع الاستجابة الكاملة لهذه المطالب خوفا من تزايد العجز في الموازنة العامة ، كما أنها لا تستطيع أن تستجيب لزيادة الأجور خوفا من تزايد نسبة البطالة في

العمالة الاسرائيلية والتي يقول إيثيل هوروفيتش رئيس اتحاد أصحاب المصانع أن البطالة المقنعة فيها وصلت الى حوالى ٣٥ ألف عامل .

ثانيا : أوضاع العمالة العربية من الضفة وغزة في اسرائيل :
قضية العمالة العربية من الضفة الغربية وغزة في الاقتصاد الاسرائيلي هي القضية الفرعية التي تأتي كمثال على القضايا الفرعية الأخرى التي تناولتها الصحافة الاسرائيلية .
وتتعرض لهذه القضية مقالتان تناقش الأولى منها (دافار ٨/٢/١٩٨٣) قضية تزايد العمالة العربية في اسرائيل والتي وصلت الى ثلث العمال الاسرائيليين في مجال الصناعة مثلا ، ويشير المقال الى أن هناك أعدادا أخرى من هؤلاء العمال غير مسجلة أو معروفة بحكم أنها تأتي عن طريق أصحاب الأعمال وليس مصلحة العمل الاسرائيلية . ويرجع الكاتب تزايد العمالة العربية الى رفض قطاعات كبيرة من العمالة اليهودية القيام ببعض الأعمال التي يعتقدون في (حقارتها) ومن ثم فإن العرب يقبلون العمل بها ، كما أن السبب الآخر في رأي الكاتب يعود الى الزيادة الطبيعية الكبيرة في عدد السكان العرب ، بالإضافة الى انخفاض مستوى أجور هؤلاء العمال عن أمثالهم من الاسرائيليين ، فهم لا يتمتعون بعدد من أنواع التامينات والمعاشات . وفي النهاية يحذر الكاتب من خطورة هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية على إسرائيل .

أما المقال الثاني (معاريف ١/٤/١٩٨٣) فهي تتعرض لذات القضية من منظور آخر ، فهو يرى أن هناك بعض المجالات الاقتصادية التي يوشك العمال العرب على السيطرة عليها ، مثل الخدمات والبناء ، ويرى المقال أن الدافع لاستخدام هؤلاء العمال وهو رخص أجورهم لم يعد حقيقيا ، فهم الآن يطالبون بأجور متساوية مع العمال الاسرائيليين بل ويحصلون عليها بالفعل . ويشير الكاتب الى سلبية أخرى يرى أن وجود العمالة العربية تحققها وهي منع تطوير الميكنة في عدة صناعات وخاصة في البناء وخدمات النظافة والفنادق . ويدعو الكاتب في نهاية مقاله الى عدم السماح لهذه الظاهرة بالانتعاش مع الحفاظ في نفس الوقت على ظروف عمل (مناسبة) لعشرات الآلاف من العمال الحاليين فقط من خلال تقليل عدد غير المنتظمين منهم .

أولا : أزمة الاقتصاد الاسرائيلي

- (١) حكومة بيجين تقودنا لأزمة شاملة سياسية وإقتصادية وإجتماعية
- (٢) الذنب سيعود مرة أخرى
- (٣) مفتاح تجدد النمو الاقتصادي في الدولة
- (٤) سنرى الميزانية الجديدة . عيد سعيد وسنة مالية طيبة !
- (٥) أسعار الصرف وإنخفاض الصادرات
- (٦) إنخفاض حاد في الصادرات الاسرائيلية
- (٧) حديث مع وزير الصناعة والتجارة جديعون .
- (٨) حكومة ومشكلات التمويل
- (٩) حديث مع مدير عام وزارة المالية

حكومة بيجين تقودنا لأزمة شاملة .. سياسية وإقتصادية وإجتماعية

عل همشمار ١٣/٣/١٩٨٣

بقلم : إسحق رونكين

يرى الكاتب أن حكومة مناحم بيجين تواصل قيادة إسرائيل نحو أزمة شاملة .
مظاهرها الأساسية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي هي زيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر وأزمة المرافق العامة وتدهور أوضاع القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة . ويؤكد الكاتب على أن سياسات اليمين الاسرائيلي هي التي تدفع الى ذلك وتؤدي إلى تحطيم القاعدة الانتاجية وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعميق الفجوة الاجتماعية والطائفية وتوالد الكراهية والعنف .

نقلا عن الراي الأردنية

أن نتائج لجنة التحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا لم تحدث زلزالا ولم تؤد إلى أسقاط الحكومة لكن من يعتقد أن « الأمور عادية » وأن الهزة قد ولت مثلما جاءت يكون مخطئا .
أن حكومة بيجين بعد « لجنة كاهان » ليست هي نفس الحكومة قبل اللجنة ، كما أن الجرح الذي فتح لن يلتئم بل أنه سيتعمق خاصة وأن حكومة بيجين تواصل قيادة الدولة ، نحو أزمة شاملة - اقتصادية سياسية واجتماعية - وهي لاتعتمد الا على أساس برلماني محدود ومهتز .
ويبدو في الظاهر ، أن النشاط الذي تشهده البورصة ، وأسعار المواد الأساسية الرخيصة ، سبب الاستيراد والتي تعطي الأسواق ستغطي الواقع المؤلم ، لكن هذا الغطاء يخفي وراءه مرضا عميقا . ففي المجالين الاقتصادي والاجتماعي وليس السياسي نشهد هذه الأيام إجراءات خطيرة ، أدت الى بروز ثلاث ظواهر في الآونة الأخيرة وهي : ازدياد عدد مواطني لدولة الذين يعيشون تحت « خط الفقر » وأزمة المرافق العامة ، وازدياد أوضاع القطاعات الرئيسية سوءا وخاصة قطاع الزراعة .
ومن الأمور المؤكدة ، أن جميع الدول تقوم في أيامنا هذه بتحديد سلم الاولويات خاصة تلك الدول التي لاتملك الثروات الطبيعية ومصادر الثراء .

وتتلقى دولة إسرائيل : مساعدات خارجية تزيد على ربع إنتاجها الذاتى ، ومن الطبيعى ان النمو الاقتصادى هو من الأمور التى يجب أن تحتل سلم الأولويات فى هذه الدولة لأن هذا النمو هو الكفيل بكبح جماح التضخم ، ومنع البطالة وزيادة استيعاب المهاجرين اليهود الذين يعتبرون من ذوى الكفاءات الأكاديمية .

أن تحديد سلم الأولويات وأسس التخطيط هى ضرورة حيوية فى إسرائيل . لكن الذى يجرى هو تحويل المليارات للاستيطان فى الضفة الغربية ، على حساب الاحياء الفقيرة ، المساكن الشعبية والخدمات العامة والمستشفيات والمدارس وغيرها . أن لهذه الحكومة وكما هو معروف سلم أفضليات واحد . الحفاظ على سلامة اسرائيل ، وماالعجب أذن فى ان تكون الخدمات العامة والطبية والتعليم فى مثل هذه الأزمة ؟ أن الأطفال الذين أنمو الصف الثالث لايعرفون القراءة والكتابة ، كما أن عدد الفقراء فى ازدياد مستمر ويمكن أن نضيف الى ذلك الضائقة التى تعاني منها فروع الإنتاج : الصناعة والزراعة . أن المنتجين العاملين فى القطاع الخاص الذين يفخر بهم اليمين يوجهون للحكومة تهمة التخلي عنهم ويحملونها مسؤولية فشلهم كما أن البيارات التى شكلت حجر الأساس فى الاستيطان اليهودى تواجه صعوبات بالغة مما أدى الى اقتلاع الحمضيات .

أن حكومة بيجين ، التى تتبع النهج اليميني لزيئف جابريوتنسكى ، قد قادت الدولة الى أخطر أزمة منذ قيامها ، سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية ، سمحا ارليخ أول وزير مالية فى حكومة الليكود تعهد ان يجعل من اسرائيل « نمسا ثانية » ثم تلاه يجنال هوروفتش الذى اراد تخصيص مستوى الحياة من أجل القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية ورأى فى أجرة العامل سببا رئيسيا فى التضخم المالى . والحقيقة أننا نرى بأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لليمين تدفع بأسرائيل نحو تحطيم القاعدة الانتاجية وزيادة التعلق بالمساعدات الخارجية وتعميق الفجوة الاجتماعية والطائفية وتعاضم الكراهية والحقد والعنف .

أن عملية القتل التى تمت فى شوارع القدس فى أعقاب نشر نتائج لجنة التحقيق فى مذابح صبرا وشاتيلا لن تمر بسرعة ، لقد أشعلت هذه العملية جميع الاضواء الحمراء فالجماعات السرية العنيفة الموجودة فى الدولة والمستعدة للرد من كمينها لم تسقط من السماء بل أنها نمت وترعرعت هنا على أرضية ايدولوجية محددة من النظرة القومية الضيقة والكراهية والعنف والتطلع للضم وأنكار حقوق الشعوب الأخرى . أن هذه الظاهرة التى تمتد جذورها عميقا فى أرض واقعنا والتى تختفى ثم تعاود الظهور فى كل أزمة اجتماعية أو اختبار قومى والتى تعرض مستقبلنا للخطر لاتشكل موضوعا يحتاج الى إصلاح بل تحتاج الى الاستئصال من جذورها الفكرية والأخلاقية والنفسية .

(٢) الذئب سيعود مرة أخرى !..

دافار ١٩٨٣/١٤

بقلم عادي اموراتي

يناقش المقال سياسة الحكومة الاقتصادية والتي يرى انها مرت بحلقات ثلاث . الاولى هي حل التضخم المقهور اثناء فترة الانتخابات ، والثانية هي زيادة العجز في الميزانية واستئنف التضخم ، والثالثة هي محاولة قهر التضخم بواسطة خفض قيمة العملة وتوقيف مزيد من الدعم وضرب سعر الفائدة والتلاعب في مستوى الاجور . ويرى الكاتب ان اسرائيل الان تمر بمنصف الحلقة الثانية . وفي ذلك الاطار فهو يستعرض عددا من المظاهر الاساسية لهذه المرحلة من ازمة الاقتصاد الاسرائيلي يركز فيها على العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

ترجمة محب سيد شريف

● التنبؤات حول التدهور الاقتصادي وزيادة الارتباط بالاجانب سوف تتحقق اذا استمرت وزارة المالية في سياستها الحالية .
● تدهور اقتصادي خطير .. الانتاج القومي تقلص لأول مرة منذ تسعة وعشرين عاما ، رقم قياسي اسرائيلي جديد في نطاق العجز في ميزان المدفوعات ..
هكذا كانت تصرخ عناوين الصحف التي غطت المؤتمر الصحفي الذي عقده المكتب المركزي للاحصاء بمناسبة انتهاء العام .

وكانت البيانات الاحصائية تبشر بزيادة التضخم وتجميد الانتاج وزيادة الاستهلاك الفردي وانخفاض الدخل الحقيقي (أي زيادة الدخل التي لا تحصل بدون عمل وفجوة بين الطبقات السكانية) وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات (أي زيادة العجز في الميزان التجاري) ..
فأى مسافة بعيدة بين تفاخر وزير المالية عندما تحدث عن نبوءاته في بداية العام وبين النتائج النهائية الكئيبة .

ففي السابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٢ قال وزير المالية يورام اريدور : « في العام القادم وطبقا لتوقعاتنا سوف يحدث انخفاض في العجز في ميزان المدفوعات .. وسوف يقف العجز في الميزان التجاري عند ملياري دولار ذلك لأنه حدث انخفاض يقدر بـ ١٠٢ مليون دولار بالمقارنة الى عام ١٩٨٠ » .. وفي الرابع والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٨٢ قال وزير المالية امام الكنيست انه سوف يحدث انخفاض يقدر بنصف مليار دولار في العجز الجاري في ميزان المدفوعات . وماذا حدث بالفعل ؟ ففي مقابل الانخفاض الذي بلغ ١.٢ مليار دولار في العجز التجاري المدني في عام ١٩٨١ (الذي نبع من انخفاض اسعار الوقود وتقليل احتياطي الماس) حدثت زيادة تقدر بمليار دولار .. وفي العجز العام لم يحدث انخفاض يقدر بنصف مليار دولار (على الرغم من الانخفاض الذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار في الواردات الدفاعية) ولكن حدثت زيادة بلغت نصف مليار دولار . وكل ذلك في الوقت الذي نجد فيه ان اسعار البضائع التي تشتريها اسرائيل أي اسعار الاستيراد قد انخفضت بنسبة ٦ ٪ في المتوسط ، واما اسعار التصدير فقد انخفضت فقط بنسبة ٥ ٪ .. وبما أننا نجد للأسف الشديد ان اسرائيل تشتري اكثر مما تباع ، فان الربح الصافي لاسرائيل نتيجة للركود العالمي سيكون نصف مليار دولار .. ولكن بسبب تحسن الظروف التجارية لاسرائيل نتيجة للركود العالمي ، فان العجز المدني بلغ مليارا و ٢٥ مليون دولار وليس مليارا و ٥٥ مليون دولار .

نعم .. لقد ساعدت الحرب الحكومة بقدر ضئيل على تحسين العجز الرهيب والمتزايد في ميزانيتها ..
فطبقا للمعدل الكبير والحجم الهائل للضرائب والاعباء التي القيت اثناء الحرب وباسمها من اجل تغطية

نفقاتها فسوف يبلغ مجموع ماسيتم جمعه حتى نهاية السنة المالية حوالى ٢٥ مليار شيكل .. وهذا يعنى ان الحرب مكنت من جمع الاموال ومن تغطية ٢٠٥ مليار شيكل من العجز المدنى ، ذلك لأن التكاليف والنفقات الفعلية للحرب سوف تبلغ ١٤٥ مليار شيكل . وهناك جزء من هذا العجز سوف ينشأ بسبب مشروعات الادخار ذات العامين التى تبناها وزير المالية يورام اريدير والتى سيتم سدادها بعد شهر وذلك سوف يتسبب فى نقص الميزانية .. وهذا هو ثمن آخر سوف ندعى الى دفعه فى الشهر القادم لصالح الاقتصاد الانتخابى للوزير اريدير . ان سياسة الحكومة واستخدام الميزانية قد مرا بثلاث حلقات .. ونحن فى منتصف الحلقة الثانية .. والحلقة الاولى هى التضخم المقهور فى فترة الانتخابات ، والثانية هى زيادة العجز فى الميزانية الحكومية ، واستئناف التضخم فى اعقاب القوة الشرائية للجماهير ، واما الحلقة الثالثة فهى محاولة قهر التضخم من ناحية النفقات بواسطة التردى فى معدل خفض قيمة العملة وتوفير مزيد من الدعم وضرب سعر الفائدة ومحاولة التردى ومطابقة مستوى الاجور .

واستخدام سعر التبادل فى محاربة التضخم الذى يعتبر الطلب هو مصدره الاساسى ، لن يجدى ، وليس هذا فقط بل انه يمكن ان يؤدى الى عدة كوارث .. ولم تكن المانيا وحدها هى التى حاولت القضاء على التضخم فى عام ١٩٢٢ بواسطة غمر الاسواق بالاوراد ، ولكن الارجننتين وشيلي والمكسيك والبرازيل قد حاولت ذلك ايضا ابتداء من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٢ . ومن المعروف ماذا كان مصير كل واحدة من تلك الدول . فقبل ان يقضى استخدام سعر التبادل على التضخم (وهو الوضع الذى يمكن من الناحية النظرية ان يساعد على انطلاق جديد فى التصدير) يكون احتياطي العملات الاجنبية قد انتهى وذلك يؤدى الى ان الديون الخارجية تقتل سياسة الحكومة وهى مازالت فى مهدها . ومن لايمك احتياطيا من العملات الاجنبية ومن يطمح فى الاستقلال السياسى وفى اقامة نظام حكم ديمقراطى من المستحسن ان يتذكر ويفترض هذا الفشل مسبقا .

وما هى الفرحة الكبيرة التى حظينا بها فى عام ١٩٨٢ ؟ هل هى زيادة الصادرات ؟ لم يكن هناك زيادة فى الصادرات .. هل كان هناك ازدهار ؟ كلا .. بل كان هناك جمود .. هل كان هناك استقرار فى الاسعار ؟ كلا .. بل كان هناك تضخم يبلغ ١٣٠ ٪ .. نعم كانت هناك فرحة واحدة وهى ان المساعدات الامريكية قد زادت .. اذن من هو العدو ؟ انه ليس ذلك الذى يؤخر الانتاج والتصدير ولكنه المتهم بأنه غير مرتاح من نظام الحكم المعلق والمرتبط بالآخرين .. وأود ان اذكر فى هذا الصدد ان الاقتصاد الاسرائيلى من اكبر اقتصاديات العالم ارتباطا بالتجارة الخارجية .. وكانت حكومات اسرائيل فى الماضى تعرف هذه الحقيقة وعلى استعداد لدفع ثمن كبير من اجل ضمان اسواق مستقرة للتصدير .. وقد دفعنا هذا الثمن عن طريق كشف سوقنا المحلى للواردات المنافسة من دول السوق الاوروبية المشتركة .

وفى عام ١٩٧٧ قررت الحكومة تعويم السعر ، واغلقت الدائرة على حافز التصدير . ومنذ ذلك الحين حدث تراجع فى المقابل النسبى للصادرات الصناعية .

وعلى اعضاء الكنيست ان يعرفوا ان ٧٥ ٪ من اجمالى الصادرات تتركز فى خمسة او ستة مصانع كبيرة من كل فرع .. وصادرات تلك المصانع لم تضار .. وليس امامها بديل على المدى القصير .. بل ان صادرات تلك المصانع قد زادت هذا العام بنسبة ٣ ٪ .. واما الانخفاض فقد جاء بسبب الانخفاض او بسبب وقف الصادرات فى مئات المصانع الصغيرة التى تنتج ٢٥ ٪ من اجمالى الصادرات .. ولكن على المدى الطويل سوف يلحق الضرر بصادرات المصانع الكبيرة ايضا .

وفى الوقت الذى القيت فيه خطابات الميزانية من افواه وزراء المالية السابقين ، كنا نلاحظ فى كلامهم صدق لصنيعهم العظيم .. فبالنسبة لاشكول لاحظنا صدق للثورة الخضراء وهى الثورة الزراعية فى الخمسينات ، وبالنسبة لسابير كنا نسمع صدق ضوضاء الورش والمصانع الصغيرة التى جاء بها سابير بعد زيارته الكثيرة للمصانع التى يادر سابير بانشائها وشجعها وصاحبها وعاش معها .. وفى خطاب وزير المالية يورام اريدير لم نشم رائحة الحقل ولم نشعر بنض الصناعة .. ولكن فى حديثه لاحظنا صدق للمجتمع الذى يعزى الاستهلاك ويسجد للبورصة حتى تكون اسعار الاوراق المسجلة فيها اعلى من حجم الاجر السنوى فى المرافق الاقتصادية . وفى ذلك مغزى خصم ٣ ٪ الى ٦ ٪ من الاجر الحقيقى ، بينما نصيب الارباح المحققة فى البورصة يزيد من حجم الطلب والاستهلاك الفردى للبعض .

ويقولون لنا : انكم تصيحون الذئب .. الذئب .. ولكن الذئب لم يأت .. ماذا بشأن انذاراتكم وتحذيراتكم ؟ .. وماذا بشأن تأكيداتكم على حقيقة ان رفاهية المواطنين فى الطريق .. ان البورصة تتفطر وتتناثر والاحتفال مستمر ؟..

وردا على تلك الادعاءات يجب ان نذكر مثل الراعى والذئب .. في نهاية الامر جاء الذئب وحينئذ تم دفع ثمن التجاهل .

لماذا اكفهرت سبل الهجرة واصبحت مظلمة ؟ ولماذا لمعت وتفتحت طرق النزوح ؟ ولماذا تلك هي نسبة الاطفال الفقراء التي كانت ٢٨ في عام ١٩٧٧ الى عشية اعتلاء ليكود للسلطة ، لماذا ارتفعت هذه النسبة الى ٨٤ في عام ١٩٨١ ؟ ولماذا خلال الاربع سنوات الاولى لحكم ليكود ارتفعت نسبة الفقر الى اكثر من الضعفين طبقا لاحصائيات التأمين القومى أى من ٢٨ ٪ الى ٦ ٪ ؟ وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الحد الأدنى للأجور حدث تفاقم في الاستقطاب القائم بين اصحاب الدخول الضئيلة وبين اصحاب الدخول الكبيرة .

هذا ولن نكون عظماء ذوى شرف طالما وان نسبة الفقر في تزايد ، وطالما الازدهار في جمود وطالما الصادرات في تراجع وطالما الاستهلاك الفردى في تزايد وطالما وصلنا الى ذروة الغلاء وطالما نحن مرتبطون بالخارج ارتباطا وثيقا من الناحية الاقتصادية .. ولن نكون ايضا عظماء ذوى شرف بواسطة استثمار جميع الاموال في الضفة الغربية ..

واسرائيل في حاجة الى انطلاق زراعى والى استقرار الاسعار والى انطلاق فى الصادرات .. فى حاجة الى مجتمع عامل ، الى استيعاب الهجرة ، الى انطلاق فى البناء والى زيادة الانتاج ، والاكثر من هذا وذاك انها فى حاجة الى مساواة اكثر . ولقد عرفنا كل ذلك ، فخلال ثلاثين عاما عرفنا كل ذلك . ويفضل كل ذلك وصلنا الى ماوصلنا اليه الان ، ويدون ذلك سيبدأ التراجع ، التراجع فى الانتاج وذلك سيكون مرتبطا بزيادة الارتباط والتعلق بالخارج .

ولو كنا خلال الثلاثين عاما الاولى لقيام الدولة قد اعتمدت على ما اعتمدنا عليه السنة المالية الاخيرة .. ولو كانوا خلال تلك السنوات الثلاثين يقدمون ميزانيات جمود مثل تلك التى قدمها وزير المالية يورام اريدور .. كيف كنا سنكون موجودين حتى يومنا هذا ؟ ومن اين كنا سنوجد الامكانيات التى تمكن الشعب والدولة والمجتمع من ان يحافظ على مستوى من المعيشة ومستوى من الامن مثل تلك التى نحافظ عليها الان ؟ واود ان اذكر امرا هاما وهو ان المساعدات الامريكية لايمكن ان تسد جميع الضروريات وجميع الاحتياجات ، بل يجب ان نخرج خبزا من الارض ومن الدولة وليس فقط من خارج الدولة ..

(٣) مفتاح تجديد النمو الاقتصادي في الدولة

دافار ١٩٨٣/٣/١١

بقلم : جاد يعقوبي .

يتعرض المقال للتقلبات في أساليب الحكومة الاقتصادية من فترة لأخرى ، ويقول أن الاستقرار هو شرط للسلوك الاقتصادي الإيجابي ، وبعد إستعراضه لعدد من نقاط الخلل الأساسية - كما يراها - في الاقتصاد الإسرائيلي ، يضع تصورا لما يسميه بمفتاح النمو الاقتصادي في الدولة ويعالج فيه قضايا التضخم والتصدير وسعر الصرف وأوضاع العمالة والادخار القومي وأوضاع الصناعة الإسرائيلية .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي عمل فيها ثلاثة وزراء خزانة وتم تغيير السياسة الاقتصادية أربع مرات . ففي أول الأمر « التحول الاقتصادي » وكانت مزيجا من السياسة التحررية القديمة وبين التنفيذ الانفاقي الذي أدى الى زيادة التضخم .

وقد لبث يجتال هوروفيتش فترة قصيرة ، ولم يحظ بتأييد حزبه ثم إستقال . وبعد ذلك جاء إنسحاب سيناء وزاد عبء الاقتصاد الإسرائيلي بمقدار مليار دولار كل سنة ولعدة سنوات . وبعد ذلك جاء « الاقتصاد السليم » الذي كان يهدف الى إسكات أصوات الشعب عن طريق الأسراف في الانفاق على حساب زيادة خطورة الموقف في الدولة بالنسبة الى العملة الأجنبية وزيادة إرتفاع الأسعار كما حدث في ١٩٨٢ بعد ذلك جاءت حرب لبنان ، التي زادت من تدهور الاقتصاد . والآن سيكون ثمنها حوالي ٦٠ مليار شيكل ، بعضها بالعملة الصعبة . والآن جاءت السياسة الجديدة التي تؤخر تعديل سعر الصرف وتشجيع الاستيراد والحق الضرر بالتصدير . إن الارتباط الخارجي لإسرائيل يزداد خطورة ، وهناك تهديد خطير للبطالة أخذ في الاقتراب . إن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن أن يصبح فأر تجارب للتقلبات في أساليب الحكومة والنظريات المتغيرة لوزراء الخزانة . إن الاستقرار هو شرط للسلوك الاقتصادي الإيجابي ، وللقدر على التخطيط وإيجاد ظروف للتطوير والتوسع والنمو . وبصفة خاصة عندما تزيد هذه التغييرات من خطورة الوضع الاقتصادي في المدى الطويل . لقد إرتفعت الأسعار منذ التحول الاقتصادي بمقدار خمسين ضعفا « والآن نجد أن المعدل هو حوالي ١٦٠٪ في السنة » ، ديون الحكومة بالعملة الأجنبية إزدادت الى ٢٥ ضعف ، والنمو الاقتصادي توقف ، والانتاجية تجمدت ، وإزدادت الهوة الاجتماعية . لقد حدثت هذه الخطوات على الرغم من أن هذه السنوات تميزت بالهدوء السياسي وإنخفاض تدريجي بنسبة إرتفاع الأسعار في الدول التي نستورد منها . لأجل تجديد ذاكرتنا ، التي تميل الى النسيان ، ماعرض هو فقرة قصيرة من كلام عضو الكنيست مناحيم بيجين ، عندما كان في المعارضة ، القاه في الكنيست في ١٩٧٦/١٨ قبل ست سنوات ونصف فقط .

« أن التضخم خلال حكم المعرغ وصل الى ٣٥٪ في السنة . إن كل من تعلم مبادئ الاقتصاد يساوره الشك » .

٣٥٪ ! خمس معدل إرتفاع الأسعار الحالي ! لقد كان في نظره هذا سببا كافيا لمناشدة الحكومة الاسقالة .

إن المهمة الأساسية للمعارضة ليس الاقتراح لتقديم سياسة بديلة . في بريطانيا عرش الديمقراطية البرلمانية يقولون أن مهمة المعارضة هي المعارضة . رجال الليكود عندما كانوا في المعارضة لم يحاولوا أن يعارضوا شيئا .

ولكن ليس كذلك تصرف ، وليس كذلك تصرف الآخرون من رجال حزب العمل في الكنيست ، لا في الوقت الحاضر ولا في السنوات الماضية .

في كلامي عرضت مبادئ سياسية وإتجاهات أخرى يجب العمل بمقتضاها من أجل تحسين الحالة

الاقتصادية ، ولأجل وقف زيادة التضخم ، مع تحسين حالة الدولة في العملة الأجنبية ووجود عمالة كاملة ، يجب تغيير نظام الأولويات القومية ، ومن ضمن هذا ميزانية الدولة .
بدلاً من تشجيع الاستيراد والحق بالضرر بالتصدير ، عن طريق التخلف في تعديل أسعار العملة طبقاً لمعدل ارتفاع الأسعار في إسرائيل ، يجب تشجيع الصادرات والانتاج المحلي للذين يتعرضون للاختناق .
أن معنى السياسة الحالية هو استمرار زيادة البطالة في إسرائيل عن طريق إستيراد بضائع رخيصة بدلاً من تشجيع التصدير . ومعنى هذه السياسة هو زيادة التضخم ، مع مرور الزمن نتيجة لعدم وجود نمو وتزايد العجز في ميزانية الدولة .
إن هذا قد يسبب في المستقبل بطالة وتزايد اعتمادنا على الخارج . يجب تعديل سعر الصرف طبقاً لمعدل ارتفاع الأسعار .
إن السياسة الجديدة التي تضحي بميزان المدفوعات من أجل أهواء الحد من التضخم ، تعتمد على بحث أجراء كل من ستانلي فيشر ويعقوب فرنكل من رجل الاقتصاد المشهورين في الولايات المتحدة . ولكنهما يكتبان أن « العنصر الرئيسي في سياسة الاستقرار هو خفض العجز في ميزانية الحكومة ، وأن السياسة النقدية يجب أن تكون أكثر خطورة » من هذا الكلام الأساسي تتجاهله الحكومة ، لأنه لا يتماشى مع أهواء الشعب .

لهذا يجب أن نزيد من أدخار الجمهور عن طريق خفض ميزانية الحكومة . وكذلك إلغاء المساعدات للاستثمار في المناطق المزدهمة بالسكان العرب في يهودا والسامرة ، وزيادة جباية الضرائب ، ومنح تسهيلات في الضرائب للعمال والمستثمرين في المشروعات الصناعية المخصصة للتصدير .
بعد أن تحقق السلام بين إسرائيل ومصر الذي يعتمد على نزع سلاح معظم سيناء ، وبعد حرب سلام الجليل يجب تحديد ميزانية الدفاع في مستواها الحقيقي قبل حرب لبنان . وعن طريق ذلك ستخفض نسبة ميزانية الدفاع في ميزانية الدولة وفي الدخل القومي .
والشرط الضروري لذلك هو نمو الاقتصاد وزيادة الانتاجية القومية بدلاً من دفن أموال الشعب في جبال السامرة . يجب أن نعطي الأولوية لتطوير الجليل والنقب ومنطقة القدس ، وغور الاردن ووادي عربة ومرقعات الجولان ومدن الشيخ والاحياء الفقيرة .
ويجب تجميد عدد العاملين في الحكومة لمدة ثلاث سنوات ، وتعيين موظفين بدلاً من الحاليين للمعاش في الخدمة الحكومية مع دراسة الحاجة لاستبدال موظف بموظف مستقيل . إلى جانب ذلك يجب على الهيئات العامة الاخرى تجميد عدد موظفيها خلال ثلاث سنوات بنفس الشروط . أن الهستدروت والهيئات المحلية والوكالة اليهودية يجب أن تعمل ذلك مثل الحكومة .
وعلى بنك إسرائيل التوصل إلى تسوية مع البنوك الأخرى للحد من زيادة العاملين بها ، والمسئول عن التأمين يجب أن يفعل ذلك مع شركات التأمين كذلك . أن هذه الترتيبات يجب أن تكون عرضة للمراقبة الدقيقة لفترة ثلاث سنوات . ويجب تحديد أولوية في تخصيص الموارد القومية بواسطة الميزانية والاصدار والائتمان الموجه والتحرر من قيود السيولة النقدية . للتطوير الصناعي وزيادة التصدير بحسب المعايير التي حددت قبل ذلك . أن هيكل الاقتصاد والعمالة ، اللذين تحولوا إلى خدمات أكثر من الانتاج في السنوات الأخيرة يجب تغييرهما تدريجياً أثر هذه السياسة . كما يجب تخفيض تكلفة العمل في فروع الانتاج عن طريق التخفيض في الضرائب .

ولكن المفتاح الاساسي في تجدد النمو للاقتصاد وقدرته على إستيعاب الموظفين المثقفين والعمال المهرة هو تشجيع قطاعات الصناعة الجديدة المبنية على العلم والمهارة الفنية . لأجل ذلك يجب سن قانون تشجيع البحث والتطوير الذي قدمه إلى الكنيست والعمل على إنشاء مناطق صناعية وعلمية بين معالوت وكرمئيل بحسب اقتراح البرفيسور افرايم كاتسير ، والبدء في تخطيط منطقة مماثلة بين ديمونا وعراة ومنسبة رامون . هذه عدة اتجاهات مطلوبة .

أن استمرار الرفع الحالي يزيد من خطورة الاقتصاد ويزيد من ارتباطنا في الخارج ، ويقلل من إستقلالنا السياسي ويحد من قدرتنا على النمو والاستيعاب .

أن استمرار التطور الحالي قد يؤدي إلى البطالة وإلى النزوح المتزايد من إسرائيل وتقليل احتمالات الهجرة . أن تجدد النمو هو أمر ضروري . لأجل ذلك يجب وضع نظام أولويات جديد تماماً ووقف الاندفاع نحو الشعبية لأغراض تتعلق بالانتخابات .

إن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يحدث دفعة واحدة وبصورة سحرية . أنه يحتاج إلى عمل صعب ، وإجراء تغيير في الإنتاجية وتعويض جميع القطاعات العمالية والتصديرية . هذه هي مسؤولية القيادة القومية التي لا تتنصل من واجبها وتعرف الواقع الصعب في أعين واعية ، وكل من يريد تزايد قوتنا وقدرتنا على أن نقرر مصيرنا بصورة واقعية هذا هو واجبنا لأننا نريد إيجاد دولة يهودية نوعية نامية ، وهي حجر مغناطيسي لمزيد من اليهود ومركز تأييد للشعب اليهودي كله .

(٤) بشرى الميزانية الجديدة .. عيد سعيد وسنة مالية طيبة

يديعوت أحرونوت ٨٣/٤/٨٣
بقلم دوف دانجوفسكي

ينتقد الكاتب بشكل حاد الميزانية الجديدة في إسرائيل ، وهو يرى أنه لا توجد لهذه الميزانية أي أهمية بخلاف الالتزام الشكلي حسب القانون بضرورة وجود ميزانية للحكومة . ويقول أن الميزانية لم تجب على أسئلة أساسية مثل حجم التضخم القائمة عليه ، وسعر الصرف وكذلك السياسة الاقتصادية ذاتها . وهو يحدد عددا من الاختلالات الرئيسية في تلك الميزانية تصب جميعها في أن حكومة الليكود تهتم فيها بتحسين أوضاع الفرد على حساب الوضع الإجمالي للدولة وهو الأمر الذي سينعكس في تزايد الأزمة الاقتصادية مستقبلا .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

في فصل « رأس السنة » بالمشنا ذكر أن أربعة رؤوس للسنة . وبينها رأس سنة للملوك وهو على ما يبدو سابقه الأصلي المعروف لدينا سنة الميزانية وفي بعض الأحيان السنة المالية التي تبدأ لدينا في أول ابريل . لقد بدأت السنة المالية ٨٣ / ٨٤ يوم الجمعة الماضي ، وللأسف الشديد بدأت بدون ميزانية . ولأجل أن نفهم هذا بصورة سليمة ، فانه بصورة شكلية اتبعت كل قواعد الطقوس والتشريع . في اليوم الأخير من الدورة الشتوية للكنيست تم اقرار قانون الميزانية لعام ٨٣ / ٨٤ وبعد سباق طويل ممل من رفع الأيدي وخفضها تم العدول عن مئات من مختلف التحفظات . ولكن حقيقة أنه في نفس الأسبوع أثبت الكنيست بوضوح أن القانون ، قانون الميزانية في شكله الحالي هو من القوانين التي ليس لها معنى في إسرائيل . وحتى ليس هناك معنى للعودة الى الوراء في بداية السنة ، اعني السنة الميلادية ١٩٨٣ ، وإن نبحث مرة أخرى بصورة مستفيضة الافتراض الموجود أو غير الموجود في الميزانية الخاصة بالسنة المالية . على أي تضخم بنيت الميزانية ؟ وعلى أي سعر من أسعار الصرف ؟ وعلى أية سياسة اقتصادية ؟ ليس هناك جواب عن كل هذه الاسئلة التي توجه عندما يقدم مشروع الميزانية ، وحتى ولا بعد المناقشات والاستفسارات الطويلة في الكنيست . في خلال ذلك أيقنا أن هذا لن يغير الكثير . أن الميزانية كلها تسن قانونا لأجل أن يؤدي الإنسان ما عليه . لقد ورد في أحد القوانين الأساسية أنه يجب أن تكون هناك ميزانية للحكومة - ولهذا وضعت مثل هذه الميزانية . بخلاف تنفيذ الالتزام الشكلي لا توجد لهذه الميزانية أهمية كبيرة .

من أين نعرف هذا ؟ خذوا ما قد فعله الكنيست في الأسبوع الأخير من دورته الشتوية . لقد صدق على قانون العائلات كثيرة الاولاد ، ذلك القانون الذي ليس له ذكر في مشروع الميزانية الأصلي ، كما وضع على مائدته . لقد صدق على فرض ضريبة السفر ، على الرغم من أنه يذكر ذلك في الميزانية . كما صدق على اجراء تغيير في الاحتياطي الموجود في الميزانية ، قبل أن يتم التصديق على الميزانية نفسها . لأجل أن يرضى اطماع الشركاء في الائتلاف ، وقد سجل امامه تخفيض بحوالى مليار شيكل وجزء منه من نفقات المصالح

الحكومية . ان الاستهانة بنظام الميزانية تعتبر كبيرة جدا لدرجة أنه بعد كل هذه الجهود لم تتوازن كفتا الميزانية .

ان الإيرادات من تخفيض ميزانيات الوزارات ومن ضريبة السفر لا تكفى لتغطية النفقات الناجمة عن المخصصات الى العائلات كثيرة الأولاد والى الشركاء فى الائتلاف . وحتى بعد أن نأخذ بالحسبان « ربحا » آخر مثل الذى ينجم عن ان دفع مخصصات الأولاد سيتوقف عندما يبلغ سن الابن ١٨ سنة فإنه ليس من الواضح انه فى اجمالى الحساب ستربح وزارة الخزانة ام لا . وكالعادة هناك جوابان . من الجائز ان نفترض بأن وزارة الخزانة ستربح كما ربحت فى حساب حرب سلام الجليل . ولكن هنا تثار عدة اسئلة اساسية وهى التى ستقضى على المعنى الحقيقى لميزانية الحكومة للسنة المالية الجديدة .

تخفيضات وزارة الدفاع :

فى نهاية مارس ١٩٨٣ اتضح ان هناك إمكانية لتخفيض ميزانيات وزارات الحكومة ، لماذا لم يخفض هذا التخفيض بدون علاقة بمطالب الائتلاف ، عندما أعدت ميزانية الحكومة قبل بضعة اشهر . واذا استنتجنا من حقيقة انه فجأة فى مارس ١٩٨٣ ظهرت بنود أخرى تستحق التخفيض - وليس فى هذا نهاية المطاف ، لأنه مازال يمكن اجراء تخفيضات أخرى فى الميزانية ، من يثبت اننا مخطئون ؟ لماذا لا نصدق رئيس لجنة الشئون المالية التابعة للكنيست ، الذى يقول صراحة ولديه حججه ومبرراته ، بأن هناك وزارات كاملة لا لزوم لها ناهيك عن بنود يجب ان تجرى فيها تخفيضات وفى تحديد المشروعات الموجودة فى الميزانية ؟ هل بحسب ضغوط شركاء الائتلاف ؟ بعد كل هذا ، اذا كان هذا الأمر بالنسبة الى العائلات كثيرة الاولاد ، لماذا يجب علينا ان نؤمن ان باقى بنود النفقات تحدد بحسب نظم اولويات حقيقية ، وليس بحسب ضغوط احد . واذا « نسوا » ان يدرجوا فى الميزانية بنود المنح الائتلافية والعائلات فما الذى نسوه من النفقات لادراجها فى الميزانية ؟

وحتى بدون الضغوط الائتلافية ، لقد تم تغيير وزير الدفاع . لقد وجد وزير الدفاع الجديد فى الشهر الأول لعمله فى الوزارة ان امكانية تخفيض كل انواع البنود فى نفقات وزارة الدفاع تصل الى مبلغ حوالى مليار شيكل وتحويل هذا المبلغ الى مشروع الطائرة لافى . ونحن مازلنا نذكر جيدا النضال الصعب من اجل ميزانية الدفاع سواء بداخل الوزارة او بينها وبين وزارة الخزانة . ونحن لا نستطيع الا ان نبدي دهشنا فى خلال ليلة واحدة اتضح ان هناك مليارات كثيرة يمكن توفيرها فى وزارة الدفاع ونحن لم نعرف حتى جاء موشيه ارنيس واكتشف هذا .

ان التغييرات فى الميزانية قبل ان يبدأ سريان مفعولها فى منتصف الليل بين ٣١ مارس واول ابريل جاءت أساسا من صغار الشركاء فى الائتلاف . وقد استطاعوا ان يخرقوها كلما ارادوا . ماذا سيحدث لو أن الضغوط الخاصة بنهب الميزانية ، او ما تبقى منها ، تأتى من جانب عناصر أقوى وأكثر تشددا ؟

هذه هى الاسئلة التى تثار قبل ان يجف مداد التوقيعات على قانون الميزانية للسنة المالية الجديدة . وبذا وقبل ان تنتهى عمليات السلب والنهب فى الميزانية ولكنها قد بدأت فقط . سنصل اليها فى الحال . ولكن قبل ذلك ، هيا بنا نعود الى الوزير المسئول عن قانون الميزانية وتنفيذها ، وعن الميزانية نفسها - الا وهو وزير الخزانة .

هناك عدة معجزات حدثت أخيرا ليورام اريدور . منها ايضا انه وضع تحت تصرفه قانون ميزانية يمنحه صلاحيات لم تمنح لمن سبقه مثلها ، ولكنه يفرض على نفسه قيودا قليلة نسبيا ، ولكن المعجزات الاساسية تجيء من الخارج من العالم الكبير .

أزمة الاوبيك والانخفاض فى اسعار البترول وبداية العلامات للخروج من الكساد الاقتصادى الغربى ، والانخفاض فى اسعار القوائد فى العالم ، واستمرار اتجاهات انخفاض اسعار معظم مواد الخام التى تشتريها اسرائيل ، كل هذا معا قد يؤدى الى تحسن كبير فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى . وبصفة خاصة بجانب اسعار الاستيراد ، والى حد أقل بجانب الإيرادات من التصدير لأن الحرب التجارية العالمية مازالت فى ذروتها ، ومعظم الدول تحاول زيادة صادراتها دولة وراء دولة ، مع تخفيض وارداتها . ولكن فى حالة الخروج العام من الكساد الاقتصادى من الجائز حدوث تحسن فى التصدير . واذا ما تغيرت لدينا سياسة دعم التصدير فإن الوضع سيكون أفضل .

بدون تهديدات في الانتخابات :

أن معنى كل هذا انه في خلال هذا العام قد يقوم وزير الخزانة بالإشارة الى تحسن في ميزان المدفوعات وانخفاض العجز ، الا اذا حدثت امور غير متوقعة . يمكنه ان يقول صراحة الى ناقديه ، ماذا تريدون مني ؟ لقد كنتم تعرضون طوال الوقت بضرورة اعطاء الاولوية لمشكلة ميزان المدفوعات قبل مشكلة التضخم ، وما هي الامور تسيير بحسب ما اريد ، وهناك تحسن في ميزان المدفوعات لهذا لا يجب ان تضغطوا على في موضوع التضخم . الم تكونوا على استعداد للتضحية بمقاومة التضخم من أجل تحسين ميزان المدفوعات ؟ الى جانب المعجزات الخارجية هناك معجزتان اساسيتان :

الأولى : حقيقة عدم حدوث انتخابات للكنيست في السنة القادمة ولا السنة التي تليها على ما يبدو . ان اريدور بحسب كل الآراء هو أحسن سياسي في الليكود وفي الحكومة ، كان عليه ان يأخذ بالحسبان في اعماله استمرار توقع الانتخابات حيث لم يكونوا يسألونه دائماً : هل حقا من المناسب او من الممكن التوجه الى الانتخابات ؟ والآن وبعد ان اختفى التهديد بالانتخابات ولو بصورة مؤقتة فانه يريد أكثر حرية للعمل في المجال الاقتصادي .

أما الثانية : فهي في بيان نائب رئيس الأركان العامة (ورئيس الأركان العامة المرتقب) بأنه في سنة العمل الحالية للجيش الإسرائيلي (وهي السنة التي تتمشى مع السنة المالية) لانتوقع تسهيلات في خدمة الاحتياط . وقد أعترف أخيراً نائب وزير الخزانة صراحة بأن الانجاز الكبير الذي حققته وزارة الخزانة وهو الأبقاء على مستوى العمالة ، وانخفاض البطالة الى حد ما ، تحقق بفضل دور جيش الدفاع الإسرائيلي ، وهذا سيستمر على ما يبدو خلال السنة المالية الحالية .

أن كل هذا في الجانب الأيجابي ، على الأقل ، من وجهة نظر وزارة الخزانة . أما الجانب السلبي فتوجد به عدة عوامل : اثنان منهما مؤكدان وأحدهما أكثر من معقول .

أن السياسة الاقتصادية الحالية التي دفعها البروفسور باكير فلاستر في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٢ والتي تقول بأنه من المناسب أنفاق عدة ملايين من الدولارات بشرط أن معدل التضخم يبقى بنسبة ٥ ٪ كل شهر وربما أقل من هذا . حتى الان لم تثبت صحة هذه السياسة . كل مرة نجد أن هناك متسببا في ذلك . ان آخر متسبب كما هو معروف رب العالمين الذي جعل الشتاء باردا وممطرا من جهة ، وأن هذه السنة ليست كسيرة من جهة أخرى . كل مرة يقولون لنا أنتظروا قليلا ونحن ننتظر . فهل لدينا حل آخر ؟ ولكن هذه السياسة قد تقضى على التحسن الذي سوف يحدث في المستقبل في ميزان المدفوعات ، لأن هذه هي سياسة تشجيع الاستيراد ، وتخفيض التصدير . وليس سرا أنه في الأسابيع الأخيرة جرت مناقشات في وزارة الخزانة بالنسبة للسياسة الاقتصادية وأخذ قرار في خلال ذلك بالاستمرار في هذه السياسة .

علاقات العمل ومطالب الأجور :

في أول الأمر كان يبدو أن بداية أبريل ستحدد موعد المفاوضات حول التعويض بالنسبة لتآكل الأجور ، ومن أجل علاوة غلاء شهر يناير . لقد جاء الأطباء وقلبوا الأمور رأسا على عقب . وحتى لو ان تقديرات وزارة الخزانة بالنسبة الى حجم مطالبهم المبالغ بها وهذه المرة ليس هناك أي سبب لكي نفترض هذا ، ولكن بالعكس ، خاصة وأن الأطباء يثيرون مطالب جديدة أحيانا ، فإن هذا سيصل الى عشرات المليارات من الشيكلات . وليس المهم ماذا سيكون عليه المبلغ التي سيتفق عليه في نهاية الأضراب وفي نهاية المفاوضات ، لأنه غير موجود في الميزانية ، وتغطيته تتطلب نهبا جديدا في الميزانية . ذات مرة كان هناك وزير خزانة أسمه يجتال هوروفيتش الذي فضل الاستقالة بشرط أن لا يستجيب الى مطالب المدرسين عن طريق نهب الميزانية

واليوم ليست هناك طريقة للاستجابة الى مطالب الأطباء ولو بصورة جزئية ، بدون القيام بمثل هذا النهب .

وبالإضافة الى ذلك لم يعد الأطباء مهمين . ولنفترض أنه كان بالإمكان إجراء تسوية . ولكن لا يمكن إجراء تسوية ضمن الميزانية مع جميع أولئك الذين يأتون في الدور بعد الأطباء ، ولا يمكن إجراء التسوية في نطاق الميزانية . والمقصود في الحقيقة جميع عمال القطاع العام . إن العاملين القريبين من الأطباء مثل الممرضات وعمال الأشعة ، وعمال التحاليل وغيرهم موجودون أليا في هذا الطابور . والآن سجل الأستاذة لأنفسهم مكانا في هذا الطابور وفي بدايته بالذات ، أن أزمة الأجور هي أزمة حقيقية ليس فقط ستقضى على

ماتبقى من الميزانية ، ولكن ستبقى أيضا على سياسة وزارة الخزانة اللاتضخمية أو مايسمى بمثل هذا الاسم .

نظام الضرائب وفرض الضرائب .

أن يورام أريدور بالذات هو الذى جعل العبء الضريبي في إسرائيل مرة أخرى لأعلى مستوى الى ما يصل حوالى نصف أجمالى الناتج القومى . من هذه الوجهة ومن وجهة فرض الضرائب ليس هو متهورا كما هو في كثير من المجالات الأخرى . ولو أنه هنا يحاول أخفاء هذه الحقيقة بقدر ما يستطيع . هكذا فقد فرض ضريبة لتمويل حرب سلام الجليل وموهها في شكل فرضي . وهكذا أختار بطريقته ضريبة السفريات بالذات لتغطية ديون الائتلاف . ولكن بصفة عامة نجد أن أريدور زاد من عبء الضرائب على سكان إسرائيل . أنهم لم يشعروا بذلك لأن فترة أريدور حتى الآن كانت فترة رخاء كبيرة للفرد . ولكن عندما تصل الأمور لميزانية الدولة للسنة المالية الحالية ، الجديدة ، فإن الصورة ليست واضحة . أن موظفى الضرائب يقومون بأضرار تحذيري ، وخلافا للأطباء نجد أن أضرابهم يكلف وزارة الخزانة مئات الملايين كل أسبوع بل ربما أكثر . أن قانون الضرائب في ظروف التضخم فتح مشكلة رهيبية في مجال جباية الضرائب من الشركات ومن أصحاب المهن ، والسيطرة على هذا المجال تتطلب عمل جباية الضريبة من مجالات أخرى ، مثل الجباية من العمال ، ومعالجة موضوع الضرائب في ظروف تضخمية ومعنى هذا ، ولو من الطرف الآخر وجود مشاكل تجاه كل النظام الضريبي . وإذا لم يستطع جهاز الإيرادات تحقيق التقديرات التى القيت على عاتقه سيزداد العجز ، وسيزداد إصدار النقود وسيزداد التضخم .

السير مع التيار :

ولكن هنا يبدو أن وزير الخزانة يعتمد على حقيقة أن ميزانية الحكومة ليس لها نطاق (دقيق) لأجل أن يفرض أرائه وقراراته . لقد سبق أن قلنا أن قانون الميزانية يعطى وزير الخزانة صلاحيات واسعة بالنسبة الى كل الجهاز العام ، ولديه القدرة على فرض قراراته عليه بواسطة قانون الميزانية . أن تجربة الماضى القريب دلت على أن قوة أريدور على فرض أرائه على القطاعات خارج القطاع العام ، مثل قطاع البنوك ، وأنه في القطاعات الأخرى التى لا يستطيع أن يفرض أرائه عليها يعمل بأساليب أخرى ، مثل نظام علاقات أريدور مع سكرتير الهستدروت ميشل ، والنظام الموازى للعلاقات بين مدير عام وزارة الخزانة البروفسور سدان وبين نائب سكرتير الهستدروت قيصر .

ومن جهة أخرى عندما تصل الأمور الى الميزانية نفسها للأنفاق في نطاق الميزانية ، يبدو أن أريدور يعتمد على حالة الميزانية كما هى لأجل أن يوجه حجم النفقات وتوقيت النفقة بحسب راحة سياسته الاقتصادية ، بقدر المستطاع . وفي الحقيقة نجد أن تجربة الماضى تدل على أن استخدام الادوات الادارية والبسيطة الموجودة لدى أقسام الميزانيات والمحاسب العام في وزارة الخزانة يمكن أن توفر على وزارة الخزانة بواسطته ولكن تأثيرها مؤقت .

وبعبارة أخرى - من السهل على وزير الخزانة الذى تحت تصرفه مثل هذه الميزانية يستطيع ان يناور بداخل أطوارها وخارجها لأجل تحقيق أغراضه وأهدافه ، وعندما لا يستطيع أن يوجه الاهتمام الى أولئك الذين خرخوا نطاق الميزانية ، ولا يستطيع أن يعمل بمثل هذه الميزانية ومنع انحرافات أخرى فيها . وهنا يكمن الخطر . أن الخط الذى يفصل بين الاستغلال المحكم لهذه الميزانية المنهوبة وبين الفوضى في نفقات الحكومة هو خط دقيق ، ودقيق جدا . ولكن يورام أريدور أثبت في الماضى قدرته على السير على هذا الخيط ببطء دون أن يتعثر ودون أن يسقط منه . ومن الواضح أن ميزانية ٨٤/٨٣ تضع امامه مثل هذا الهدف ، ربما في حجم أكبر مما كان في الماضى . وببساطة ، نجد أن القوى التى تعمل في المجال الاقتصادى والسياسى ضد الميزانية . ضد سياسة وزارة الخزانة ، ضد وزير الخزانة ان أردتم ذلك هى قوية جدا . أن الطريق السهلة من وجهة نظر أريدور هى السير مع التيار والتساهل وتوجيه الاتهام الى أى مكان فيما عدا أريدور نفسه بما سيجرى . وهناك شك كبير في أن يختار هذا الطريق بحسب رغبته . انه بحسب رغبته سيفضل تمضية سنة الميزانية بفضل المعجزات الاقتصادية مع استمرار المساعدات الأمريكية ، سيستطيع الاستمرار في سياسته الاقتصادية الثابتة تقريبا وهى العمل على ان يكون الفرد في حالة حسنة (والفرد بالنسبة لأريدور يختلف عن الفرد بالنسبة لرجال حزب تامى مثلا) ، مع تأجيل القرارات الخاصة بالاقتصاد الى العام القادم وربما الى الأعوام القادمة .

ومن وجهة نظر أريدور ، تعتبر السنة مدى طويل جدا كما سبق ان لمسنا . وعندما يواتيه الحظ . كما تبدو الأمور في بداية السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ فإن الأغراء الذي يراه في الاستمرار في طريقه في أسلوبه طريق الاهتمام بالفرد ، وليس الاهتمام بالدولة ، هو كبير جدا . وهذه هي البشرية التي نراها في ميزانية الحكومة للسنة المالية التي بدأت في نهاية الأسبوع الماضي .
عيد سعيد وسنة مالية طيبة

[٥] أسعار الصرف وانخفاض الصادرات

ها أرتس ١٩٨٣/٥/١١

بقلم : مراسل ها أرتس للشؤون الاقتصادية

يناقش المقال قضية انخفاض الصادرات الاسرائيلية وتحول جزء من رؤوس الأموال من الاستثمار المحلي الى التصدير والاستيراد ويتعرض لأسباب ذلك الانخفاض سواء داخل اسرائيل فيما يتعلق بأسعار صرف العملة او التضخم ، او خارجها خاصة انخفاض الطلب على الصادرات الاسرائيلية وانخفاض قيم العملات الأوروبية

ترجمة : يوسف سعيد خله

في النقاش الذي جرى في النادي المالي لجامعة تل ابيب باشتراك المستر ارنون تيبيرج ، مدير عام اتحاد اصحاب المصانع وكبار رجال الاقتصاد قال نائب مدير بنك اسرائيل باكيريلسنر بأن انخفاض الصادرات الصناعية بمقدار ١٧٠ مليون دولار في الثلث الاول من هذا العام جاء نتيجة عدم تجديد اتفاقيات التصدير العسكري بمبلغ مماثل وليس بسبب سياسة سعر الصرف للحكومة .
وينظر مساعد مدير البنك بقلق نحو الاتجاه الذي ظهر في السنوات العشر الماضية لتحول المصادر من الاستثمار للتصدير هذه الظاهرة ادت الى اجراء تخفيض مؤقت في ميزان المدفوعات ولكنها اضررت النمو الاقتصادي .

ولاجل العودة الى النمو الاقتصادي المعقول يجب قبل كل شيء ان نحارب التضخم . ان الانخفاض في الاستثمارات والجمود في النمو ناجمان عن عدم التأكد الكبير في الاقتصاد الاسرائيلي الذي حدث اثر التضخم الذي وصل الى ثلاثة ارقام .

ويعتقد بلسنر ، ان وزير الخزانة يناضل في هذه الايام بالذات لاجل عدم انتهاك اتفاقيات الأجور خشية ان زيادة التضخم سوف تؤدي الى انهيار النظام الاقتصادي تماما . لذلك يجب ان نتوقع ان استمرار سياسة التباطؤ في تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى تباطؤ التضخم في النصف الثاني لهذا العام . ويربط نائب المدير انخفاض الصادرات بسبب اخرو هو انخفاض الطلب في الخارج وفي انخفاض قيمة العملات الأوروبية ، وليس فقط في سياسة سعر الصرف الذي تتبعه الحكومة .
وقد زعم نائب المدير انه ليس لدى وزير الخزانة مكسب سياسي بسبب مكافحة التضخم الذي لا يضر الجمهور مباشرة ، بعد نظام ربط العملات الشامل في الدولة ، خاصة وان الضريبة التضخمية لاتزيد عن ١٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي بتضخم مستوى قدره ١٣٠ ٪ .

اصحاب مصانع تجولوا الى مستوردين :

وقد اشار المستر ارنون تيبيرج الى ان الانخفاض المستمر في التصدير في هذا العام حدث بعد سياسة سعر الصرف التي حددها وزير الخزانة وزعم ان اداة ضمان سعر الصرف التي كانت حسنة في سنوات ١٩٨١ و ١٩٨٢ فقدت قوتها في هذا العام ، بعد زيادة الفجوة بين تخفيض قيمة العملة والتضخم وثبات الاسعار في الخارج .

مدير عام اتحاد اصحاب المصانع اشتكى من الغموض الذى يواجهه المصدر الذى لا يستطيع ان يتوقع ان السعر المضمون هو الذى يحصل عليه ، ولهذا لا يمكنه ان يعقد صفقات للمدى الطويل ، خاصة وان نظام ضمان السعر ينتهى فى يناير ١٩٨٤ . وعلى حد قوله ، ستصل تكلفة ضمان سعر الصرف للحكومة حوالى نصف مليار دولار فى ١٩٨٣ . وبالإضافة الى الضرر فى التصدير ، يتوقع تبيرج تشاؤما فى موضوع الانتاج من أجل السوق المحل . : عدد كبير من رجال المصانع تحولوا الى مستوردين وفقدوا اسواقا محلية ، سيصعب العودة اليها فى المستقبل .

(٦) انخفاض حاد فى الصادرات الاسرائيلية

هانسوفيه ٨٣/٤/١٢

يتعرض المقال إلى القرار الذى إتخذته الهيئات الاقتصادية المنتجة فى إسرائيل بالقيام بخطوات احتجاجية على سياسات الحكومة بالنسبة للتصدير ، والتي أدت إلى انخفاض الصادرات خلال السنة شهور الأخيرة ، ويذكر المقال نتائج ذلك على زيادة البطالة وتحويلها من مقنعة إلى حقيقية وكذلك زيادة التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

قررت الهيئات الاقتصادية المنتجة أمس اتخاذ عدة خطوات احتجاجا على سياسة سعر الصرف الحكومية السيئة بالنسبة للتصدير . فى المرحلة الأولى ستتوقف هذه الهيئات عن الاشتراك فى الوفود الاقتصادية والتجارية التى تدعو اليها الحكومة ، وكذلك عدم الاشتراك فى المعارض فى الداخل وفى الخارج التى ينظمها ويخططها معهد التصدير . وقد اشترك فى هذا القرار كل من رؤساء الهيئات الاقتصادية المنتجة فى القطاع الخاص والهيئتين واتحاد أصحاب المصانع واتحاد المزارعين والشركة العمالية « حفرات ها عوفديم » والمركز الزراعى واتحاد الصناعة الكيوتسية . وفى هذا الاجتماع اتخذت قرارات أخرى فى موضوعات لم تعلن عنها بعد . رؤساء الهيئات حذروا أمس من انتشار البطالة إذا ما استمرت السياسة الاقتصادية الحالية للحكومة . وبعد يوم الاستقلال سيجتمع رؤساء الهيئات لدراسة الخطوات الأخرى التى ستتخذ اذا لم تتحقق مطالب المصدرين .

الصادرات اخذت فى الانخفاض خلال السنة اشهر الماضية :

ان هذه الخطوات ستتخذ احتجاجا على سياسة الحكومة التى أدت الى أنه خلال السنة أشهر الأخيرة انخفضت الصادرات بصفة مستمرة ، وأما استيراد السلع الاستهلاكية فقد ازداد واحتل السوق المحلية . كل هذا نتيجة للسياسة الاقتصادية التى تمنع من تخفيض قيمة الشيكال لقيمتها الحقيقية وجعلت التصدير غير ممكن والاستيراد مربحا للغاية .

ان بيانات التصدير عن شهر مارس ٨٣ ، تشير إلى انخفاض فى كل قطاعات التصدير الصناعى والزراعى الأمر الذى كان يجب ان يقلق الحكومة .

إن سياسة سعر الصرف السيئة التى تتبعها الحكومة أدت إلى أنه خلال الـ ١٥ شهرا الأخيرة حدثت زيادة حقيقية بنسبة ٤٢,٧٪ للشيكال بالنسبة الى الجنيه الاسترلى .

أما بالنسبة إلى الفرنك الفرنسى ، فقد كانت الزيادة الحقيقية خلال نفس الفترة ٠,٣٧٪ . ان سلة العملات التى تشمل الدولار الأمريكى والذى يعكس تقسيم الصادرات الاسرائيلية زادت زيادة حقيقية

بأكثر من ٢٣٪ ، وفي هذه الظروف الأعجب من ان الصادرات الصناعية أخذت في الانخفاض بسبب السياسة الاقتصادية للحكومة ، والاستيراد الذي يفوز بالدعم الحكومي أصبح يحتل السوق المحلية .

أصحاب المصانع سبق ان حذروا في ابريل ١٩٨٢ .

رئيس اتحاد أصحاب المصانع ايلي هوروفيتس أشار إلى أنه في شهر ابريل ٨٢ حذر أصحاب المصانع من خطر انخفاض التصدير . وقد اسرع الوزراء في إنكار ذلك وزعموا أنه ليس هناك صحة للزعم بأن الصادرات تواجه خطر الانخفاض . والآن يرى رؤساء الهيئات الاقتصادية ان من واجبهم ان يحذروا وينذروا من أن السياسة الحكومية ستؤدي الى زيادة البطالة . ان الإنكار لن يغير من شكل الواقع ، لأنه من البيانات الاحصائية يمكن تأكيد ذلك بعد بضعة أشهر . لقد كانت هناك بطالة مقنعة في المصانع . بسبب فترة الأعياد وافقت المصانع على عدم طرد العمال والقضاء على فرحة العيد . ولكن القدرة الاقتصادية لهذه المصانع محدودة وبسرعة يمكن ان تتحول البطالة المقنعة الى بطالة حقيقية . ان العنصر الوحيد الذي تقتضيه الحكومة وهو العمالة الكاملة قد يتلاشى . ان كل ما يتبقى من السياسة الاقتصادية هذه هو زيادة التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والبطالة الجماعية .

ان السياسة التي ستؤدي الى مثل هذه الحالة هي خطر قومي واجتماعي ، سيتحمل نتائجها مواطنو اسرائيل لفترة طويلة .

٣٥ ألف عامل في البطالة المقنعة :

وبحسب تقدير ايلي هوروفيتس يوجد حاليا ٣٥ ألف عامل في البطالة المقنعة . سكرتير الشركة العمالية « حفرات عوفديم » عضو الكنيست داني روزوليو قال بأنه في الجليل توجد حاليا بطالة ويخشى ان يواجه اقتصاد الدولة مشكلة كبيرة .

شلومو جفعون من اتحاد أصحاب المصانع الكيبوتسية عبر عن قلقه نحو المستقبل . ان الكيبوتس الذي به ٥٠٪ من صناعات الدولة يواجه انهيارا بسبب الوضع في الصناعة . وقال البهاو أيزكسون رئيس اتحاد المزارعين ان الزراعة أخذت في التدهور . وقال ان الخطوات التي تتخذها الحكومة هي سلبية ولهذا نجد ان كثيرا من المزارعين بدأوا في ترك العمل الزراعي . وقال ان دخل المزارعين يصل الى ٦٩٪ من دخل العامل في المدن .

رد وزارة الصناعة والتجارة :

وقد علق المتحدث بلسان وزارة التجارة والصناعة على قرار أصحاب المصانع بمقاطعة الوفود التجارية وعدم الاشتراك في المعارض بقوله ان ذلك يضر قبل كل شيء بالتصدير وبالمصدرين . وبالإضافة الى ذلك فان وقف عمليات التسويق في الخارج يسبب ضررا للصادرات في المدى الطويل حيث ان وقف التواجد الاسرائيلي في الاسواق الخارجية يساعد على احتلالها من قبل المنافسين من الدول الأجنبية .

الحكومة تخصص ١٧٠ مليون دولارا لتشجيع التصدير :

في الأسبوع الماضي خصصت الحكومة أكثر من ١٧٠ مليون دولار لتشجيع التصدير واعفاء الجمهور من تحمل هذا العبء . وقال المتحدث باسم وزارة التجارة والصناعة : لقد حان الوقت لبذل جهود جديدة وغزو الاسواق من أجل زيادة التصدير .

وقد صرح المسؤولون في وزارة الصناعة والتجارة انه ستجرى متابعة دقيقة لوضع الاقتصاد العالمي وإذا ما استمر التدهور سندرس وسائل أخرى من أجل تشجيع التصدير . وقد خصصت الحكومة قبل أكثر من شهر مبالغ كبيرة من أجل تشجيع عمليات التسويق في الخارج . وقد تم تخفيض نفقات المصدرين على التسويق في الخارج . وقد ذكر ان الابتعاد عن السوق العالمية في هذا الوقت يزيد من الصعوبات أمام المصدرين لاعادة احتلال مكانهم في هذه الاسواق من جديد .

(٧) حديث مع وزير الصناعة والتجارة جدعون بات

يديعوت أحرونوت ١٩٨٣/٤/٨

أجراه : إسرائيل تومر

يتحدث الوزير الإسرائيلي عن عدد من القضايا الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة - فهو يتحدث عن سعر الصرف ، وإجراءات تخفيض البطالة وكذلك التضخم وموضعه من إهتمامات الحكومة وإيضاً أوضاع الأجور في القطاعات المختلفة ، وأخيراً قضية التصدير والاستيراد وتأثيرها على الصناعة الإسرائيلية ومجمل الوضع الاقتصادي .

ترجمة : محب سيد شريف

« لولا معارضة صندوق النقد الدولي لكانت قد أصريت بشدة على أن تكون الضريبة على شراء العملات الأجنبية التي قررتتها الحكومة هذا الأسبوع أكثر من ١ ٪ . فنحن مازلنا نزود مواطني إسرائيل بالدولارات بسعر رخيص للغاية .. وهذا الأمر يشجع على خروج ودخول الدولارات من وإلى الدولة » .
هذا ما قاله وزير الصناعة والتجارة جدعون بات الذي كان من بين واضعي مشروع مساعدة الصادرات الإسرائيلية ومساعدة القطاع الإنتاجي بواسطة فرض ضرائب على شراء العملات الأجنبية وهي الضريبة التي اقترتها الحكومة في يوم الأربعاء الماضي .
ويقول الوزير بات أنه بدون هذه المساعدة للقطاع الإنتاجي لكان هناك خطر من احتمال هبوط نسبة الصادرات الإسرائيلية هذا العام بنسبة ٢٠ ٪ .. وتفسير ذلك هو أن الصناعة الإسرائيلية كانت ستواجه نسبة بطالة تقدر بحوالي ٧٠ - ٨٠ ألف من عمالها ..
وكان من الطبيعي تحاشي ذلك .. ويضيف الوزير بات أن مجموعة الخطوات التي صدقت عليها الحكومة تهدف إلى الحفاظ على نسبة عمالة كاملة وعلى أسواق الصادرات الإسرائيلية في العالم التي واجهت أخطاراً بسبب التدهور الاقتصادي الذي ساد الدول الغربية .

حرب استنزاف :

إن المشاورات حول فرض ضريبة خاصة على شراء العملات الأجنبية استمرت ثلاثة أسابيع بين وزير المالية يورام أريودور ووزير الصناعة جدعون بات ومحافظ بنك إسرائيل الدكتور موشي مندلبوم .. وفي نطاق هذه المشاورات تم صياغة حوالي خمس عشرة مسودة مختلفة حتى تم التوصل إلى اقتراح متفق عليه وتم عرضه على الحكومة للتصديق عليه .

أذن فهذا الأسبوع هو أسبوع وزير الصناعة والتجارة جدعون بات . ليس فقط لأنه مسئول عن الصادرات والحكومة قد اتخذت خطوات لتشجيع الصادرات ولكن لأنه نجح في الوقوف في وجه المسؤولين في وزارة المالية في حرب الاستنزاف التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر ، بل أنه استطاع أن ينتصر في هذه الحرب .

لقد كان مدير عام وزارة المالية قد أعلن أنه سيكون على استعداد لاعتماد مبلغ ٧٠ مليون دولار على الأكثر لمساعدة المصدرين ولكن قرار الحكومة الذي صدر هذا الأسبوع يمنح قطاع الإنتاج ما يعادل ١٧٠ مليون دولار وهذا المبلغ يتم تمويله بأجمعه بواسطة فرض ضريبة تعادل ١ ٪ على شراء العملات الأجنبية .. وهذه الخطوة غير العادية من جانب حكومة ليكود التي أعلنت في بداية طريقها عن التحول الاقتصادي وعن الليبرالية وعن تقليص تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية ، قوبلت بأعراض شخص واحد في الحكومة وهو وزير الطاقة إسحاق موداعي الذي هاجم قرار الحكومة وقال أنه يتعارض مع الأسلوب الليبرالي .. وأما صديقه في الحزب الليبرالي جدعون بات الذي كان من أول الداعين إلى إتخاذ هذه

الخطوات لم يكن على استعداد للرد مباشرة على الادعاءات التي اطلقها صديقه في الحكومة وفي الحزب الليبرالي .

بدون مشاعر الانحطاط

س - سيدى الوزير ، هل وصلنا الى نهاية التحول الاقتصادى الليبرالى ؟
ج - ان الوزيريات لا يذكر اسماء ولكنه غاضب من هذا الاتهام .. إننى لا أشعر بالانحطاط لكونى عضوا فى الحزب الليبرالى فحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية يوجد توجيه حكومى وعلى سبيل المثال فى أسعار الفائدة .. فهذا أمر شرعى للغاية ويكل تأكيد فى وضعنا نحن من الطبيعى ومن الشرعى ان تتدخل الحكومة فى تحديد سعر الشيكال .. وفرض ضريبة تعادل ١ / على شراء العملات الأجنبية يعتبر اشتراكية .. وهل فرض ضريبة على السفر يعتبر ليبرالية ؟

والتحول الاقتصادى يهدف أساسا الى أن المواطن والمستثمر الأجنبى يستطيعان إدخال وإخراج عملات أجنبية بدون أن يكونا مرتبطين بأجراءات إدارية . كذلك فإن المبدأ القائل بأن كل مواطن يستطيع ان يخرج ٣٠٠٠ دولار مازال قائما حتى الآن .. والفارق هو أنه سوف يتكلف ثلاثين دولارا أخرى .. فهل هذا الفارق الذى لا يتجاوز ثلاثين دولارا يعتبر فارقا بين الليبرالية وعدم الليبرالية ؟
س - هل أنت سعيد بالقرارات التى اتخذتها الحكومة فى نهاية الأمر من أجل تشجيع الصادرات الاسرائيلية التى تعاني من أزمة منذ أشهر طويلة ؟

ج - أعتقد أن الخطوات التى قررتتها الحكومة هذا الأسبوع لن تؤدي إلى انطلاق الصادرات الاسرائيلية .. ولكن ما قررناه يهدف الى ضمان وقف تدهور الصادرات .. ولكن لا تنس أنني وزير اقتصادى كبير ففى هذا العام قمت بمهام وزير الاقتصاد فى عدم وجوده .. وهذا يلزمنى أيضا بأن أرى الصورة العامة للاقتصاد الاسرائيلى .. وأنا لا أعتقد أنه يمكن حل مشاكل التصدير من خلال تجاهل خطر زيادة التضخم .

القدرة على المنافسة

س - هل تقصد تشجيع الصادرات بواسطة التعجل بخفض القوة الشرائية للشيكال ؟
ج - نعم بكل تأكيد .. فلوشجعنا الصادرات بواسطة التعجل بتخفيض القوة الشرائية فسوف تساعد على زيادة نسبة التضخم بمعدلات خطيرة للغاية وفى نهاية الأمر لنلحق اضرارا كبيرة بالصادرات .. أننا نقف الآن عند الخط الأحمر للتضخم وإذا وصلت نسبة التضخم الى ١٨٠ أو ٢٠٠ ٪ فى العام فلن نفقد القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية فحسب بل سوف نواجه نسبة عالية جدا من البطالة .. فالانتقال من نسبة الـ ١٥ - ١٦ ألف من الذين يحصلون على رسوم البطالة الى نسبة ٨٠ - ١٠٠ ألف عاطل يمكن أن يحدث بين يوم وليلة ، ولذلك لا أعرف ماذا يريد بالضبط أولئك الذين يطالبون بتخفيض القوة الشرائية للعملة .. هل نستطيع ان نسد الفجوة التى تقدر بـ ٣٠ - ٤٠ ٪ بين الدولار وبين الأسترليني أو المارك أو الفرنك ؟ ان انخفاض القوة الشرائية للشيكال بالنسبة للدولار الأمريكى ليست كبيرة .. أنها نسبة مئوية قليلة للغاية .. ولكن المشكلة تتمثل فى الفجوة بين سعر العملات الأوربية بالنسبة للدولار . ومشكلتنا هى أن حوالى ٦٠ ٪ من الصادرات الاسرائيلية مخصصة لدول أوروبا .. ولكن لا نملك الوسائل اللازمة كي نعوض انخفاض سعر العملات الأوربية بواسطة تخفيض القوة الشرائية للشيكال .. ولذلك قررنا مساعدة القطاع الانتاجى فى الاقتصاد الاسرائيلى بواسطة مجموعة من الخطوات فى نطاق تخفيض أقساط تأمين الأسعار للمصدرين وأدخل تعديلات على تمويل الصادرات وخفض تكلفة العمل فى الصناعة والزراعة والفندقة حيث تقوم الحكومة بتغطية ١٠ ٪ من نصيب اصحاب العمل فى التأمين القومى . وبالنسبة لتخفيض القوة الشرائية للشيكال فإن الحكومة سوف تستمر وبأصرار فى المستقبل بتخفيض قيمة القوة الشرائية للشيكال بنسبة ٥ ٪ أو ٥,٥ ٪ بالنسبة للدولار .

ويصف وزير الصناعة والتجارة مجموعة الخطوات الأخيرة لتشجيع التصدير والتى تقدر بحوالى ١٧٣ مليون دولار بأنها تعتبر « تحولا هادئا » .. وهو يولى أهمية خاصة لمسألة خفض تكاليف الإنتاج بواسطة تخفيض أقساط التأمين القومى بنسبة ١٠ ٪ لأصحاب الأعمال حيث ستقوم الحكومة بتغطية هذه النسبة .

التحدى الكبير للغاية

س - هل فى نيتك فرض قيود إدارية على الاستيراد ؟

ج - لسنا دائما احرارا في فعل كل ما نرغب في فعله وذلك لأن هناك اتفاقيات دولية موقعين عليها .. وإذا فرضنا قيودا غير حكيمة على الاستيراد فسوف يكون لها تأثير سلبي علينا .. حيث سيقوم الآخرون باتخاذ نفس الاجراءات ضدنا .. بالإضافة الى ذلك فعلت شيئا لم يجل بخاطري منذ عدة سنوات انه يمكنني أن افعله .. ففي الأشهر الأخيرة اتسع نطاق قائمة المنتجات التي تتطلب إذن استيراد وشملت عشرين سلعة جديدة .. ففي هذا الأسبوع فقط تم ضم المشروبات الخفيفة الى هذه القائمة .. وفي الغام الماضي تم استيراد مشروبات خفيفة بمبلغ ٧,٥ مليون دولار وهذا المبلغ دفع في استيراد ماء ملون .. ولقائمة المنتجات التي تتطلب إذن استيراد تم أيضا ضم الخمور والملابس والخشب الرقائقي .. وسوف استمر في منح إذن استيراد لكل سلعة تصل الى السوق الاسرائيلي في منافسة الاتفاقيات الدولية .

س - منذ فترة عندما كنت محل وزير المالية عالجت النزاع مع الأطباء ولكن اضربهم استمر ، فهل انهارت اتفاقيات الأجور ؟

ج - ان الحفاظ على اتفاقيات النطاق هو أكبر تحد سوف تواجهه الحكومة في الأشهر القادمة .. وإذا لم نصمد في ذلك فسوف يكون هناك فيضان يغرق الاقتصاد كله .. لقد قلت ذلك لرئيس الوزراء عندما تدخل في قضية الأطباء .. وإذا كنا لا نرغب في ان تصل نسبة التضخم الى ١٨٠ - ٢٠٠٪ في العام وإذا كنا لا نرغب في حدوث خراب في ميزان المدفوعات ونلحق الضرر بوضع اسرائيل في سوق المال العالمي فانه لزاما علينا أن نحافظ على اتفاقيات الأجور في جميع القطاعات

لن يكون هناك انحراف :

س - ان الجماهير في حيرة من السياسة الاقتصادية للحكومة .. في الماضي حاولتم اقناعنا أنه من الممكن محاربة التضخم بواسطة تخفيض الضرائب .. وبعد ذلك زادت الأعباء من أجل تمويل حملة سلام الجليل وقيل ان هذه الأعباء مؤقتة ولكنها استمرت حتى في السنة المالية الجديدة . ومنذ عدة اشهر فرض قرض اجباري على اصحاب الأعمال وعلى أصحاب المهن الحرة وعلى المأجورين .. والآن اعادت الحكومة الى اصحاب الأعمال جزءا من التأمين القومي .. ما هذا الذي يحدث هنا ؟

ج - ان الضرائب التي فرضت بالنسبة لحرب سلام الجليل قد فرضت من أجل تمويل الحرب ، ولكن الحرب لم تنته حتى الآن ولذلك مازالت الأعباء والضرائب مستمرة .

س - ومع ذلك فان الانطباع السائد هو أن الحكومة لا تتبع سياسة اقتصادية عامة وثابتة ولكنها تتبع سياسة مرتجلة ومعلقة ..

ج - ان مكافحة التضخم هو أمر صعب ومعقد .. وكما هو معروف يمكن تخفيض نسبة التضخم بواسطة إلغاء الربط في الاقتصاد .. ولو سلطنا هذا الطريق يمكن ان نصل الى نسبة سنوية من التضخم لا تزيد على ١٠٪ كما هو الحال في بريطانيا أو ألمانيا .. ولكن ستكون هناك نتائج جانبية كما في هذه الدول مثل مئات الآلاف من العاطلين وانخفاض كبير في الأجر الحقيقي .. ونحن لا نسلك ولن نسلك هذا الطريق ويجب ان أذكر في الماضي كانت الحكومة تقرر النفقات بدون أن تضمن الدخول من أجل تغطية هذه النفقات . وكانت النتيجة هي نسبة كبيرة من التضخم .. والآن من الضروري ان تصدر الحكومة قرارا يقول : إن أي انفاق يتم تقريره يجب أن يكون مرتبطا ببند مناسب من الدخل .. ولن يكون هناك انحراف عن هذا المبدأ .

الطريق السهل

س - في هذا الوضع الذي نعيش فيه حيث ان الواردات زادت بنسبة كبيرة واكتظلت الحوانيت بالبضائع الأجنبية .. كيف وافقت على تخفيض ضريبة الاستيراد بنسبة ٨٪ ؟ ان ذلك سوف يساعد على زيادة الواردات .

ج - اذا كنت تريدني أن أقول الحقيقة فإنني لم أكن موافقا على تخفيض ضريبة الاستيراد .. وحاولت التأثير على وزير المالية من أجل التنازل في هذه المسألة .. ولكوني مسئولاً عن الصناعة الاسرائيلية التي تتضرر من الاستيراد كنت حريصا على أن يكون دولار الاستيراد أكثر غلوا .. ولكنني وصلت الى حل وسط في نهاية الأمر مع وزير المالية .. واود أن أذكر أن ضريبة الاستيراد التي خفضت بنسبة ٨٪ كانت تعتبر اتفاقا من أجل ضرورة ضريبة الدخل وأما الضريبة الجديدة على العملات الأجنبية ولا تعتبر من أجل ضرورة ضريبة الدخل .. ولذلك فإن الفجوة بيني وبين وزير المالية كانت حول نصف في المائة ولذلك تنازلت في هذه المسألة .

س - كيف تبدو لك ظاهرة ان رجال الصناعة وكذلك رئيسهم قد تنازلوا عن الانتاج وتحولوا الى مستوردين ؟
ج - هذا من بين التصرفات المرفوضة في مجتمعنا .. فكل واحد يبحث لنفسه عن الطريق السهل .. ففي الاستيراد لن تكون هناك أية مخاطرة وعلى الأقل على المدى القصير .. فالآن من السهل ان تصبح مستوردا .. ولكن هذه حياة وقتية وأنا أحذر رجال الصناعة والصناعيين الذين تحولوا الى مستوردين بأنه مع تغيير الظروف فسوف يخسرون كما حدث منذ عدة أشهر وخسر الصناعيون الذين فضلوا استثمار أموالهم في البورصة على استثمارها في الانتاج .. فالصناعة تعتبر بمثابة حياة أبدية خالدة .. انظر حولك الى المائتي مليونير في اسرائيل وأنا اتحدث عن المليونيرات بالمفهوم الدولارى مثل موشكيتس ولوئتمان وبجرانو ومجموعة ديسكونت وكور .. كيف اصبحوا اغنياء .. من الصناعة أم من الاستيراد ؟

(٨) الحكومة ومشكلات التمويل

هارتس ١٩٨٣/٧/٢٩

يناقش المقال المازق الذى تتعرض له الحكومة الاسرائيلية بشأن تمويل بقاء جيشها في لبنان والزيادة في مرتبات الاطباء وضمان سعر الصرف ، وهو يعرض للوسائل التى يمكن للحكومة ان توفر بها ذلك التمويل وهى تتحدد في فرض ضرائب جديدة او إجراء تخفيض في الميزانية ، والكاتب يناقش تفصيلا السبلات الكامنة وراء كل من هذه الوسائل .

ترجمة : يوسف سعيد خلة

بتخطيط رؤساء وزارة الخزانة في كيفية تمويل النفقات الضخمة التى ستنتج عن استمرار بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في لبنان ، ومن رفع زيادة الأجور للأطباء ومن زيادة مدفوعات ضمان سعر الصرف . أن كل هذه النفقات التى تقدر بحوالى ٣٥ - ٤٠ مليار شيكل ليست مدرجة في ميزانية الدولة وستضطر وزارة الخزانة الى أن نجد لها غطاء سواء عن طريق فرض ضرائب أو عن طريق تخفيض في الميزانية ، لأجل منع طبع كميات كبيرة من النقود الأمر الذى يزيد عن معدل التضخم .
وفي وزارة الخزانة اثرت أخيرا مقترحات لفرض رسوم طبية وتعليمية الى جانب زيادة الضريبة الموحدة ، لأجل تمويل زيادة أجور الأطباء وتنفيذ توصيات تقرير عتسيونى ، حوالى ١٨ مليار شيكل الذى يبلغ ضعف زيادة أجور الأطباء مطلوب لأجل تمويل بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في لبنان . لقد سبق أن اقترح وزير الخزانة تغطية هذه النفقات عن طريق فرض ضريبة على الحسابات الجارية . في خلال ذلك تراجعت وزارة الخزانة عن اقتراحها ويحتمل أنه قد يثار مرة أخرى بمعرفة وزير خزانة آخر ، تؤيده وزارة الخزانة ويبدو أن هذا الاقتراح يهدف الى زيادة عبء ضريبة السفر الى الخارج ، واذا ما اثارها أحد الوزراء فستؤيده وزارة الخزانة .

الضريبة ستزيد من جدول غلاء الاسعار :
وقد حذرت بعض الشخصيات المسئولة في وزارة الخزانة من فرض ضرائب جديدة لأن الانفاق المالى المرتبط بها سيكون في نهاية الأمر أكبر من الإيرادات التى تدخل لصندوق الدولة . وذكرت هذه المصادر أن هذه الضرائب ستسبب ارتفاعا في جدول الاسعار الذى سيزيد من نفقات الحكومة لضمان سعر الصرف ، ودفع علاوة الغلاء والدعم وديون الحكومة في الداخل . أن هذه النفقات الإضافية التى ستحدث بعد زيادة جدول الاسعار ستكون في معظم الأحوال أكبر من الإيرادات الإضافية الناجمة عن زيادة الضرائب الجديدة وتجعلها غير مجدية .

وقد أجروا في وزارة الخزانة حسابات فوجدوا أن كل زيادة في جدول الأسعار بنسبة ١٪ تسبب للحكومة نفقات تصل إلى ٦,٥ مليار شيكل. فعلى سبيل المثال وجدوا أن زيادة ضريبة القيمة المضافة تسبب خسارة لصندوق الدولة بعد سبعة أشهر. وعندما زادت الهيئات البلدية الضرائب بنسبة ١٤٠٪ في أول أبريل هذا العام أدى ذلك إلى زيادة جدول غلاء المعيشة بنسبة ١,٥٦٪. لقد حققت الهيئات المحلية زيادة دخل بمقدار ٥٠ مليون دولار، ولكنها سببت للحكومة زيادة النفقات إلى خمسة أضعاف هذا المبلغ.

وفي وزارة الخزانة يفضلون تغطية النفقات الإضافية في الميزانية عن طريق تخفيض بنود أخرى في الميزانية، ولكن يشك إذا كان في الإمكان الحصول على موافقة الوزراء لتخفيض عشرات المليارات من الشيكلات في ميزانيات وزاراتهم، لأنه قبل حوالي ثلاثة أشهر لم تستطع وزارة الخزانة تحقيق تخفيض ٢ مليار شيكل لتمويل قانون العائلات كثيرة الأولاد.

وفي خلال ذلك تقوم وزارة الخزانة بكبح جماح الميزانيات الحالية، حيث نجد أن المحاسب العام يؤجل دفع النفقات الجارية للوزارات وفي شهر يونيو سمح للوزارات بنسبة ٥,٦٪ من ميزانياتها بدلا من ٦,٧٪ كما خطط في أول الأمر، ونتيجة لذلك سيقل هذا الشهر التدفق المالي للحكومة ويقدر أن لن يزداد عن ٢ مليار شيكل مقابل تدفق ١١ مليار شيكل في الشهر الماضي.

(٩) حديث مع مدير عام وزارة المالية

معاريف ١٩٨٣ / ١ / ٧

أجرى الحديث دوف جولشتين

يبدأ ذلك الحديث بقضية التفاوض بين وزارة المالية والهستدروت حول إتفاقية الأجور وعلاوة غلاء المعيشة، ثم ينتقل إلى مناقشة ظاهرة زيادة الاستهلاك الفردي في عام ١٩٨٢، ومن ذلك تطرح الأزمة الاقتصادية بجوانبها المختلفة نفسها على الحديث فيكون التعرض لقضايا التصدير وسعر صرف العملة الإسرائيلية والنظام الضريبي وديون إسرائيل للخارج وغيرها من القضايا التي تؤرق الاقتصاد الإسرائيلي.

ترجمة: يحيى محمد عبد الله

س: هل علاوة الغلاء الجديدة طبقا للحساب الجديد والمختلف في أساسه عن الطريقة الحالية في صالح أم في غير صالح العمال؟

لم يكن البروفيسور «عزرا سادان» مدير عام وزارة المالية على استعداد صباح أمس للإجابة عن هذا السؤال. وقد ذهبت إليه في وقت غير ملائم: فقد كان يعتقد أن إتفاقية علاوة غلاء المعيشة سوف توقع مساء أمس، ولذلك كان حريصا على ألا يكشف عن تفاصيل هذه الإتفاقية قبل الأوان خشية أن يتعثر توقيع هذه الإتفاقية الجديدة والمفاجئة.

لم يتبق لي إذن أن أقول في هذا الصدد إلا: وصمت «عزرا سادان» - فحمنت طبقا للشواهد المختلفة: أن علاوة غلاء المعيشة الجديدة من وجهة نظر العامل في الدولة ستكون أقل حسنا من العلاوة الحالية. فإذا كان أجر العامل في سنة ١٩٨٢ قد تأكل بنسبة ما بين ٢ - ٦٪ فإن الطريقة الجديدة سوف تؤدي إلى تأكل في أجر العامل على الأقل بنفس النسبة إن لم يكن أكثر منها.

والآن، وعلى هذا الأساس، من المنطقي أن نستوضح مع البروفيسور «عزرا سادان» جوهر المفاوضات مع سكرتير عام الهستدروت السيد «يسرائيل كيسار».

س: هل تبلورت بينكما علاقات قرب/علاقات من التفاهم؟

ج: نعم نعم بالطبع. والتفاهم على أساس الإتفاق المتبادل من أنه لا ينبغي أن يزيد الأجر الحقيقي (الفعل) للعامل خلال السنة القادمة. فكلانا يخشى حدوث البطالة. وكلانا يعرف أن الزيادة الفعلية في

الأجر معناها البطالة . وكلانا - بالطبع باسم المؤسسات التي نعمل بها ، وزارة المالية والهستدروت - ملتزمان بمنع حدوث البطالة . وهذا هو الأساس . وإلى ذلك يمكن أن أضيف : بأن الاتفاق بين الهستدروت وبين وزارة المالية أكبر بكثير مما يراه الشعب وأكبر بكثير مما يعرفه :

ضد الدخول في صراع مع الهستدروت

س : لقد طالبت الهستدروت بعلاوة أجر تبلغ ١٢٪ . وقد أترحت وزارة المالية ٩٪ فقط . وفي نهاية الأمر توصلتما إلى « حل وسط » بواقع ١٢٪ / كما طالبت الهستدروت . فقد طالبت بربط المفاوضات وقصرها على اتفاقية الأجور وعلى علاوة غلاء المعيشة وأوضحتم أن الأمر يتعلق بشيء واحد ، ولكن الهستدروت طالبت بالفضل بين الموضوعين . وقد حدث ذلك بالفعل ، فلماذا إذن كان الصراع ، والاضرابات وعناء الشعب ؟ ج : لو أنني « محدث » ضيق الأفق لأجبتك على هذا السؤال كما يلي : « غير صحيح ! لقد ضحكنا عليهم ! » ولكنني أقول لك بأنني لن أتصرف كذلك . ولن يعزبني والشئ الأخير الذي أريد عمله وهو الدخول في نطاق متبادل مع الهستدروت أمر لا لزوم له . فلقد كانت لهذا مفاوضات صعبة على صعيدين متضادين ، شق من هذه المفاوضات وهو الخاص باتفاقية الأجور قد أنتهى ، الشق الثاني وهو ما يتعلق باتفاقية - علاوة غلاء المعيشة الجديدة فسوف تنتهى المفاوضات حوله في القريب . أستطيع القول لك : كل ما أردنا تحقيقه - حققناه . فانا مقتنع بأن اتفاقية علاوة غلاء المعيشة الجديدة سوف تلبى كل تطلعاتنا وتوقعاتنا دون التسبب في حدوث أضرار للعمال أو المساس بالهستدروت .

التعديل في التسوية الخاصة بعلاوة الغلاء

س : ليس صحيحا أنكم تنازلتم للهستدروت بعد المفاوضات الصعبة ؟ ج . عندما أقتنعنا بأن للهستدروت موقفا إيجابيا بشأن موضوع علاوة غلاء المعيشة وبأن الاتفاق في هذا الشأن سيكون إيجابيا فإن مسألة جدول أعمال النقاش والتوقيع على الاتفاق تحولت إلى مسألة كرامة فقط ولم تعد لها أهمية في نظرنا . ويذكر أن النقابات المهنية لم تستهل المفاوضات بطلب ١٢٪ بل طالبوا بأكثر من ذلك . فقد أوضحت لممثلي الهستدروت طيلة المفاوضات بأننا إذا أبقينا على الاتفاقية القديمة لعلاوة غلاء المعيشة فإن أعلى نسبة تستطيع دفعها كإضافة للأجور سوف تتراوح بين ٦ - ٨٪ . وفي مرحلة معينة من المفاوضات ذكرت رقم ٩٪ . ولكنني أستطرد قائلاً بأنه إذا ظهرت في الأفق إمكانية لتعديل علاوة غلاء المعيشة عن الشكل الذي نرتضيه نحن فسأكون مستعداً للوصول إلى إضافة في الأجر بواقع ١٢٪ . وعندما لاح هذا الاتجاه في الأفق لم ندقق في مسائل الكرامة . ووقعنا على اتفاقية الأجور تطلعا للوصول إلى اتفاق حول علاوة غلاء المعيشة الذي جعل في الامكان توافر نسبة عالية جداً لاتفاقية الأجور . س - يبدو واضحاً من كلامك أن اتفاقية علاوة غلاء المعيشة الجديدة ستكون أقل إفادة بالنسبة للعامل من الاتفاقية التي كانت متبعة حتى الآن . فهل ذلك صحيح ؟ ج . كيف فسرت ذلك ؟ إنني لم أقل لك شيئاً ولن أخبرك بشيء عن الاتفاقية الجديدة س . إن ذلك يبدو واضحاً حيث أنه لو كانت الاتفاقية الحالية لعلاوة غلاء المعيشة تحافظ على مستواها لم تكن لتوافق إلا على علاوة أجر بواقع ٩٪ . وعلى حد أقوالك فقد وافقت على ١٢٪ . تطلعا لأن تعوض اتفاقية علاوة الغلاء وزارة المالية . ولذلك فإن الاتفاقية الجديدة مضطرة لأن تكون أقل فائدة من الاتفاقية الحالية بالنسبة للعامل . اليس كذلك ؟

ج . لا . ليس هذا هو الوضع . نعم سنضطر اليوم إلى البت بشأن إحدى الصيغتين المحتملتين لعلاوة غلاء المعيشة ، ولكن كلتا الصيغتين وبدون تفرقة لهما ميزة مشتركة : وهى ربط علاوة غلاء المعيشة من ناحية الوقت بالغلاء . فإذا زادت نسبة التضخم فلن يكون هناك تخلف في علاوة الغلاء في مواجهة الغلاء من ناحية الوقت . في هذه الحالة فإن العامل « يربح » . فهو سيحصل على علاوة غلاء المعيشة في الوقت المحدد ، وكما نعرف فإن الوقت وزناً كبيراً في لعبة التضخم . في مقابل ذلك / إذا إنخفضت الأسعار / فإن المواءمة التي تمت بصورة سريعة تمنع ظاهرة تعويض الفائض . وفي هذه الحالة فإن صاحب العمل « يربح » . وذلك في صالح العامل وصاحب العمل أيضاً .

س . هل معنى ذلك أنه ستدفع علاوة غلاء واحدة في الشهر ؟

ج . لا أستطيع الإجابة .

س . هل سيدفعون كما هو متبع حتى الآن مرة كل ثلاثة أشهر ولكن على أساس حساب مختلف ؟

ج . لا أستطيع الاجابة .

عام غير حسن ولكن ليس بالسيء

س . لو سمحت لي ، وطبقا للاحصاءات أن أضع أمامك صورة لوضع الاقتصاد الاسرائيلي في نهاية سنة ١٩٨٢ : جمود في الازدهار الاقتصادي للمرة الاولى منذ تسعة عشر عاما . زيادة بواقع مليار دولار في ميزان المدفوعات الجارى . زيادة حوالى ثلاثة مليارات دولار في الديون الخارجية لاسرائيل . انخفاض بنسبة ٥ ٪ في التصدير ، هبوط ملحوظ في السياحة . انخفاض بنسبة ٢,٥ ٪ في الاجر الفعلي (٦ ٪ في الخدمات العامة)

في مقابل هذه الصورة القاتمة بكل عناصرها السلبية حدثت زيادة بنسبة ٧ ٪ في الاستهلاك الشخصى . وهذا بالارقام هو المظهر القاطع لدولة فقيرة ومواطنين أثرياء . هل تتفضل وتوضح لي كيف يحدث ذلك ، وكيف يكون الوضع سيئا بالنسبة للدولة وحسنا بالنسبة للأفراد ؟

ج . إنك في آن واحد تسأل عن مجموعة من الأمور وتربط بينها ربطا واحدا . حسنا . سوف أذكر لك ماقيلته وقت أن نشرت هذه الاحصاءات : بالمقارنة الى سنوات سابقة كانت سنة ١٩٨٢ غير حسنة . ولكن بالنظر الى الأسباب الموضوعية - فقد كانت تلك السنة غير سيئة على الاطلاق - ففي العالم الغربى ونتيجة لذلك في العالم كله تسود حالات أزمة تتمثل في انخفاض الانتاج الصناعى حتى ٢٠ ٪ « وهناك بعض الدول وصلت فيها النسبة الى حوالى ٣٣ ٪ ! » والظاهرة المصاحبة لذلك هى البطالة بنسبة ١٠ حتى ١٥ ٪ . كما أن الطلب في الدول الغربية في حالة منخفضة وحقيقة إننا تماسكنا بدون أن يكون هناك انخفاض في الانتاج لضرب من النجاح غير العادى .

أما تجميد التصدير « باستثناء الماس » فإنه إنجاز فذ . وأستطيع فقط أن أصلى مع العالم حتى تمر هذه الأزمة في أسرع وقت . ومن المفهوم أنه من المؤسف جدا أن يكون التحرك ببطء في أيامنا هذه إنجازا هاما . ولكن وسط هذه الظروف حيث الانتاج لدينا لم ينخفض والبطالة غير ملموسة فإن تلك ثروات هامة .

لست سعيدا من زيادة الاستهلاك

ولن أخفى إننى غير سعيد من ظاهرة زيادة الاستهلاك كيف حدث ذلك ؟ فهنا شرك في استخدام الاحصاءات فالاحصاء الاجمالى يتم مرة كل عام ، ولكن التطورات الاقتصادية تتسحب لتشمل سنوات عديدة . وزيادة الاستهلاك الشخصى في سنة ١٩٨٢ هى جزء من مسيرة إستمرت سنوات ، وليست حدثا عارضا في سنة ١٩٨٢ - ففي سنة ١٩٨١ حدثت زيادة ملموسة في الأجر الفعلي ، وكان لذلك تأثيره على الاستهلاك أيضا في سنة ١٩٨٢ .

س : هل هناك علاقة بين أرباح البورصة وبين الزيادة في مستوى الاستهلاك الشخصى ؟
ج . هناك علاقة لاشك . ولكن بقدر محدود فقط . أما الذى يؤثر على الاستهلاك الشخصى فهو الدخل الفعلي الجارى . ففي البورصة لا يحقق معظم الجمهور أرباحا . لديه رغبة وإحساس بالشراء مع تغير الأسعار . ولهذا الثراء تأثيره على مستوى الاستهلاك ، ولكن ليس تأثيرا كبيرا .

س : وهل لسوق الأموال السوداء تأثير على زيادة الاستهلاك الشخصى ؟

ج : تعال نتحدث عن الدخل من السوق السوداء والذى لا يمر بالشبكتين الضريبيتين : ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة . ولكن هذه الامكانية أخذت في التقلص بدرجة كبيرة ، ومع إتباع الجمع بين شبكتي الضريبة من الصعب جدا اليوم التنصل من الضريبة .

وفي قطاع العمال هناك ظواهر قليلة جدا من عمليات التنصل . أما في الشركات الكبرى أو المتوسطة أو لدى أصحابها فإن هذه الامكانية لاتكاد تكون قائمة والاحتمال إذن هو أن المشتغلين الصغار غير المسجلين كعاملين صغار ينجحون في التهرب من الضريبة . وذلك ليس له تأثيره على الاستهلاك .

س : لقد أيدت رأى محافظ بنك إسرائيل الدكتور « موشيه مندلباوم » من أن إسرائيل وشبكة الوقوع في أزمة إقتصادية صعبة على غرار دول أوروبا وبعض الدول في القارات الأخرى . فهل ذلك نتيجة « للسياسة الصحيحة » التى سمعنا عن بشرائها في العامين الماضيين من متحدثي وزارة المالية ؟

ج : إننى أتفق مع محافظ بنك إسرائيل في الرأى بأن هناك أزمة بالعالم وأن هذه الأزمة لها مخاطرها ولكن تشخيصي يختلف من ناحية الهدف « وأنا أتحدث عن وسائل معتدلة غير قاسية » فبوسع إسرائيل مع

إتباع الوسائل السليمة أن تنتظر في صبر لازدهار الاقتصاد الغربى دون أن تصيبها الازمات . ولست أقول بأن إسرائيل تستطيع الانتظار الى مالا نهاية . ولكن على مدى سياستها لسنة ١٩٨٣ لدى إسرائيل القدرة على الانتظار في صبر .

س : ما الذى يجب علينا أن نفعله لكي نتحرر من مصائر دول أوروبا والدول الأخرى ؟
ج : علينا أن نحافظ لإسرائيل على موقع الانطلاق والقدرة على زيادة التصدير في الوقت الذى يبدأ فيه الاقتصاد الغربى في الانتعاش . وذلك يستوجب الاستثمارات في مجالات البحوث والتطوير ، وذلك يعنى أيضا الانتظام في مجال الاستثمارات الاقتصادية ، ذلك يعنى العمل في قطاع التصدير والانتاج حتى يتسنى تخفيف حدة الخطوات الاقتصادية السائدة وتعميق مشاريع ضمان السعر للمصدرين . كما أن ذلك يستوجب عدم رفع الأجر الفعلى والاستمرار في بذل الجهود من أجل تقليص فوائض الطلب في ميزانيات الحكومة .

س : أليس في نيتكم إدخال تعديلات على النظام الضريبي ؟
ج : هناك تعديلات مرضية ومعقولة ، ولكن لا يمكن الوصول إليها طرفة واحدة . فالجميع يرى ضرورة في خفض قيمة الضريبة على تكاليف العمل . وذلك من شأنه أن يؤثر على العمال وعلى أصحاب العمل أيضا بصورة طيبة .

س : في عام ١٩٨٢ إرتفعت قيمة « الشيكال » بنسبة كبيرة بالمقارنة الى « سلة النقد » وبالمقارنة الى الدولار . وكل ذلك من أجل مكافحة التضخم ، ولكن كم من الوقت تعتقد يستطيع خلاله المصدرون ممارسة أعمالهم بمثل هذه الشروط ؟

ج : إن الخلافات في الرأى تتركز في مسألة ما إذا كان « الشيكال » يضاف بصورة فعلية بنسبة ٢٪ أو بنسبة ٣٪ وهذه هى الفجوة . فأرباب الصناعات والمصدرون لا يتحملون وجود هذه الفجوة . فهم يحصلون على ضمان بالسعر . وسياسة الحكومة الاسرائيلية المعلنة خلال السنوات الثلاث الماضية هى عدم إخضاع التصدير لهزات سعر الصرف .

س : وهل يحدث ذلك أيضا بالنسبة للعملة الأجنبية ؟
ج : هنا توجد مشكلة خطيرة : فقد طرأ إنخفاض كبير جدا على العملات الأجنبية بالمقارنة بالدولار ولذلك فإن المصدر الاسرائيلي الذى يصدر لدول أوروبا أو الى الأقطار التى تتعامل بالعملات الأجنبية والذى يستورد مواد خام وخصوصا الوقود من المناطق التى تتعامل بالدولار . وضعه صعب . وليس أمام الحكومة الاسرائيلية أية إمكانية للدفاع عن نفسها حيال هذا الوضع .

س : ولكن معظم التصدير الاسرائيلي - حوالى ٦٠٪ يذهب الى أوروبا ..
ج : نعم ، ذلك صحيح . ولكن ليس لدى الحكومة أى إمكانية للدفاع عن نفسها في مواجهة إنخفاض قيمة العملات الأوروبية بالمقارنة الى الدولار .

س : هل ذلك إهداء مقند ، بأن المواطنين يتكالبون على السيارات وأجهزة « الفيديو » والكماليات الأخرى لأنه طبقا لسعر الصرف الخاص بالعمله فإن الاستيراد بالنسبة لإسرائيل أرخص ولأن القوة الشرائية « للشيكال » تجاه المنتجات المستوردة قد زادت ؟

ج : إن إستيراد منتجات جاهزة ضئيل جدا نسبيا لمجموع الاستيراد . وكل الزيادة في الاستيراد من سنة ١٩٨٢ مقارنة بسنة ١٩٨١ - ٥٥ مليون دولار . وذلك ليس له تأثيره على ميزان المدفوعات . ومعظم المواد المستوردة عبارة عن مواد خام ووقود ويتم إستخدامها في الصناعات من أجل التصدير أو من أجل الاستهلاك الذاتى .

س : أليس لديكم نية في تغيير سياسة الاستيراد من أجل الحد منه ؟
ج : لا . إننا مرتبطون باتفاقيات متبادلة رسمية وغير رسمية ، كما أن الدول التى تصدر إليها هى نفسها الدول التى نستورد منها . ولذلك وحتى لا نسبب ضررا للتصدير علينا ألا نغير من سياسة الاستيراد .

س : ربما تغيرون السياسة الخاصة بسعر الصرف ولا تستخدمون تخفيض قيمة « الشيكال » وسيلة لمكافحة التضخم ؟

ج : لا ، فليس هناك أى إتجاه لتغيير السياسة الخاصة بسعر الصرف أو إستخدام مدى التأثير الجزئى للخرانة على أسعار الصرف بطريقة مغايرة للتي هى متبعة حتى يومنا هذا . فسعر الصرف ينبغي

أن يطابق نفسه مع التغيرات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة مع نسب التضخم في إسرائيل وفي خارج إسرائيل .

س : ولكن سعر الصرف في العام الماضي لم يطابق نفسه مع معدل التضخم ؟ .
 جـ : حسنا ، لقد قلت في هذا الشأن بأن الفجوة في المطابقة تتمثل في ٢٪ أو ٣٪ فقط .
 س : في العام القادم سيتعين على إسرائيل أن تدفع حوالي ٢,٥ مليار دولار ديونا ، وإعتمادات معينة وفوائد ، وذلك مبلغ ضخم ، فهل هناك إمكانية أن تصبح إسرائيل مثل البرازيل ومثل المكسيك ومثل بعض الدول الأخرى التي أعلنت عدم قدرتها على دفع ديونها .
 جـ : لا ، لا . ليس هناك خطر مثل هذا . كما أنك تجمع في مبلغ واحد بين موضوعين مختلفين لكل منهما حكمه الخاص به والمختلف عن نظيره . فهناك ديون لقروض طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل تتجدد بصورة منتظمة ليست هناك أى إمكانية وليس هناك أدنى خطر من أن تعلن إسرائيل أنها عاجزة عن دفع التزاماتها المالية . كما أن وضعنا مستقر وراسخ في بنوك العالم .
 ولسوف نفى بكل ما علينا من التزامات .

ثانيا : أوضاع العمالة من الضفة الغربية وغزة في إسرائيل

(١) تزايد عدد أبناء المناطق المحتلة الذين يعملون في إسرائيل
(٢) القوى العاملة من الضفة الغربية وغزة لم تعد رخيصة مثل الماضي

(١) تزايد عدد أبناء المناطق المحتلة الذين يعملون في إسرائيل

دافار ١٩٨٣/٢/٨

بقلم : حاييم بينور

يتعرض المقال لظاهرة تزايد عدد العمال العرب من الأرض المحتلة الذين يعملون بداحل إسرائيل ، ويحاول تفسير أسباب ذلك ، وهو يذكر عددا منها بتلخص و إحجام العمالة اليهودية عن العمل في بعض القطاعات ، بالإضافة الى التزايد السريع في عدد السكان العرب في المناطق المحتلة : وأخيرا تفضيل أصحاب الأعمال للعرب نظرا لعدم تكلفتهم المالية خاصة من ناحية التأمينات والمعاشات . ويختم الكاتب مقالته بالتعرض لنتائج ذلك على المجتمع الاسرائيلي بشكل سلبي .

ترجمة : يوسف سعيد خلة .

قبل عشر سنوات لم يكن هناك أكثر من عامل عربي واحد مقابل أربعة عمال اسرائيليين ، وقبل خمس سنوات كان هناك عامل عربي واحد من سكان المناطق المحتلة أمام ثلاثة عمال اسرائيليين في مصنع واحد . وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فانه بعد بضع سنوات سيكون عمال المناطق المحتلة أغلبية في المصانع الاسرائيلية .

إن زيادة العمالة العربية في اسرائيل نجمت عن عدول عدد كبير من العمال اليهود عن العمل في بعض القطاعات الانتاجية مما أدى الى دخول قوة عمل رخيصة من المناطق الى هذه القطاعات . إن عدد العمال العرب المقيمين خارج حدود اسرائيل والذين يأتون للعمل في اسرائيل أخذ بالازدياد ولكن عددهم غير معروف لأن هناك الافا من العمال يعملون عن طريق الاتصال بأصحاب العمل وليس عن طريق مصلحة العمل . ولكن حسب تقارير مكاتب مصلحة العمل بلغ عدد العمال من المناطق المحتلة في فبراير ١٩٨٢ نحو ٥١,٤٦٢ عامل معظمهم يقومون بأعمال البناء وفي المشروعات الصناعية والزراعية والخدمات . بعد ذلك بشهرين ازداد عددهم الى ٥٢,٣٤٨ عامل . وفي أغسطس من نفس السنة ازداد عدد العمال من المناطق المحتلة الى ٥٥,٢٤٥ عامل وفي ديسمبر ١٩٨٢ عمل في اسرائيل حوالي ٥٩,٧٩٣ عامل عربيا . وفي يناير ١٩٨٣ وصل هذا العدد الى ٦٣,٠٩٩ عامل . ولكن هذه الأرقام لاتشمل آلاف العمال الذين لا يحاولون تسجيل أسمائهم في مكاتب العمل . وإذا أضفنا هؤلاء يمكن القول أن ما لا يقل عن ٧٥,٠٠٠ عامل عربي يعملون حاليا في اسرائيل .

إن إعادة سيناء الى مصر في ١٩٨٠ خلقت نقصا مؤقتا في العمل من المناطق في المشروعات الصناعية في الجنوب

ولكن النقص الذى سبب وقف خطوط انتاج معينة أمكن استكماله بسرعة نسبية من عمال قطاع غزة ومن عمال منطقة الخليل الذين حلوا محل هؤلاء العمال .

فى تقاطع طريق هاشونير وطريق بتياح تكفا فى بنى براق فقط طوابير من العمال منذ الفجر حيث يعرضون أنفسهم للعمل . إن مصلحة العمل قلقة من ظاهرة العمل غير المنظم ولكنها لاتستطيع منعها أو التقليل من حجمها .

ويقول باروخ حكلانى مدير مصلحة العمل أن هناك بضعة آلاف من عمال المناطق لايمكن السيطرة عليهم وادراجهم فى سجل منظم لأنهم يقدمون خدمات ذاتية مثل الجناينية والمقاولين من الباطن . ويصل عدد هؤلاء الى خمسة الاف ومن الصعب أيضا السيطرة على العمال الآخرين الذين هم غير منتظمين لأنه يوجد تعاون بينهم وبين أصحاب العمل والقليل منهم يعملون فى الزراعة . إن الطرفين يرغبان فى إخفاء أرباحهم للتهرب من دفع ضريبة حقيقية . إن صاحب العمل لايرغب فى أن يحول لمصلحة العمل الفروق بسبب الأجازات والمعاشات وماشابه ذلك ، وأما العامل فإنه يستطيع بذلك زيادة صافى أجره .

ماهى الأسباب التى أدت الى هذه الزيادة الكبيرة فى عدد العمال العرب المقيمين فى المناطق المحتلة والذين يأتون كل صباح للبحث عن رزقهم فى إسرائيل ؟ إن العمال اليهود وخاصة الشباب ليسوا على استعداد للعمل فى مصانع المواد الغذائية أو النسيج أو المعادن أو فى البناء أو فى الزراعة . إن العامل العربى هو أقل دلالا إنه على استعداد للعمل فى أى مجال بأجر متواضع ويعمل ورديات .

وهناك سبب آخر لزيادة عمال المناطق وهو الزيادة الطبيعية السريعة نسبيا لهؤلاء السكان . وهكذا ازداد عدد العمال العرب وهم يكونون غالبية فى عشرات من دور التعبئة فى حدائق الموالج وفى المناطق الزراعية وفى مئات الجراجات ، وفى محطات البنزين وعمليات رصف الطرق . فى المشروعات الصناعية غير العلمية تتراوح نسبتهم ما بين ثلث الى نصف عدد العمال . فى أماكن البناء يعتبر عرب المناطق المحتلة أغلبية كبيرة بين المستوى التنفيذى وليس الادارى ، ويأتى من المناطق حوالى ٢٧,٠٠٠ عامل من بين ٦٩,٠٠٠ عامل أى حوالى ٤٠٪ . ان العامل من المناطق يتمتع بنفس شروط العمل التى يتمتع بها زميله الاسرائيلى نظرا لأن اتفاقية العمل تسرى على الطرفين .

إن مبدأ المساواة فى إجمالى الأجر وصافى الأجر حدد بقرار الحكومة الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٧٠ لأجل أن لا يحدث اغراء لدى أصحاب العمل لتفضيل عمال من المناطق الذين تكلفتهم أرخص من تكلفة العمال اليهود . ولكن فى الواقع تختلف الأمور لأن عامل المناطق يوضع فى الدرجات المنخفضة فى سلم الأجور . كما أن قوة مساومته تجاه صاحب العمل ، محدودة أكثر من قوة مساومة اليهودى .

إن عامل المناطق يوضع بصورة عامة فى درجات ثابتة فى مكان العمل الموجود داخل اسرائيل . والسبب فى هذا ليس التنكر الى العمل ولكن لاعتبار سياسى أساسا وهو منع انطباع بضرورة ضم المناطق بسكانها . وفى نطاق التأمين القومى يتمتع العاملون والعمال من المناطق بالتأمين ضد اصابات العمل وتأمين الأمهات وتأمين ضد إفلاس صاحب العمل .

ولكن مع ذلك لا يحق لهم التمتع بباقى أنواع التأمين مثل تأمين البطالة الشتوية ، العائلات كثيرة الأولاد ، كبار السن ... وبالإضافة الى ذلك فإن العامل العربى من المناطق الذى يستقيل من عمله يخسر عندما يحصل على تعويض الاستقالة لأن المبلغ يحدد طبقا لمركزه كعامل يومية وليس كعامل بأجر شهري . ان الزيادة المستمرة فى تيار سكان المناطق الذين يصلون للعمل فى اسرائيل هى عملية ايجابية من وجهة سياسية . ان حالة وجود عمالة زائدة بين سكان المناطق المحتلة أفضل من حالة وجود البطالة التى تؤدى الى التوتر والانضمام الى المنظمات المتطرفة .

ولكن تتوقع مصلحة العمل الاسرائيلية حدوث بطالة فى الاقتصاد الاسرائيلى ولهذا فإنه من المناسب وضع حاجز من لانتشار قوة العمل من المناطق على قطاعات الصناعة والبناء والزراعة ... وما من شك فى أن زيادة البطالة فى اسرائيل ستخلق بين الشباب الاسرائيلى حافزا للتحويل الى العمل فى قطاعات الانتاج التى حتى الآن لم تلق رغبتهم فى العمل بها . ولهذا السبب يتبغى تنظيم تيار طالبى العمل من المناطق المحتلة كما يجب تشجيع الشباب اليهود للتحويل الى قطاعات الانتاج من أجل منع اغراق المصانع الاسرائيلية بقوة عمل رخيصة من المناطق المحتلة ، وإضعاف اعتماد الاقتصاد الاسرائيلى على أيد ليست يهودية الأمر الذى يعتبر خطيرا من الوجهة الاجتماعية .

(٢) القوى العاملة من الضفة الغربية وغزة لم تعد رخيصة مثل الماضي

معاريف ١ / ٤ / ١٩٨٣
بقلم : ابراهيم روتم

يناقش المقال وضع القوى العاملة العربية التي تأتي الى داخل اسرائيل من الضفة الغربية وغزة في ضوء وصولها الى حوالي ٦ ٪ من اجمالي القوى العاملة في اسرائيل ومايسميه بسيطرتها على بعض المجالات مثل الخدمات والبناء وبشكل اضعف الصناعة . ويناقش الكاتب مدى التطور الذي حدث في مجال هذه القوى العاملة واحتياج الاقتصاد الاسرائيلي لها خاصة في ظل ارتفاع اجورها التدريجي .

ترجمة : عادل مصطفى محمود

منذ عدة أيام أنهت لجنة من قبل منظمة العمل الدولية زيارتها لاسرائيل ، حيث أرادت أن تعلم ظروف عمل مواطني الأراضي المحتلة والجولان في حدود « الخط الأخضر » . ان مثل هذه اللجان تجتاح اسرائيل منذ عام ١٩٧٨ . قدمت اللجنة التي زارت اسرائيل في العام الماضي تقريراً خطيراً لادارة منظمة العمل الدولية . يقول مدير عام خدمة العمل باروخ حقلاني : « لقد سببت اللجنة لنا عبئاً كبيراً حيث وصفت عمل العاملين في الأراضي المحتلة بأنه عمل قهري عديم الرجا » .

ويقول عضو ادارة منظمة العمل الدولية جددون بن يسرائيل ، من اللجنة المركزية للمستدبرين جددون بن يسرائيل « أنني أمل - قبل محادثاتي مع أعضاء اللجنة - أن يكون التقرير هذه المرة متزناً » .. وهذا هو نفس اعتقاد مستشار وزير العمل لشئون تشغيل عمال الأراضي المحتلة في اسرائيل . ينتقل يومياً ٧٥ ألف من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل داخل حدود اسرائيل . لم تعد هذه القوى العاملة رخيصة مثلما كان الأمر في الماضي . إن الاطارات والمبادئ التي تبلورت بمرور الوقت ، وضعت أسساً لأعمال عرب الأراضي المحتلة . على الرغم من ذلك ، مازالت المشاكل كثيرة ، ولم تحل بعد النزاعات بين الهيئات ، وهناك تساؤلات مازالت معلقة بدون إجابة .

منها مثلاً ، مسألة استخدام أموال الفروق للعاملين المنتظمين بواسطة الحكومة أو مشكلة الأمن في سكني العاملين في اسرائيل .. والتي تسببت أكثر من مرة في حوادث مفزعة ، ناهيك عن المشكلة الأمنية ، أو مسألة « الرؤساء » و « أسواق العبيد » أو تشغيل الصغار .

● يظهر الاستقرار : يقول باروخ حقلاني مدير عام خدمة التشغيل : « أن المبدأ الذي يحدد تشغيل عمال الأراضي المحتلة في حدود « الخط الأخضر » هو قرار حكومة اسرائيل الذي صدر في اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي يؤمن تطبيق حقوق أجورهم ، والظروف الاجتماعية ، وطرق الترخيص وتحديد الاطار للحد العددي لهؤلاء العاملين » .

لقد حدد القرار الأخير أن يكون الاجار هو ٤٠ ألف عامل . ان الرقم الرسمي للذين يعملون يصل فعلاً الى ٥٠ ألفاً ، بالإضافة الى ٢٥ ألفاً آخرين غير منتظمين .

إن سوق العمل الاسرائيلي يحتاج الى المزيد من العاملين من الأراضي المحتلة ، وإن كان مدير عام خدمة التشغيل يعتقد أن في الفترة الأخيرة يبدو استقرار في عدد المشتغلين . يبدو التخفيض في عدد العاملين الذين من خارج « الخط الأخضر » في بعض شركات البناء ، وعودة العمال اليهود الى مجال أعمال البناء . يقول شلومو أمير : « أنني لست قلقاً من البطالة لدينا ، والاستغناء عن مواطني الأراضي المحتلة ، من الاقتصاد الاسرائيلي مشبع بالأيدي العاملة » . إن أساس القرار الذي صدر في حينه وهو أن يتاح لهم ، كان الهدف من ذلك هو منع حالة الضغط ، التي قد تنفجر يوماً ما وازدياد شكل كامل من العمل غير المنتظم » .

وصدر قرار آخر بأن يتمتع العمال في اسرائيل بالمساواة في الحقوق . يقوم صاحب العمل بدفع نفقات العمل للعامل من الأراضي المحتلة مثلما يدفع للعامل الاسرائيلي .. وقد خصص هذا المبدأ ليمنع أصحاب العمل من تشغيل العرب غير الاسرائيليين بشروط بخسة والحيلولة دون ظهور وضع ظالم أو شعور العامل من الأراضي المحتلة بالظلم بالنسبة لقريته الاسرائيلي .

● ينامون في منازلهم .

« ان الذين يعملون في عمل منتظم غير ملتزمين بقبول كل العمل الذي يعرض عليهم . لقد نجحنا في المبدأ أن نخلق وضعاً يحول دون ظهور ظواهر سلبية تصحب العمال الأجانب في بعض الأماكن من العالم ، مثل التوتر الذي في ألمانيا بالنسبة للعمال الأتراك وفي الولايات المتحدة بالنسبة للمكسيكيين » . ويشير مستشار وزير العمل الى انجاز آخر - حيث أن حوالي ٩٠ ٪ من العمال يعودون الى منازلهم ولا ينامون في اسرائيل . هكذا لا تظهر احياء عمالية ، ومهما كان حجم وجود هذه الظاهرة إلا أنها هامشية ، كذلك فإن اجمالي العمال من الأراضي المحتلة يمثل ٥ - ٦ ٪ من القوة العاملة في اسرائيل . « طبعاً ، يجب أن نؤكد أن هذه النسبة لن تزداد . هناك بعض المجالات - خاصة البناء والزراعة والخدمات - تكون القوى العاملة فيها كلها معظمها من رجال الأراضي المحتلة » .

وتدل المعلومات الحديثة في قسم الأبحاث والعلوم في خدمة التشغيل على أن فرع البناء يضم حالياً أكثر من ١٩ ألف عامل مقابل ١٤ ألف في عام ١٩٧٨ ، منهم ما يقرب من خمسة آلاف يعملون في مجال البناء في منطقة القدس وأكثر من ٥٦٠٠ شخص في منطقة تل أبيب وجوش دان ، وأكثر من ٢٠٠٠ في حيفا ، وأكثر من ٨٠٠ في إيلات ، والفين في النقب والباقي في الشمال وفي الشارون .

كذلك عدد العاملين من الأراضي المحتلة كبير في مجال الزراعة ، خاصة العاملات ، ويصل الى خمسة آلاف ، معظمهم في وسط البلاد وفي المقابل ، في الصناعة فإن عدد العاملين من الأراضي المحتلة في ارتفاع مستمر ، عاملين وعاملات ، في مصانع الأغذية والنسيج بزيادة عددهم على ٢١ ألف ، أغلبهم (أكثر من عشرة آلاف) في تل أبيب وجوش دان .

● يسيطرون على المجالات :

لقد « سيطر » أيضاً عمال الأراضي المحتلة على مجال الخدمات خاصة في الفنادق والضيافة ، والمطاعم ، والنظافة ، ويصل عددهم في هذا المجال الآن أكثر من عشرة آلاف ، أغلبهم من النساء . إن عدد النساء من الأراضي المحتلة في جميع مجالات العمل في اسرائيل لا يزيد عن ثلاثة آلاف . وقد أصبح لعمالهن تأثير - ليس فقط على مجال العمالة في اسرائيل ، بل أيضاً على شكل الحياة في الأراضي المحتلة . إن هذه المعلومات تسري فقط على العمل المنتظم ، أي على العمال المسجلين في مكاتب العمل ، في الوقت الذي في مجالات البناء والخدمات بل والصناعة ، توجد آلاف عديدة من العمال غير المنتظمين . يمكن تجنيد هؤلاء في « الأسواق » التي ازدهرت في ضواحي المدن بأنحاء البلاد - إن الأسواق ، التي تسمى في أوساط العامة « بأسواق العبيد » هي الجانب القبيح الذي نضطر لأن نواجهه ، ولاننجح تماماً - هكذا يقول باروخ حقلاني .

ان العمال غير المنتظمين لم تعد أجرتهم اليوم رخيصة عن المنتظمين . الفارق يكمن فقط في المبالغ التي تصل الى جيوبهم . إن العمال من الأراضي المحتلة يعرفون جيداً ماهو الأجر الذي يدفع حالياً في الاقتصاد . إن هؤلاء وأولئك يطالبون بأجر متساو ، إلا أن أجر العاملين غير المنتظمين يدفع كاملاً .. بدون خصم الاستقطاعات الاجتماعية وضريبة النقابة وبقية الخصومات التي تحصلها الحكومة ، بينما يتم خصم هذه الاستقطاعات من رواتبهم .

ان طرق وصول العمال متشابهة . ان الذين لا يقطنون في حدود « الخط الأخضر » ، أغلبهم في حالة من السرية ، بواسطة سائقي ناقلات ، أو النقل العام الذي يعمل منتظماً بين الأراضي المحتلة وبين اسرائيل تقوم شركات نقل كبرى بالعمل في نقل هؤلاء مقابل رسوم باهظة . يحدث أحياناً أن العامل غير المنتظم لا يجد عملاً في نفس اليوم ، يضطر للعودة من حيث جاء وأن يدفع من جيبه الخاص رسوم الانتقال ، والأمر ليس كذلك بالنسبة للعامل المنتظم الذي يقوم صاحب العمل بتمويل انتقالاته في أغلب الأحيان .

● صراع « الرؤساء » .

تتم عملية تشغيل العامل المنتظم بواسطة ضباط العمالة في الادارة العسكرية وبواسطة مكاتب تشغيل في المناطق . يقول باروخ حقلاني : « فعلاً ، جميع مواطني الأراضي المحتلة الذين يحضرون للعمل عندنا هم

بمتابعة عمال اجانب ، يستلزم تشغيلهم الحصول على موافقة خاصة طبقا للقانون الاسرائيلي لتشغيل الاجانب . قمنا بحل هذه المشكلة عن طريق اعطاء تصريح عام من وزير الداخلية في حينه ، يتيح لجميع مواطني الاراضي المحتلة ، الذين يحملون بطاقات من الادارة العسكرية العمل في اسرائيل . يقوم كل صاحب عمل ، وصاحب مزرعة أو مقاول مبانى بالبحث عن عمال ، والذي يعمل في اطار القانون ، بالتوجه الى خدمة التشغيل في منطقة سكنه ويطلب تزويده بالعمال المطلوبين . من ناحية خدمة التشغيل ، اذا لم يكن لدى موظف التشغيل طلبات من عمال اسرائيليين « يهودا أو عربا » يحاول العثور على العمال المطلوبين من المدن القريبة ، وبعد ذلك ، وفقا للوائح الداخلية ، يقوم بالتوجه الى ضباط التشغيل في الضفة الغربية ، أو قطاع غزة ، وفقا لاقترب المكان جغرافيا . يقوم ضابط فرع التشغيل الذي يحصل على طلب خدمة التشغيل الاسرائيلية ، الى خدمة التشغيل المحلية في احدى المدن أو البلديات في المناطق المحتلة ويطلب تزويده بالعمال المطلوبين .

● توقف الميكنة .

يقول باروخ حقلاني : « وهنا تثار احدى المشاكل الاساسية ، التي تصاحب منذ سنوات نشاط خدمة التشغيل الاسرائيلية في كل مايتصل بالتشغيل المنتظم لعمال الاراضي المحتلة في اسرائيل . يدور في الاراضي المحتلة صراع كبير بين « الرؤساء » وبين خدمة التشغيل حول القوى البشرية الموجودة . وينبع هذا من السلطة القبلية والتقليد العريق . لقد نجحنا ببطء في جهودنا من اجل التقليل من ابعاد الظاهرة ، وان لم يكن القضاء عليها تماما . يقوم الرؤساء بتزويد خدمة التشغيل المحلية بالعمال ، وفي بعض الاحوال يطلب ضابط الادارة العسكرية مباشرة من « الرئيس » ، الذي يقوم بجمع مجموعات من العمال ، اغلبيهم أبناء اسرة واحدة ، رجال ونساء وايضا اطفال .

« مسموح داخل الاراضي المحتلة تشغيل الاولاد في سن الرابعة عشرة . وفي اسرائيل يكون سن التشغيل هو سبع عشرة سنة ، إلا ان هذا الرئيس يقوم بارسال العمال غير المنتظمين وكذلك الاولاد الصغار . وعندما يكون المطلوب هو عمال منتظمون فانه يحضرهم لماكن العمل ، وهو الذي يتلقى شيكات الاجور المحولة عن طريق خدمة التشغيل ، ويحصل منهم على عمولته . ان وضع الرؤساء ليس سيئا ابدا . لقد غيرت اسر كثيرة في الاراضي المحتلة انماط حياتها وتحولت من العمل الزراعي والعمل المؤقت الى العمل الثابت أو غير الثابت في اسرائيل . لم تعد المرأة تعمل طوال اليوم في بيتها ، ولم يعد الرجل يقضى وقته في المقاهي » .

ويقول شلوموامير : « انها عملية ايجابية من وجهة نظر مواطني الاراضي المحتلة ايضا . لقد قضى العمل في اسرائيل على البطالة الظاهرة والخفية التي كانت في الاراضي المحتلة . ان عملهم عندنا ضاعف الانتاج لديهم ورفع مستوى حياتهم . اتضح انهم قادرون على العناية بالمزارع الصغيرة واقسام التربية فيها ، نظرا لعملهم في اسرائيل . صحيح ان هذا الوضع قد يمنع تطوير مصادر العمل في الاراضي المحتلة نفسها ، وهناك ايضا مشكلة الانتقال للعمل خارج المنطقة السكنية ، بكل الآثار الاجتماعية النابعة من هذا . انني اعرف التأثير الاجتماعي لهذه الظاهرة علينا . لقد اصبحت اغلب الاشغال « غير المرغوب فيها » في ايدي مواطني الاراضي المحتلة ، وهذه القوى العاملة منعت تطوير الميكنة في عدة صناعات ، وخاصة في البناء والنظافة . اننا نسعى للحفاظ على الوضع القائم ، اي عدم السماح لهذه الظاهرة بالانتساع اكثر مما يجب ، ولكن ان نحافظ في المقابل على ظروف عمل مناسبة لعشرات الآلاف من العمال الحاليين ، من خلال تقليل عدد غير المنتظمين » .

ان سياسة الحفاظ على الاطار الحالي لتشغيل عمال الاراضي المحتلة قد ادت الى ان العمال الآخرين من الاراضي المحتلة والذين لم يجدوا عملا في اسرائيل ويفضلون العمل المنتظم عن الانتظار اليومي لاصحاب الاعمال ، قد حصلوا على عمل في الصناعات والخدمات في دول الخليج . اكثر من هذا ، فان العمال الذين شبعوا من العمل في اسرائيل وأنهم فيها دورات التدريب المهني ، التي تعقدها وزارة العمل ودورات التأمين التي تعقدها مؤسسة التأمين ، مفضلون بشهاداتهم في الدول العربية وهذه الشهادات يحصلون عليها مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية .

يقول شلوموامير : « ان العمال الذين يشتغلون حاليا في دول الخليج معروفون بأنهم ذوو خبرة كبيرة في كل مايتعلق بحقوق وشروط العمل . وهذا نتيجة مباشرة لعملهم لدينا . اعتقد ان هذا انجاز يمكن ان نفخر به . انه يدل على الظروف التي نمناها لهؤلاء العمال وعلى حرصنا على حقوقهم » .

يقول مدير عام خدمة التشغيل باروخ حقلاني : « بالنسبة للعمال غير المنتظمين على عكس مشكلة مثل هؤلاء في الدول الأخرى ، عندنا تعد هذه هي مشكلتهم لأننا نتيح لهم العمل عندنا كعمال اجانب ، إلا انهم غير مهتمين بأن يعملوا بصورة منتظمة ويتهربون من الاطار الرسمي . اذا كانوا يواجهون ظروف عمل سيئة ، وتشغيل الصغار أو ظروف سكن غير مناسبة ، فهذه مشكلتهم . اننا نقوم ، من الناحية القانونية ، بأعمال الرقابة والتوضيح بقدر الامكان » . ويضيف باروخ حقلاني : « هناك مؤخرا حالة من اعطاء القانونية لتشغيل العمال . لقد اصبحت الرقابة التي تقوم بها خدمة التشغيل شديدة جدا ونحن نتيح لأصحاب العمل الذين ضبطوا يقومون بتشغيل قوى بشرية غير منتظمة بالحصول على اذن بأثر رجعي لتشغيل هؤلاء العمال . بهذا توسع من دائرة العمال المنتظمين ونقل من عدد غير المنتظمين . » من المستحيل منع نشاط « الرؤساء » ولكن احيانا يساعدون في العمل المنتظم بالنسبة للنساء أو الفتيات البالغات اللاتي يخرجن للعمل . هناك اسر ، والتي ترى ان الرئيس مسئول عن المرأة في عملها خارج البيت ، وهناك - خاصة في مجال الخدمات - احيانا يكون فيها الرئيس هو الساعد الايمن لمدير القوى العاملة ، فهو الذي يزوده بالعمال وايضا يحصل على اجر مثله مثل أى عامل مقابل هذه الخدمة : ان هذا لا يقلقنا ، ولو اردنا ان نمنع ذلك لما استطعنا ان نفرق أو نكشف لدى كشف عمال صاحب العمل من يكون الرئيس . يفضل اصحاب العمل ان يكون الرئيس هو رجل اتصالاتهم مع العمال ، ويرعى مشاكلهم ويحل نزاعاتهم » . ان عمل الرئيس يتم بسبب الوضع المتردى القائم المتعلق بمعالجة الهستدروت كرقابة مهنية لمشاكل عرب الاراضى المحتلة ..

القسم الثالث

التطورات الاجتماعية

التطورات الاجتماعية - عرض تحليلي

جمال عبدالجواد

الظاهرة الأكثر اتساعاً في الفترة الأخيرة من حياة المجتمع الاسرائيلي هي ظاهرة الانحراف باتجاه اليمين ، هذه الظاهرة عبرت عن نفسها في صعود مناحم بيجين وكتلة ليكود للسلطة في صيف ١٩٧٧ . واستمراره فيها منذ ذلك الوقت ، بل وفي مزيد من التحول اليميني في داخل السلطة ذاتها وهو ما عبر عن نفسه في استبدال الوزراء المعتدلين نسبياً وديان ، ووايزمان ، ويادين بالصقور المتعصبين . شامير ، شارون ومن بعده أريئيل ودافيد ليفي .

وما نريد أن نؤكد عليه هو أننا نعني بالتحول اليميني معنى أوسع مما يشير اليه الفهم السياسي للمصطلح ، فالتحول ناحية اليمين الذي عبر عن نفسه سياسياً في اسرائيل بنمو الدور الاقتصادي للقطاع الخاص ، وتقليص دور الدولة الانتاجي والخدمي ، ودورها في التحكم باقتصاد البلاد ككل ، وكذلك بمزيد من ربط السياسة الاسرائيلية بالسياسات الأمريكية . هذا التحول إمتد ليشمل نظرة الأغلبية في المجتمع الاسرائيلي لقضايا مثل الدين والهجرة والديمقراطية ، والنظرة للأخريين وخاصة العرب ، والموقف من قضايا الصراع العربي الاسرائيلي عموماً .

أما الملامح العامة للموقف اليميني في هذه القضايا فيمكننا تلخيصها إذا راجعنا ذلك الحديث الذي أجريته إحدى الصحف الاسرائيلية مع الحاخام المتطرف « مائير كاهانا » والمنشور ضمن المقالات الواردة في هذه المجموعة ، وكذلك مقال « ما الخطأ في ميثاق الاستقلال » الوارد في نفس المجموعة . فالعقل اليميني الصهيوني لا يفهم معنى أن تكون يهودياً في الشتات ، فاليهودي الحق هو الذي يهاجر الى اسرائيل ، ويقاوم من أجلها ، ولا يكتفى فقط بدفع التبرعات عن بعد ، أما الدين اليهودي فهو قلب اسرائيل ومزيد من جرعات التعليم الديني هو أمر حيوي لمستقبل اسرائيل واستمرارها ، ولدى العقل اليميني الذي يزحف ليسيطر على اسرائيل ، فإن الديمقراطية كما هي مطبقة في اسرائيل أوسع مما ينبغي ، وتغوت على المجتمع الاسرائيلي فرصة تحقيق التماسك الضروري لمواجهة الأزمات التي تعرض له ، لهذا فإنه لابد من بعض الإجراءات لتقييد حدود الممارسة الديمقراطية . وفيما يتعلق بالعلاقة بين الطوائف اليهودية المختلفة ، فإن عدداً من التطورات سنعرض لها حالاً أسهمت في تعميق التناقضات الطائفية في المجتمع الاسرائيلي نحو مواقف عنصرية تزداد وضوحاً إذا راجعنا المفاهيم التي طرحها المقالان المشار اليهما ، ومجموعة أخرى من المقالات المنشورة ضمن هذه المختارات فيما يتعلق بموقف طائفتي اليهود الشرقيين والغربيين من بعضهم البعض وبالموقف من العرب في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وفي الأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ .

إن استخدام المصطلح « يمين » للتعبير عن التغيرات التي اعترت المجتمع الاسرائيلي قد لا يكون دقيقاً ، وذلك أن اليمين ليس بالضرورة عنصرياً أو معادياً للديمقراطية ، لذلك فقد يكون استخدام مصطلح « الفاشية » أكثر ملاءمة للتعبير عن تلك التطورات . وهذه الملاحظة تفتح الباب لمزيد من التعمق في فهم المرحلة الأخيرة من حياة المجتمع الاسرائيلي . ذلك أن ارتباط التحول نحو اليمين بالمعنى السياسي للكلمة تحولات عنصرية ومعادية للديمقراطية ، هو ظاهرة متميزة في المجتمعات الانسانية ، فمن المعتاد في

المجتمعات الديمقراطية في عالم اليوم أن تحدث تحولات سياسية نحو اليمين تعبر عن نفسها في نجاح أحزاب محافظة في الوصول الى السلطة - الجمهوريون والمحافظةون - في الولايات المتحدة وبريطانيا مثلا - مع ما يصاحب ذلك من توجهات مختلفة سياسيا واقتصاديا ، وفي نفس الوقت دون أن يرتبط ذلك بتحولات اجتماعية وثقافية على صعيد المجتمع ككل . أو بالأصح فإن التحولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لتلك التحولات السياسية لا تكون من العمق بحيث تعني دخول المجتمع في مرحلة جديدة من تاريخه . وهذه الظاهرة تعكس وجود بناء اجتماعي وثقافي له درجة عالية من الاستقرار بحيث تبقى التحولات السياسية مجرد تغييرات تجري على السطح لا تمس إلا في أضيق الحدود جوهر البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع . هذا الجوهر الذي يتمتع بدرجة عالية من الثبات لا تجعله حساسا للتغيرات التي تحدث في قمة البناء السياسي بتبادل أحزاب مختلفة تولى السلطة السياسية في البلاد ، وهو الذي يحول في نفس الوقت دون إحراز الأحزاب الراديكالية - يمينيا أو يسارا - انتصارات حاسمة في لعبة الكراسي الموسيقية التي تجري حول كراسي الحكم في البلاد .

وقد يحدث أن تشهد المجتمعات الديمقراطية المستقرة تغييرات جذرية في علاقاتها وبنائها الثقافي والاجتماعي بحيث يرتبط التحول لأحد الاتجاهات سياسيا بتحول مماثل وفي نفس الاتجاه في مختلف مجالات الحياة في المجتمع . ومن ذلك تجارب صعود الفاشية والنازية الى السلطة في بعض المجتمعات الأوروبية في الربع الثاني من هذا القرن . وطبقا للدراسات العديدة التي أجريت على هذه المجتمعات ، فإن هذا التحول كان انعكاسا لتعرض المجتمع لأزمة عميقة فرضت عليه اجراء عدد من التحولات التي تمثل نوعا من التكيف للتمكن من مواجهة الأزمة ، والتي كانت في التجارب المذكورة أزمة احتجاز النمو الناتج عن اقتسام الدول الامبريالية القديمة للعالم فيما بينها . وأزمة المهانة القومية التي لحقت ببعض الشعوب الأوروبية كأحدى النتائج التي أسفرت عنها الحرب الامبريالية العالمية الأولى .. ومن المهم التذكير بأن تحول هذه المجتمعات باتجاه اليمين كان له مظهر يساري كاذب أخذ شكل الاشتراكية الوطنية في ألمانيا ، والنقابية في ايطاليا ، وارتبط بزيادة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي السياسي وليس تقليصه . وتبعاً لبعض المناهج فإن جوهر هذه التحولات كان يمينيا بحكم أن الطبقات التي استفادت منه أكثر من غيرها هي الطبقات البرجوازية الكبيرة . ولكن على أي الأحوال وبغض النظر عن مدارس التحليل والدراسة المختلفة فإننا لانستطيع أن نجزم بضرورة ارتباط التحولات نحو اليمين سياسيا واقتصاديا في هذا النوع من المجتمعات بتحويلات مماثلة على المستوى الاجتماعي والثقافي إلا إذا كان تحولا نحو الفاشية .

وكما أن موقف الأزمة الشاملة والعميقة في المجتمع هو أحد الحالات التي يحدث فيها هذا التحول ، فإن الحالة الانتقالية التي يعيشها مجتمع ما ، وعدم تمتعه بثقافة دينية اجتماعية راسخة ، قد تجعله عرضة لمثل هذه التحولات العميقة والكلية في مسار سعيه للاستقرار على صيغة وفلسفة معينة للمجتمع ، والمجتمع الاسرائيلي هو نموذج لهذا المجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية فعمر المجتمع الاسرائيلي لا يتجاوز عمر قيام الدولة الاسرائيلية أي حوالي خمسة وثلاثين عاما . أو قل . أن عمره قد يرجع الى عشرينات هذا القرن عندما تزايدت أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين بشكل يسمح بالحديث عن مجتمع يهودي متميز في البلاد . وخاصة أن موجات الهجرة التي أتت الى البلاد منذ بداية العقد الثاني من هذا القرن كانت مسلحة بأيديولوجية صهيونية منسجمة بلورتها مؤتمرات ومنظمات الحركة الصهيونية منذ بداية القرن . فالعمر القصير للمجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى طابعه كمجتمع مهاجرين جاءوا من بلاد مختلفة يتجاوز عددها المائة دولة . كل هذا يفرض على المجتمع الاسرائيلي أن يعيش مرحلة انتقالية قد تطول في محاولة منه لصهر هذه الجماعات العرقية والثقافية المختلفة في بوتقة هي بوتقة الهوية الاسرائيلية الواحدة . وحتى اذا نجح المجتمع الاسرائيلي في الوصول الى هذه المرحلة المتقدمة من النضج الاجتماعي فإنه سيبقى ذلك مرحلة طويلة من الانتقال بين نماذج مختلفة للممارسة المجتمعية تحكمها فلسفات مختلفة ، وتقودها قوى اجتماعية وطائفية مختلفة .

فبعد حوالي الثلاثين عاما من سيطرة اليهود الغربيين على الحكم في اسرائيل تمكنت طوائف السفارديم من تمييز نفسها بفلسفات ومنظمات مختلفة وتمكنت من تجميع تأييد أغلب أبنائها وراء اتجاهات حزبية محددة ، بحيث تمكنت من ايصال كتلة ليكود المعتمدة على قاعدة قوية من اليهود الشرقيين الى الحكم في

مايو ١٩٧٧ ، والواقع أن ظاهرة دعم اليهود الشرقيين لليهود هي ظاهرة معقدة ذلك أنه لازال التجمع العمالي المعارض يجمع بين قياداته وممثليه في الكنيست عددا أكبر من اليهود الشرقيين ، كما أن اليهود الشرقيين يشكلون الأغلبية الساحقة من الطبقات الدنيا من المجتمع الاسرائيلي فبينما تتمتع الشريحتان العشرتان الأوليان في اسرائيل - وأكثريتهما من أصل أوروبي وأمريكي - بنحو ٤٤ ٪ من الدخل القومي ، تحصل الشريحتان العشرتان الأخريان واللذان يشكل اليهود الشرقيون ٩٠ ٪ من تعدادهما منذ وصوله الى السلطة بدعم من اليهود الشرقيين والطبقات الفقيرة أدت الى مزيد من الاختلال في الأوضاع الاجتماعية لصالح الطبقات الغنية ولزيد من تدهور الأحوال المعيشية للطبقات الدنيا وأغلبها من اليهود الشرقيين ففي سنة ١٩٨١ كان دخل الأسرة الحضرية من السفارديم أقل بنسبة ٢٠ ٪ من دخل الأسرة الحضرية من الاشكناز ، وهو فرق أكبر من الذي كان قائما قبل أربع سنوات ، فالعشرتين بالمائة الأعلى من المواطنين المغاربة قد حققوا ٣٩,٧ ٪ من الدخل الاجمالي سنة ١٩٨١ ، وذلك بالمقارنة مع ٣٧ ٪ سنة ١٩٧٦ ، أما أدنى ٢٠ ٪ من المواطنين المغاربة فقد حصلوا على ٦,٧ ٪ من الدخل الاجمالي ، أى أقل من ٨,٣ ٪ التي تحققت سنة ١٩٧٦ ، وقد ذكرت مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل أن ٦ ٪ من الاسرائيليين في سنة ١٩٨١ هم دون الخط الرسمي للفقر ، وذلك بالمقارنة مع ٣ ٪ سنة ١٩٧٧ عندما وصل بيجين الى السلطة وبالرغم من ذلك فقد أعطى السفارديم أصواتهم بكثافة ملحوظة لبيجين ، ففي انتخابات ١٩٨١ أعطى ٥٧ ٪ من الناخبين السفارديم أصواتهم لكثلة ليكود ، وأعطوا ١٨ ٪ لأحزاب أخرى مشاركة في الائتلاف .

مما سبق يعنى أننا لانستطيع أن نفسر ظاهرة دعم اليهود الشرقيين لليكود على أساس قواعد التمثيل الضيقة ، ولاعلى أساس المصلحة الاقتصادية ، فطبقا لهذين الأساسين يصبح التجمع العمالي أو بأصوات اليهود الشرقيين من الليكود . بما يعنى أننا نحتاج لمفتاح آخر للتوصل الى تفسير ملانم

لقد كان جوهر النظام الاجتماعي في اسرائيل فيما يتعلق بمسألة صهر الطوائف والثقافات المختلفة في هوية اسرائيلية واحدة طوال الأعوام التي حكمت فيها الأحزاب العمالية بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ هو فرض الثقافة والتقاليد الغربية التي جاء بها الاشكنازيين من أوروبا على المجتمع الاسرائيلي ، وقد تعرض السفارديم من جراء هذا الى مصاعب عديدة مثلا ، فبالرغم من أن اسرائيل دولة يهودية إلا أن معنى الدولة اليهودية لدى الاشكنازيين يختلف عنه لدى السفارديم ، فبينما يفهم اليهود الغربيون الدولة اليهودية بمعنى أقرب الى أن يكون قومية علمانيا ، فإن السفارديم بحكم تمسكهم بالتقاليد الدينية وبحكم إنتماء أغلبهم لطوائف أرثوذكسية لايميزون بين دولة اليهود والدولة التي تقوم على أساس الدين اليهودي بما يعنى أن اليهود الشرقيين قد فوجئوا في اسرائيل بدولة يهودية غير تلك التي تخيلونها .

أيضا فإن الاشكناز المهاجرين الى اسرائيل واجهوا قدرا أقل من المشكلات لأن معظم اليهود في اسرائيل كانوا يتحدثون لغة البیدش وهي لهجة من اللهجات الألمانية التي تكثر فيها الكلمات العبرية والسلافية .. وتكتب بالحروف العبرية . فقد كان الوضع أسهل بالنسبة لليهود الذين جاءوا من أوروبا ، فقد استطاعوا التكيف مع المؤسسة الجديدة دون أية مشاكل . ولكن بالنسبة للسفارديم فإن النظام السابق كله قد تحطم فالنظام الاجتماعي لدى السفارديم إرتكز على الأسرة القوية التي كان لها أنظمة حازمة من التسلسل الأسرى الذي عرف كل شخص مكانه فيه بناء على الخبرة المفترضة التي تعطيه التقاليد حق ادعائها .

لقد تحطم هذا النظام لأن الأب الذي لم يكن يستطيع أن يقرأ أو يكتب العبرية لم يستطع أن يتعامل مع السلطات وفجأة وجد الأطفال الصغار أنهم أكثر تطورا ، فكانوا يفسرون الأمور لوالديهم .

إن العلمانية ومناخ الانفتاح والحريات الاجتماعية التي فرضها الاشكناز على المجتمع الاسرائيلي بمالا يتفق مع قيم وعادات اليهود الشرقيين . في نفس الوقت الذي مورست فيه هذه السياسات بنوع من الاستعلاء والازدراء تجاه اليهود الشرقيين ، كل ذلك قد دفع السفارديم لتحسين الفرصة لقلب هذه الأوضاع لصالحهم .

لقد ساعدت نتائج حرب ١٩٦٧ على تهيئة المناخ لحدوث الانقلاب فقد وضعت اسرائيل يدها في حرب ١٩٦٧ على مساحة هائلة من الأرض تمثل أغلب أرض اسرائيل التاريخية كما جاءت بالثورة والنبوءة

الدينية التي لاتعرف حدود فلسطين تحت الانتداب أو حدود قرار التقسيم ، وأقرت إسرائيل بهذه المساحة المضافة من النموذج الديني الذي يعتقد فيه اليهود الشرقيون بشدة ، ولم تصبح إسرائيل مجرد الأرض الناتجة عن اتفاقيات الهدنة أو بعض أشكال التسويات السياسية وإنما ضمت تلك الأرض التاريخية والأماكن المقدسة لدى اليهود المتدينين في القدس القديمة والخليل وغيرها ، وقوى هذا التطور من النعرات الدينية لدى اليهود الشرقيين والقوى الدينية في إسرائيل ومنح ادعاءاتها التي كانت تضطر قبل ذلك لمواراتها درجة أعلى من المصادقية فتشلى اليهود الشرقيون قبل حرب ١٩٦٧ عن الفهم الحرفي لليهودية والنبوة الدينية لحق إسرائيل في أرضها التاريخية كان يمثل نوعا من التكيف مع الأمر الواقع . ودون أن يعنى خسارة أى قيمة مادية محينة ، أما بعد الحرب فإن الاستمرار في التخلف يعنى ابتعادا عن الواقع الجديد الذي جاءت به الحرب . والتي تقدم النبوة الدينية تفسيراً له وتفرطاً في مكاسب تم تحقيقها .

إنها عملية واحدة تلك التي رفعت من مصداقية التفسيرات الدينية لدى اليهود الشرقيين ورفعت في نفس الوقت من مصداقية بيجين وحزبه ومجموعة الأحزاب الدينية والقومية المتطرفة التي نادت بأرض إسرائيل التاريخية أو التي كانت على استعداد لتغيير برامجها السياسية للمطالبة بها . ومن ثم تطلعت آمال السفارديم وبيجين والأحزاب القومية والدينية بإعتبارها الطريق الذي سوف يعيد لهم حلمهم بإسرائيل اليهودية ويوقف عملية تخليهم عن ثقافتهم ومعتقداتهم .

على الجانب الآخر فإن الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية وفرضها لسيطرتها على أعداد هائلة من السكان العرب قد أطلق موجة من الازدهار الاقتصادي أعقبت أزمة منتصف الستينات في إسرائيل . وكما كانت الفئات الدنيا في المجتمع الإسرائيلي والتي تشكل اليهود الشرقيون أغلب أعضائها أكثر الفئات تضررا من الأزمة الاقتصادية فإنها استفادت كثيرا من الازدهار وارتفاع مستوى التشغيل الذي صاحب مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ .

الى جانب هذا ، وقد يكون أكثر أهمية منه أن اليد العاملة العربية من الأرض المحتلة والتي تم اجتذابها للعمل في إسرائيل قد حلت محل اليهود السفارديم في أداء الوظائف الدنيا والوضعية التي كانوا مضطرين للقيام بها قبل ذلك . أما اليوم فإن قيام العمال العرب بأداء هذه الوظائف ارتبط به صعود اليهود الشرقيين الى وظائف أرقى في السلم الوظيفي والاجتماعي وأصبح الموقف المتصلب الرفض لتقديم تنازلات في الأرض العربية هو الترجمة الطبيعية لسعي اليهود الشرقيين للحفاظ على وضعهم الجديد . وكما ورد في مقال « إسرائيل الجديدة اليهودي يقتل اليهودي » والوارد ضمن هذه المجموعة فقد شكك اسرائيلي شاب مغربي الأصل للروائي الاسرائيلي « أموز أوز » قائلا : طوال حياتي أنا هنا تحت وأنت هناك فوق ، انظر الى العار ، لقد أعطونا بيوتا وأعطينا عمالا لامهارة فيه ، وأعطينا تعليما وأخذوا منا احترامنا لأنفسنا .. لماذا أحضروا والدي الى هنا ؟ إنني سأخبرك في ذلك الوقت لم يكن لديكم العرب (عرب الضفة الغربية وقطاع غزة) كنتم تحتاجون الى أبنائنا كمنظفين وخدم وعمال يدويين أحضرتهم أبائنا حتى يكونوا لكم عربا .. ويبدو أن الوضع المتدني الذي تعرض له اليهود الشرقيون في إسرائيل منذ اقامتها قد ولد لديهم استعدادا كامنا لتعويض الشعور بالنقص والدونية عن طريق ممارسة سلوكيات متعصبة وعنصرية ضد العرب الذين وقعوا تحت الاحتلال الاسرائيلي في ١٩٦٧ بالإضافة للعرب الذين بقوا في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

لقد تجمعت كل هذه العناصر السياسية المتصلبة التي تبعتها كتلة ليكود ومنذ وصولها الى السلطة في ١٩٧٧ ، وتشجيعها للاستيطان واتباعها لسياسات عنيفة في الأرض المحتلة والاستعداد الكامل لدى اليهود الشرقيين لممارسة سلوكيات عنيفة وعنصرية ضد العرب ، وكذلك اتباع سياسات ثأرية ضد اليهود الغربيين تعويضاً لسنوات طويلة من الاضطهاد الذي مارسوه ضدهم . تجمعت كل هذه العناصر فادت الى ظاهرة العنف الذي تفجرت مظاهره في إسرائيل في الفترة الأخيرة . والتي تدور حولها هذه المجموعة من المختارات من الصحافة الاسرائيلية .

فالعنصر الحاسم الذي فجر هذا العنف هو تحوله لسياسة رسمية تتبناها الحكومة . فقد صعدت الحكومة الاسرائيلية منذ وصول الليكود الى السلطة ممارسات العنف المنظم ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة والبلاد العربية المجاورة . وليس من الصعب التأكد من ذلك إذا تابعنا سجل حكومة بيجين الملوث

بالدماء ، بدءاً من اجتياح جنوب لبنان في ربيع ١٩٧٨ وتدمير المفاعل النووي العراقي والقصف الوحشي لبيروت في صيف ١٩٨١ .

كما شهد عام ١٩٨١ قرار اسرائيل بضم الجولان فلما احتج العرب السوريون في الجولان على هذا القرار ، ورفضوا الامتثال له ، مارست السلطات الاسرائيلية ضدهم حملة منظمة من العنف اللا إنساني فتعرضت خمس قرى عربية في الجولان للحصار ، حيث منع القرويون من الذهاب الى أعمالهم وحقولهم . وقطعت جميع خطوط الهاتف والخطوط الكهربائية ولم يسمح بدخول الطعام أو الماء أو الامدادات الطبية

أما سنة ١٩٨٢ فقد كانت سنة مريرة شهدت ذروة أعمال العنف الاسرائيلي ضد المواطنين العرب ، فحجم العنف والدمار الذي خلفته آلة الحرب الاسرائيلية وراءها في لبنان ، كان هائلاً الى درجة لم تشهد المنطقة مثله من قبل . فحسب الاحصائيات الرسمية للشرطة اللبنانية أدى الغزو الاسرائيلي للبنان الى مقتل مايزيد على ٢١ ألف شخص وتشوه الالاف تشويها دائماً ، حيث فقدوا السيقان والأذرع وتعرضوا للإصابة بالحروق والتمزقات الناتجة عن استخدام القنابل الفوسفورية والعنقودية المحرمة دولياً وفي حملة اعتقالات واسعة تعرض ١٥ ألفاً من العرب الذين خضعت مدنهم وقراهم للاحتلال الاسرائيلي للاعتقال . أما عن ظروف ذلك للاعتقال فحدث ولا حرج عن معتقل الأنصار وغيره من المعتقلات في جنوب لبنان وكذلك في الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد تعرض السكان العرب لحملات بشعة من العنف المنظم ، والجديد في الأمر أن السلطات الاسرائيلية خولت المستوطنين اليهود المدنيين في الأرض المحتلة حق حمل السلاح وممارسة العنف ضد السكان العرب بدعوى حماية النفس وتطبيق القانون . لقد أصبح المستوطن الاسرائيلي في الضفة يتمتع بنفسه حق استخدام العنف ضد الآخرين ليس فقط بعد أمر السلطات ولكن حتى دون استئذانها وهذا يؤدي بالضرورة الى غرس العنف في عقل وسلوك المواطن الاسرائيلي ومتى أصبح العنف مكوناً من مكونات السلوك البشري فإنه يصبح رد الفعل التلقائي ضد أي نوع من الخلاف أو الانشقاق دون تمييز بين ضحايا هذا العنف سواء كانوا اسرائيليين أو غيرهم . فكما يقول أمنون روبنشتاين في مقاله « مناحم بيجين ووزراؤه يقفون اجلالا للعنف الجسدي الذي يسود اسرائيل » والمنشورة ضمن هذه المجموعة فإنه « يخطيء من يعتقد أن هناك إمكانية للتمييز بين دم وآخر في هذه المسألة بالذات » .

ويفاقم هذه الظاهرة أنها المرة الأولى التي يصبح فيها العنف في اسرائيل نظرية لها أنصارها الذين يدافعون عنها في مناحي الحياة المختلفة - في الصحافة أو في أوساط الرأي العام أو في الجهات الرسمية بهذه الدرجة من الفجاجة والعلانية . ولنتأمل هذا التصريح الذي خرج به علينا رئيس الأركان الاسرائيلي السابق « رافائيل إيتان » في السادس والعشرين من مارس ١٩٨٢ قبل غزو لبنان بقليل حين قال : « يجب انجاز الابداء الجسدية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولايعنى هذا بتر أصابع وأذرع المنظمة في الضفة الغربية فقط كما نفعل الآن بقبضة من حديد . ولكن يجب تجاوز ذلك للوصول لقلب وعقل المنظمة في بيروت » فإيتان يتحدث عن التصفية الجسدية وليس عن شيء آخر وذلك بكل ما تحمله كلمة التصفية الجسدية من معان جازمة وقاسية . فإذا قدرنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي عبارة عن كيان يضم عشرات الألوف من البشر الذين يلغون تأييد مئات الألوف غيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني . فهنا بالتقريب ماذا تعنى التصفية الجسدية للمنظمة كما تحدث عنها إيتان .

كل هذا يتم في اطار حملة من التحريض المكشوف ضد العرب تمارسه السلطات الإسرائيلية كما تمارسه الجماعات المتطرفة المرتبطة بها مثل جماعة جوش إيمونيم فعندما قتلت الطفلة اليهودية « نافة اليميلخ » وجه رئيس الأركان السابق الاتهام الى العرب ، بينما رفض محققو الشرطة المختصون توجيه الاتهام الى أي فرد أو جهة أيضاً فإن استخدام عبارات مثل « الصراصير المسمومة » داخل زجاجات لوصف العرب وذلك في الأدبيات التي تنشرها وتذيعها الجماعات اليهودية المتطرفة يغري السكان اليهود بارتكاب مزيد من العنف ضد العرب خاصة وأن السلطات الاسرائيلية تشجعهم على ذلك بالمعنى المادى للكلمة ، فرييس الأركان الاسرائيلي السابق إيتان قام باخراج المستوطنين من أعضاء حركة « جوش إيمونيم » من وحداتهم

الاحتياطية ونظمهم في سرايا كوماندوز ليمكنوا من تنفيذ القانون بأيديهم وتحت ستار الزى العسكرى والأسلحة العسكرية الاسرائيلية كما أن الحاخام كاهانا قد حظى بهذا الشرف وجند في الخدمة الاحتياطية الفعلية في الضفة الغربية للمحافظة على النظام ، وكانت صورته بالملابس العسكرية وهو يتجول حاملا بندقيته في يده في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية أبلغ اشارة لاتباعه بأن الحكم العسكرى الاسرائيل يقف الى جانب كاهانا وجماعته

والمشكلة التى تواجه اسرائيل الآن والتى ستأخذ أبعادا أكبر بكثير مما هي عليه الآن هي انتقال هذا العنف عبر الخط الأخضر الى داخل حدود اسرائيل ذاتها ، فهناك قطاع واسع من الاسرائيليين يختلف مع المتطرفين الصهاينة في موقفهم من العرب والأرض العربية المحتلة ، بل أن بين الاسرائيليين من يتبنى مواقف واضحة التعاطف مع العرب ، فما الذى يمنع الاسرائيليين المتطرفين من ممارسة أساليبهم العنيفة ضد مواطنيهم الذين يخالفونهم الرأى بشأن الأرض العربية المحتلة وسكانها العرب ، وهذا هو ما حدث بالفعل . ولعل أبرز مظاهر ذلك الذى حدث في أحد أيام شهر يناير من ذلك العام عندما تصدت مجموعة من المتعصبين اليهود بالعصى وبعض أدوات العنف الأخرى لمظاهرة نظمته حركة السلام الاسرائيلية للمطالبة باستقالة شارون وزير الدفاع بعد أن أدانته لجنة التحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا ثم ليلقى أحد المتعصبين بقنبلة على المتظاهرين ليقول أحدهم .. « إميل جرونزيج » ويصيب آخرين .

وحسب الكاتب الاسرائيل فين « الانفجار لم يؤد فقط الى قتل « جرونزيج » بل الى قتل الوهم المعروف في اسرائيل بأن حرب اليهود لها حدود ، فلأول مرة منذ قيام اسرائيل قبل ٢٥ سنة قام يهودى بقتل يهودى آخر بينما كان يشارك في مظاهرة سياسية سلمية . وكما صرح عضو الكنيست عن حزب العمل يوسف سريد بأن كل ما يحدث في الضفة الغربية الآن سيحدث في اسرائيل وقد بدأ بالفعل وأضاف بأن اطلاق النار ووضع عبوة هناك ومضايقة السكان لا يحتاج سوى الى وقت لكى يتكرر في اسرائيل . وقد حان هذا الوقت فمن فشل في العثور على الأشخاص الذين وضعوا العبوات الناسفة في سيارات بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل سيجد صعوبة في العثور مع قاتل المتظاهر من حركة السلام الآن » .
وعلىنا أن نتذكر أن شكلا مشابها من العنف مارسته الجماعات اليهودية المتطرفة بل وقيادة أحد الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم - حزب تحيا - عندما تصدى المستوطنون في ياميت بالعنف للقوات الاسرائيلية التى حاولت إجلاهم وهو ما يعلق عليه الكاتب الاسرائيلى أمنون روبنشتين بقوله « اذا كان من المسموح لحزب يشارك في الائتلاف الحكومى برفع يده على جنود الجيش الاسرائيلى من أجل الدفاع عن قدسية ياميت .. فما وجه الخلاف المبدئى بين هذا التوجه وبين محاولة تحرير جبل الهيكل الذى يسيطر عليه من جاءوا الى بلاد صهيون بقوة سيف محمد ٩٩ !! » .

إن جنوح المتطرفين اليهود الذين يشكل اليهود الشرقيون أغلبهم نحو ممارسات عنيفة مكشوفة مناقضة بدرجة ليست قليلة للنهج الذى يسلكه اليهود الغربيون المتأثرون بالفلسفات والأفكار الانسانية والليبرالية الغربية ، بل إن تحول بعض قطاعات اليهود الغربيين الى هدف للمتطرفين من اليهود الشرقيين سيؤدى بالضرورة الى تعميق التناقضات الطائفية في المجتمع الاسرائيلى .

فقد انتشرت في اسرائيل في الفترة الأخيرة وخاصة بعد حادثة « جرونزيج » النكات التى تسخر بالسفارديم ، كما انتشرت صفات مثل « بدائى » و « دون البشر » لوصف اليهود الشرقيين ، وراجت دعوات تطالب بالمزيد من هجرة الاشكنازيم لمواجهة الأغلبية من السفارديم . فقد كتب « أمنون دانكر » وهو كاتب حائز فى صحيفة هآرتس الليبرالية يقول « إننى أرفض أن أصف الجانب الآخر - يقصد السفارديم - بإخوتى .. إنهم يضعوننى في قفص واحد مع قرد قبيح ويقولون لى حسنا .. إنكما الآن معا . بدءا في الحوار .. أعذرونى ، انه يعرض عنقى ، كيف أستطيع أن أتحدث معه ، إنه يجيش بالحقد الذى لاأحس به .. لقد شجب وانكر السلوك البربرى والمتوحش لتلك الفئات التى تكره وتضرب المتظاهرين المسلمين وكتب أنه سيقاوم وقوعه بين أقدام المتوحشين .. وأضاف أن الثقافة الغربية باليهود أو بدونهم هي الثقافة المتطورة الثقافة التى أخذنا منها معظم قيمنا السياسية ومفاهيمنا الجمالية التى نحاول أن نواصل تبنيها .. أما شولاميت أمونى عضو الكنيست عن حركة حقوق المواطن فقد وصفت في خطاب لها المتظاهرين المؤيدين لبيجين بالقوى القبلية البربرية التى دفعت كالقطيع بقرع الطبول وأخذت تهتف ببيجين .. ببيجين .. تماما مثل طبول تقرر في قبيلة متوحشة .

ويبدو أن هذا الشقاق الطائفي العنيف ينحو باتجاه يزيد من التقدس ، وذلك طالما استمر بيجين وجماعته في الحكم ، وطالما استمرت الحكومة الاسرائيلية في تشجيع اليهود المتعصبين على اتباع مزيد من العنف .. فإذا كان التناقض الطائفي قائما في اسرائيل منذ نشأتها ، حيث كان اليهود الغربيون يمارسون أشكالا من التمييز والاستعلاء ضد اليهود الشرقيين .. فإن انتشار الأفكار الليبرالية والانسانية في أوساط الاسرائيليين مع الاستمرار - ولو البطيء - في تحسين الأحوال المعيشية للسفاريديم ، وهو ما كان يحدث في ظل حكم العمل ، كان كفيلا بتحجيم الشقاق الطائفي والنزعات العنصرية . أما اليوم فإن الأوضاع المعيشية للسفاريديم تتجسد نحو مزيد من التدهور ، وهو الذي يدفع اليهود الشرقيين بالتالي الى مزيد من الشعور بالدونية تجاه الأشكناز ، وهى الدونية التى يتم تعويضها بتأجيج المشاعر والممارسات العنصرية والمتطرفة . فى نفس الوقت فإن الليبراليين من اليهود الغربيين والذين كان من الممكن أن يساهموا بدور كبير فى محاصرة موجة التناقض الطائفي هذه أصبحوا اليوم متورطين فى إعلان مواقفهم ومشاعرهم المعادية للسفاريديم إذ أصبحوا يشعرون بمدى الخطر الذى يمثله اليهود الشرقيون المتطرفون عليهم ، وعلى اسرائيل التى يريدونها فراحوا يبدون إستيائهم وعداءهم لما يصفونه .. بردود الأفعال المتصلبة واللاعقلانية للجماهير غير المثقفة التى تؤيد سياسات مناحم بيجين المتصلبة .

كذلك .. فإنه يبدو أنه توجد علاقة ما بين مجمل تطورات الصراع العربى الاسرائيلى من جهة وبين الموجة الحالية من العنف والتناقض الطائفي التى تسود اسرائيل فقد أدى الاختلال الشديد فى موازين القوى بين العرب واسرائيل وما أسفر عنه من هيمنة اسرائيلية على المنطقة الى إحياء وتقوية الآمال الصهيونية المتطرفة ببناء اسرائيل الكبرى « من النيل الى الفرات » .. كما يؤكد الحاخام مائير كاهانا ، والى اكساب الأفكار الصهيونية المتطرفة والنبوءات الدينية المثيقة مصداقية عالية ، وساهم فى احراج الاتجاهات الصهيونية المعتدلة وتصوير أصحابها على أنهم خونة للحلم الصهيونى والديانة اليهودية . والمشكلة فى اسرائيل وجود درجة كبيرة من الانسجام الطائفي والفكرى بين طوائف "يهود الشرقيين والأفكار المتعصبة من ناحية ، وبين طوائف اليهود الغربيين والأفكار المعتدلة من ناحية أخرى .. بحيث تتداخل الخطوط الطائفية والسياسية وتعمق الأزمة فى المجتمع .

وقد يحلو للبعض أن يربط بين ما حدث من سلام محدود على الجبهة المصرية وبين التناقضات المتزايدة فى اسرائيل .. ولكن يجب على هذا البعض أن يأخذ فى اعتباره أن المناخ الحقيقى الذى ولد هذه التناقضات هو مناخ الهيمنة الاسرائيلية والضعف والتفكك العربى فبالرغم من بعض النواحي الايجابية التى قد نجدها فى هذا الشقاق إلا أن الثمن الذى ندفعه لقاء ضعفنا وتفككنا يظل فادحا ..

أولا : العنف اليهودي ضد العرب في الأرض المحتلة

- ١ - العرب مستوطنون في أرض إسرائيل
- ٢ - العرب في إسرائيل قنبلة موقوتة
- ٣ - العصا والجزرة وعرب الجليل
- ٤ - قانون دعم العائلات اليهودية كثيرة الانجاب قانون عنصري
- ٥ - بين الاستسلام والهروب
- ٦ - دم اليهود ثمين والدم العربى رخيص

(١) العرب مستوطنون في أرض اسرائيل

هارتس

بقلم : أمنون روبنشتاين

نقلا عن الرأى الأردنية ١٩/٣/١٩٨٣

بسبب النتائج التي اسفرت عنها حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، ظهر الى سطح المجتمع الاسرائيلي عدد من الجماعات الدينية والوطنية المتطرفة التي تطالب بأرض إسرائيل من النيل الى الفرات ، والتي ترد الصراع العربى الاسرائيلي الى جذور دينية وتاريخية . ما هى الأفكار الأساسية لهذه الاتجاهات ، وما هى الفروق بين جماعاتها المكونة المختلفة ، وما هى المخاطر التي قد تنتج عن نشاطها ؟ ذلك ما يناقشه هذا المقال ..

ان بروز المجموعات المتطرفة شبه السرية يعتبر ظاهرة مستقرة في الأنظمة الديمقراطية ، وشهدت اسرائيل مثيلات لهذه الاتجاهات في الخمسينات مثل « التنظيم الدينى » ولا يمكننا القول بان المخاطر الحقيقية قد تنجم من بروز هذه الظواهر لكن مجموعتى الحاخامين كهانا وايرئيل ظاهرة فريدة من نوعها وكأن من المفروض حظر نشاطها ، وبسبب مجمل التطورات التي نجمت اثر حرب العام ١٩٦٧ ، لم يكن من السهل التفاعل على هذه المجموعات كمجموعات تجاوزت الاطر القانونية لا سيما بعد أن حظى البعض منها على تأييد في الكنيسة ، ويبدو ان هناك الكثيرين من الاسرائيليين يتبنون وجهات نظر هذه المجموعات . فكرتان مركزيتان - هذا فيما اذا جاز لنا استخدام مفهوم فكرة - تمثلان تطلعات هاتين المجموعتين وتتمثل الفكرة الاولى في اعتبار العرب كعنصر لا يستحق الحصول على الحقوق الأساسية ، ويهدد أيضا الطهارة الجنسية لبنات إسرائيل ولهذا يجب طردهم من البلاد ، اما الفكرة الثانية فتتلخص في وجوب استخدام القوة من أجل تنفيذ هذا الطرد .

ان تشريح موقع العرب في إسرائيل مطروح بالتفصيل في الكتيب الذى الفه حاخامو (جوش ايمونيم) وزعمائها والتي أخذت بالبروز في أعقاب تعاظم الاتجاه الوطنى الدينى اثر حرب العام ١٩٦٧ ، اما الحكم الذى قضته هذه الكتب على العرب - اليسوا أبناء اسماعيل : فهو نفس الحكم الذى اتخذ ضد عمالقة اليبوسيين ، ويتواجدون في درجة أدنى من العدا لاتباع المسيحيين يجب ان لا يتمتع الاسماعيليون بأى حقوق سياسية وقد يعطى حق (أحمد) كعربى منفرد كما قال الحاخام تسفى يهودا كوك « ان صراعنا ليس قائما مع « أحمد » لكن مع الاسماعيليين » .

في العدد الأخير من « نكوداة » وهى مجلة مستوطنات جوش ايمونيم ، يمكن الاطلاع على بعض الأسطر التوضيحية حول هذه المسألة ، والتي تعتبر الى حد ما معتدلة حول « حقوق المستوطنين العرب في أرض إسرائيل »

لقد حاول عاموس عوز أن يوضح في لقاء سابق له « يجب أن نذكر بأن الذين عادوا الى بلاد صهيون لم يجدوا فيها نفس الرومانيين الذين أجبروا أجدادنا على الهجرة ، بل التقوا مع مواطنين عرب لم تكن لهم أية صلة باجلاننا عن أرضنا ولم يعملوا على تخريب الهيكل ... لكنهم استوطنوا هنا وأدت عودتنا إلى بروز ممثلين كبار من لدنهم أو صغار ذوي اتجاهات قوية » .

أن هذه الأقوال المعتدلة والمفهومة أثارت موشيه شافيرا على عاموس عوز ودعته إلى كيل التهم له . أن العرب لم يكن لهم أى حق بالاستيطان في هذه المنطقة بل استوطنوا « بقوة تأثير الامبريالية العربية » أن أقوال عاموس عوز لا تعدو كونها مجرد خداع يتجاوز القيم الأخلاقية العامة لأنه يعطى بأقواله هذه شرعية « لما قام به سيف محمد » أن عوز وكل من على شاكلته « غير انسانيين » لأنهم « يتحالفون » مع الاتجاهات التي تدعو الى الحاق الضرر بالاتجاهات الوطنية » .

يعترف كاتب المقال بالحقوق الفردية والعقارية للعرب - والمستوطنات شاهد حقيقى على الرغبة في التعايش بين الشعبين - لكن ليس لهم أى حق يتجاوز هذا الأطار ، وكتب الحاخام يعقوب ايرئيل من المدرسة الدينية في ياميت نصوصا معتدلة نسبيا ، لكنها تمثل العالم الروحى الذى خرج منه الحاقدون الجدد .

« من الجدير بشعب إسرائيل من الناحية الأخلاقية أن يستوطن في كافة بقاع أرضه مع الشعوب الأخرى وأن يعيش بسلام ومساواة ، لكن هل يستوجب هذا الأمر طردا فوريا لجميع العرب وبالقوة الى البلدان العربية ؟ من الأفضل أن يتم تنفيذ ذلك ببطء ومن خلال السيطرة الدائمة على كل أرض إسرائيل خصوصا تلك المناطق التي تهددها أخطار السيطرة الأجنبية وفيما اذا وجدت أفضليات في التوجه في هذه المرحلة ولم تكن مسألة طرد العرب مسألة ملحة في هذه الفترة فلماذا تثير ضجة حولها ؟ لماذا تثير الضغائن غير الضرورية الان ؟ لماذا لا نعيش حياة جوار سوية معهم »

أن التأكيد المطروح على كلمة مرحليا موجود في النص الأصلي ، وفيما اذا كان هذا ما يطرحه المعسكر المعتدل والذي يسلم بوجود العرب في أرض إسرائيل مرحليا ولأسباب تكتيكية فما هى الفوارق المبدئية بين موقفى الحاخامين يعقوب ايرئيل وإسرائيل ايرئيل ؟

كلاهما يعتقد بضرورة طرد العرب لكن الثانى يريد تحقيق ذلك من خلال « ضربة صاعقة » اما الأول فيتحدث عن ذلك من خلال اجراءات « بطيئة » وفق سلم « أولويات » مختلفة .

أن الحاخام مئير كهانا وأصدقائه ، أبطال مستوطنة ياميت ، يمثلون اتجاهات أقل حذرا . وأكثر توضيحا لمواقفهم لكنهم يمثلون أيضا اوساطا واسعة من جوش ايمونيم والمقربين اليها .

اذا كانت احقية الاستيطان فوق القانون - كما يعلن عن ذلك زعماء جوش ايمونيم واذا كان من المسموح لحزب يشارك في الائتلاف الحكومى رفع يده على جنود الجيش الاسرائيلى من أجل الدفاع عن قدسية ياميت ، فما وجه الخلاف المبدئى بين هذا التوجه وبين محاولة تحرير جبل الهيكل الذى يسيطر عليه من جاءوا الى بلاد صهيون « بقوة سيف محمد » والذين أصدر قرار مبدئى بطردهم ؟

تكمن خطورة أعمال وأقوال كهانا ايرئيل ليس من تطرفهم أو من نواياهم باستخدام قوة السلاح ، بل لكونهم تعبيرا عن تطرف سياسى كبير الحجم ذو تأثير لا مجال للطعن فيه على الحكومة الاسرائيلية

(٢) العرب في اسرائيل قنبلة موقوتة

بماحنية

ب بقلم حاييم كلاين

نقلا عن الرأي الأردنية ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣

كان البروفيسور الاسرائيلي اربون سوفر قد نشر دراسة عن السكان العرب في إسرائيل تنبأ فيها بوصول نسبتهم الى ٢٠ ٪ من مجموع سكان إسرائيل قبل نهاية هذا القرن ، وإقترح طريقة معينة تتسم بالاعتدال للحيلولة دون أن يشكل ذلك الموقف وضعا متفجرا يهدد إسرائيل فكتب أحد اليهود الاسرائيليين -

حاييم كلاين هذا الرد على دراسة الدكتور سوفر وإقترحاته .

اننا لا نميل في إسرائيل بشكل عام ، لمناقشة المسائل الأساسية الهامة ، لهذا فقد سررت كثيرا عندما قرأت سلسلة المقالات وسأشعر بسرور اكبر ، اذا ما نشرتم ردى على ما ورد فيها وارى انه من واجبك اتاحة المجال لنا لابداء ارائنا حول الموضوع .

لذا فاننا سنعرض الرد الكامل لحاييم كلاين وإلى جانبه تعقيب البروفيسور سوفر .

يقول كلاين : ان التحليل الذى ورد في سلسلة مقالات البروفيسور سوفر ، حول « عرب إسرائيل » جيد ودقيق لكن الاستنتاجات التى توصل اليها ليست مفهومة فالحل الذى يطرحه لا يمثل حلا للقضية العربية ، وانما هو هروب من الحل ، وقد استعصى على بشكل خاص فهم الفقرة التى يدعو فيها البروفيسور سوفر إلى تحسين المستوى الاقتصادى لعرب إسرائيل والحفاظ على مستوى حياة مرتفع حتى نزرع فيهم الاحساس بوجود ما يمكن ان يفقدوه .

هل يستطيع البروفيسور سوفر ان يفسر لنا التناقض بين اقواله هذه وبين الشعور بالقوة الذى يتولد لدى العرب نتيجة زيادة عددهم ؟ ان البروفيسور سوفر نفسه يقول بانه عندما يزداد عدد السكان في منطقة معينة ويصبحون اغلبيه فان هذا يمثل بالنسبة لنا مشكلة واية مشكلة اذ ان الاغلبية تطالب بالاستقلال والحقوق المتساوية وحينها ستعزز احتمالات قيام دولة شبيهة ، بايرلندا وقبرص ، أى دولة تعيش على بركان يمكن ان ينفجر في أية لحظة ويقود الى عمليات سفك دماء .

ان ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعرب ستواكبه زيادة في التطلعات للحصول على حقوق قومية وهل نستطيع ان نمنع ذلك ؟ ان قيامنا بمنع ذلك سيخلق شعورا بالاحباط ولا ندرى بعد ماهى الحدود التى ستتوقف عندها مطالب العرب ، وهل صحيح انك لا تعرف حدود المطالب العربية يابروفيسور سوفر ؟ ان الحدود هى : محو جميع آثار العدوان الاسرائيلي منذ بداية الغزو الصهيونى مثلما ورد في الميثاق الفلسطينى وليس منذ عام ١٩٦٧ وانما منذ عام ١٩١٧ وهذه هى الحدود .

عليك ايها البروفيسور ان تفتح عينيك جيدا ، لان هذه هى الحدود انك تقترح أيضا ، بان تمنح عرب إسرائيل الاحساس بأننا لا ننوى اجتثاثهم ، ومن الذى يستطيع ان يمنحنا انا واخوتى اليهود الآخرين الذين نعيش هنا على هذه الأرض المقدسة الاحساس بانهم لا ينوون اجتثاثنا من أرضنا ؟ ومن الذى يستطيع ان يقنعنا بانه لا توجد حرب حول وجودنا في أرض إسرائيل ؟

ايمكن ان تكون أنت يا بروفيسور سوفر ، أو الولايات المتحدة الدولة « الصديقة » ما الذى سيأخذه العربى وممن ؟ ماذا عن الشعارات التى يرفعها عرب إسرائيل « المخلصين » بالروح بالدم نفديك يا فلسطين . ما هى فلسطين ؟ وممن سيقومون بتحريرها ؟

وبعد ان يقوم البروفيسور سوفر بتحليل القضية بصورة جميلة ، فانه يخرج باستنتاجات خاطئة ، وما السبب في ذلك ؟ هل أنت واحد من الذين أسرتهم مواقف المؤسسة الحاكمة والذين يرون الخطر ويخفون رؤوسهم في الرمال ؟

ان كل ما يتعين على العرب عمله هو ان يزيّدوا عددهم حتى يصل الى نسبة ٤٠ بالمائة من سكان الدولة حينها تصبح في إسرائيل « جهنم » واذا كان لا يوجد في إسرائيل حاليا حزب عربي ، فان هذا لا يعنى انه لن يكون لهم في المستقبل وحينها سيحصلون يا استاذي المحترم على ٤٠ بالمائة من مقاعد الكنيست اى سيكون لهم ٤٨ عضو كنيست عربي بالاضافة الى ١٢ عضو كنيست اخريين من امثال يوسى سريد عندها ماذا سيكون عليه الحال ؟

اننى اؤكد لك ، بانك لن تكون في ذلك الوقت قلقا على شكل الدولة وطابعها اليهودى ولا على النتائج الامنية فسحب ، وانما ستكون قلقا على حياتك ، حتى قبل أن يصبحوا أغلبية في البلاد ، اننى أعتقد بوجود طريقة واحدة فقط لحل مشكلة العرب في إسرائيل .

ان الشعارات التى تطرحها لحل القضية لن تحل أية مشكلة وانما هى بمثابة صب الزيت على نار « الثورة العربية » أنه لا مجال الا لحل واحد في هذه البلاد ، من بين حلين حقيقيين ، الاول : أغلبية عربية في دولة إسرائيل وتحويل إسرائيل الى فلسطين مع أقلية يهودية ، تبقى بعد ان تتم تصفية غالبية اليهود ، وعودة عدد اخر الى دول المهجر الثانى : طرد العرب من أرض إسرائيل لأن بقاء العرب هنا مع اعطائهم الحقوق ، سيؤدى الى تصفية دولة إسرائيل بصورة ديمقراطية ويتمويل يهودى ، أو ان تنشأ هنا ثورة عربية لا تعرف انصاف الحلول .

واذا ما نشبت هنا ثورة عربية فاننا لا نستطيع طردهم وانما سنضطر الى تصفيتهم مع ما يرافق ذلك من ضحايا في الجانب الاسرائيلى .

انه لا مجال للتعايش سويا في هذه البلاد ، واذا ما تنازلنا عن اهدافنا وحقوقنا في أرض إسرائيل فلن تكون هنا دولة ثنائية القومية وانما دولة عربية ، ولهذا فانه من المستحسن ان لا نكون إنسانيين وطيبين وانما ان نكون بشرا فحسب .

انه لا مجال للتعايش مع العدو العربى ، فاما نحن واما هم

(٣) العصا والجزرة وعرب الجليل

معاريف ١٩٨٣/٤/١

بقلم : عمونئيل روزن

في هذا المقال يناقش الكاتب مياومة الحكومة الاسرائيلية تجاه العرب في منطقة الجليل ، وهي السياسة التي جهرها إهمال العرب ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ، كما يناقش رد الفعل العربي إزاء هذه السياسة إذ ينقسم الرأي العام العربي بين المتطرفين (القوميين) ، والمعتدلين (المتعاونين مع السلطات) . وكيف يشكو المعتدلون من أن سياسة الحكومة تدفعهم لتبني مواقف المتطرفين . كما يعرض الكاتب لبعض مظاهر العنف والعداء اليهودي تجاه العرب .

ترجمة : محمد حسن عبدالنبي

تقوم العاملات العربيات بتنظيف مكتب الدكتور ماجد الحاج في جامعة حيفا مثل أي مكتب آخر في هذه الجامعة . ولكن ماجد لا يضايقه سوى مطالب عرب اسرائيل للحصول على مساواة في الحقوق وعلى مواطنة كاملة .

ويبلغ ماجد الحاج من العمر ٣٢ سنة وهو أب لولدين ، حسن المظهر ، مبتسم دائما ويتحدث العبرية بطلاقة ، وهو رئيس قسم العرب في جامعة حيفا ودكتور في علم الاجتماع . وهو يستطيع بلا صعوبة أن يكون رمز تقدم ونجاح العربي الاسرائيلي وأن يدحض الصورة المألوفة للعربي البدائي الذي يكتفى بالأرض لزراعة التبغ وبالعامل في الجراجات والمخابز .

ويوجد اليوم طالب عربي من بين كل ثلاثة طلاب يدرسون حاليا في جامعة حيفا حقيقة أن اسرائيل لم تعمل من أجل تقدم ورفق مواطنيها العرب مثلما فعلت ذلك لليهود ، وفي مقابل مدن التنمية العصرية مازال المواطن العربي يسكن في قرى مهملة ذات مباني قديمة ومتهاكة . ومع هذا : - كان هناك ٩٢٪ من عرب اسرائيل أميين في عام ١٩٤٩ ، وأما اليوم فيتعلم حاليا ٢٠٠,٠٠٠ في المؤسسات التعليمية ، والكثيرين منهم في مؤسسات التعليم العالي . وتلك هي علامة واحدة تدل على التقدم الهائل الذي طرأ على هذا المجتمع المستبد الضعيف . وماجد هو نتيجة لهذا التقدم .

★ ★ ★

محمد مناع رئيس مجلس مجال كروم في الجليل الغربي ، وهو ما تطلق عليه السلطات الاسرائيلية عربي معتدل . يبلغ من العمر أربعين سنة وأب لثمانية أبناء ، حصل في الانتخابات الأخيرة على ٨٣٪ من أصوات الناخبين في قريته ، التي تعتبر أكبر قرية في المنطقة يبلغ تعدادها ٦٥٠٠ نسمة - كلهم مسلمون سنيون . إن محمدا الذي هزم في الانتخابات ممثل راحق قد تعلم في صباه في كيبوتس مشمار - ومازال حتى يومنا هذا يزور اصدقاءه هناك . أحد أشقائه متزوج من يهودية . ويلقى محمد كل ثناء ومساعدة من السلطات لأنه معتدل . وقد تلقى خطاب شكر من قائد الشرطة في المنطقة لعمله الرائع في يوم الأرض الماضي . ويقول قائد الشرطة أن الأشخاص المعتدلين مثله هم نموذج لامكانية العيش سويا - في سلام وهدوء .

ويعتبر محمد ضمن هؤلاء الذين يحاولون وقف موجات التطرف والعنف من جانب راحق من ناحية ومن جانب منظمات متعصبة مثل « أبناء البلد » من ناحية أخرى . إن كلماته عن الإهمال والاستخفاف من جانب السلطات التي لا تكافئه عن أعماله وتصريحه بأنه يدفع بالقوة الى احضان السياسة وأن راحق تنتظر فشله بفارغ الصبر - لابد وأن تضيء ضوءا أحمر عند كل من يعتقد أنه يجب علينا رعاية المعتدلين والمتعاونين من أجل فرملة هؤلاء الذين يريدون فتح جبهة ثانية لاسرائيل في الجليل .

تسفي ريسكي رئيس مجلس روش بيناه منذ أربع سنوات والحاكم العسكري السابق لجنين . وهو يعتبر

« الجار اليهودي » - ويعتقد رسكى أنه يجب رعاية العربى المعتدل بأى ثمن . وهو لا يرفض أيضا أسلوب العصا والجزرة « العقاب والثواب » وهو الأسلوب الذى يمنح المتعاونين امتيازات كثيرة ويمنع تسهيلات عديدة عن المتطرفين ، فى إطار القانون . إنه متذمر من التباعد والخوف والكراهية ويعترف بأن أولاده أيضا لا يعرفون جيرانهم العرب .

إن رسكى هو مواطن قديم فى الجليل يعيش مشاكل المنطقة ويعايشها طوال أربعة وعشرين ساعة فى اليوم . هناك من يعتبرونه متخلفا - بسبب إعتقاده بأن الوقت ليس متأخرا لاجاد حل لكراهية الجيران بواسطة هيكل التعليم واجراء لقاءات مشتركة وإعلام جيد . إنه يشاهد العربى المعتدل ينحرف وراء الترف المتهور جدا فى الشوارع العربى وهو قلق لأن هذا سيكون فى نهاية الأمر على حساب روث - بيناه . وعندما يتحدث تسيفى رسكى عن حل المشكلة العربية فى الجليل فإنه يقصد المشكلة اليهودية : قال حاييم وايزمان بأن الأقلية العربية فى ارض اسرائيل هى مشكلة اليهود

★ ★ ★

إن اسرائيل كنيج المسئول القديم عن المحافظة الشمالية من قبل وزارة الداخلية هو الاجابة الاسرائيلية على المشكلة العربية فى الجليل . إن مشكلة تهويد الجليل تزعج كنيج جدا وكذلك النية الخفية للعرب للسيطرة على هذا الجزء من الأرض عندما يحين الوقت . إنه مستعد تقريبا لعمل أى شىء من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذه التراجيديا .

إن كنيج نفسه قد برهن عن نفسه فى « وثيقة كنيج » المشهورة التى تسببت حينذاك فى فضيحة كبرى . إنه لا يتردد فى القيام بكل قوته ونفوذه لسد الفراغ الذى تركته حكومة اسرائيل فى الجليل . كنيج هو ملك الجليل والولد المدلل للسلطات . إنه حيوى لتهويد الجليل ولكن هناك من يعتقدون أنه لابد من وجود شخص آخر يشكل ثقلا مضادا يقوم بالاهتمام « بالقبيلة الاجتماعية » للمواطنين العرب . لقد استمع الصحفيون الذين قاموا مؤخرا بجولة فى الجليل إلى مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية بنيامين - جور اريبه وهو يقول أن كنيج بخرب عمله ويضر بالمصلحة الاسرائيلية التى تهدف إلى احلال السلام الداخلى فى المنطقة . ويقول عنه مسئول حكومى كبير . - « إن كنيج هو ذئب منعزل ولا يمكن العمل معه . هناك هدف واحد فى رأسه ومن أجل هذا الهدف نجده مستعدا للسير حتى النهاية - وتدمير كل شىء . إن كنيج يحارب الاشخاص باستمرار وإذا أحدث له ضررا لا ينسى لك هذا العمل أبدا .

إن سلام الجليل مرتبط بهذا التوازن الدقيق السائد فى هذا المربع - الحاج - مناع - رسكى - كنيج - ودخل مربعات مماثلة . وطالما أن المعتدلين والمتطرفين ، الواقعيين والمتعصبين يكتفون بتبادل إتهامات وحروب كلامية فإن مشكلة عرب الجليل ستظل مشكلة ضمنية . وفى اليوم الذى سيتم فيه خرق هذا التوازن - هذا مايعتقده كل من يعالج الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر - سوف تبدأ حركة عصيان مدنى داخل الخط الأخضر .

إن الصراع بين العربى المعتدل والمتطرف هو صراع يومى ويجرى معظمه فى الخفاء بعيدا عن أعين ممثلى السلطات . ويعارض ماجد الحاج بالفعل هذا التقسيم الاستبدادى بين المتطرفين والمعتدلين ولكنه يشير إلى ميل جديد لدى العربى الاسرائيلى إلى ما يطلق عليه تغليب الطابع الاسرائيلى وتغليب الطابع الفلسطينى . « يقول الحاج ان العربى الاسرائيلى يعترف حاليا بحق دولة إسرائيل فى البقاء وبحكم الأغلبية اليهودية ولكنه لا يتخلى بأى حال من الأحوال عن حل المشكلة الفلسطينية . والدليل على ذلك : - هناك أكثر من ٥٠٪ إقترعوا لجانب أحزاب صهيونية فى انتخابات ٨١ « ولكن « ماجد يحذر قائلا إنكم أنتم أيها اليهود تدفعوننا نحن المعتدلين بالقوة إلى أحضان المتطرفين . يجب أن تعرفوا أنه كلما إبتعدتم عنا وتجاهلتمونا ومن ناحية أخرى تمنحوننا الثقافة وتمكنوننا من تطوير وتنمية مداركنا - فاننا سنبتعد عنكم وسيزداد التباعد وسوف تظهر عدم الرغبة فى التعاون حتى من جانب هؤلاء الذين كانوا متحمسين لذلك فى الماضى » .

يتحدث ماجد الحاج عن تداخل كامل وهذا يعنى : - « أن يتمكن أبنى من الحصول على نفس الفرص التى يحصل عليها إبنك ويتنبأ ماجد الحاج بأن إحدى النتائج الأولى للشعور القاسى الذى يسيطر على العرب بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ستكون إقامة حزب عربى مستقل . وليس من الصعب أن نفهم من كلماته أو أحد العاملين من أجل إقامة مثل هذا الحزب . وهذا التهديد لم يحدث أى مفاجأة لمستشار رئيس الوزراء لشئون العرب : - « لقد تحول العربى المنقف فى السنوات الأخيرة لسياسى كامل وبدأت السياسة

تزداد تطورا عنده . « ويقول جور أرييه أنه إذا قام مثل هذا الحزب فإنه سيضر بالعربي الاسرائيلي الذي يستطيع حاليا - الانضمام لأي قائمة يهودية . إن عضو الكنيست إيمان لين (من المراح) وهو أحد أعضاء الكنيست القلائل الملمين بهذا الموضوع المعقد والذي يهتم منذ سنوات كثيرة بمشكلة عرب الجليل - واثق من قيام مثل هذا الحزب بواسطة المعتدلين المثقفين ولكنه يعتقد أن « نواياهم الطيبة » ستتحول بسرعة إلى سيف ذي حدين وذلك لأن مثل هذا الحزب سيصبح من اللحظة الأولى مجال صراع بين المتطرفين والمعتدلين ، والشئ الواضح من تلقاء نفسه أن المتطرفين سوف يفوزون بهذا الحزب

ولكن ماجد الحاج لا يتنازل أنه يريد أن يعرف - لماذا لا يوجد ولو عربي واحد في أي منصب في مكتب بنيامين جور أرييه ؟ على الأقل سائق أو موظف ؟ وهو يوضح ذلك قائلا : - « لست مستعدا لأن يقوم آخرون بتحديد مستقبل العرب » إنني أريد أن نشترك نحن على الأقل في ذلك أعتقد وأمل أن نتحد جميعا عندما يحين وقت ذلك في بوتقة عمل واحدة وجادة ، في مجموعة ضغط جادة ومتمحدة . لقد تعلمنا ذلك منكم انه بواسطة الضغط فقط يمكن أن نحقق هنا شيئا ما .

إذا كانت كلمات محمد مناع من مجدال كروم صحيحة وصادقة فإن دولة إسرائيل ستفقد لصالح المتطرفين أحد رؤساء المجالس « المعتدلين » . وبالطبع يفضل مناع ألا يصف نفسه كمتطرف أو معتدل (إنني مصدر إرتياح لهم جميعا ، مرة يعتقدون أنني أعمل لصالح السلطات ومرة أخرى يعتقدون أنني أعمل لصالح رايك ولكن في نهاية الأمر - كلهم سعداء بي) . ولكن الأهم هو أنه موجود ضمن المعتدلين في قائمة السلطات

يقول أصدقاء مناع من اليهود والعرب أنه يقوم في تلك الأيام بعملية حساب مع النفس . يعتقد أمنون لين أنه على وشك التحطم . ويقول بنيامين جور أرييه « أن تلك هي سياسة من جانبه » . ولكننا أدركنا المصاعب التي يعاني منها مناع أثناء إجتماع المجالس في الجليل الذي عقد مؤخرا في طبرية وساعد على إلتقاء رؤساء المجالس اليهود والعرب . إن هذا الاجتماع الذي كان من المقرر أن يكون بمثابة حوار بناء ، قد تحول بسرعة لنبر سياسي عادي ومتوتر . لقد قال أحد المتحدثين ، رئيس مجلس دبورياه المعروف بعلاقته الطيبة مع السلطات الاسرائيلية أنه قبل أن نردد إدعاءات سياسية يجب أن ندرس ما يقوم به المجلس من أجل رفاهية سكانه . « هل تم وضع شبكة صرف صحي في القرية ؟ » - سأل رئيس مجلس سيكنين وكانت الإجابة في الحال : « نعم وضعت ولكننا نعرف من الذي تمثله . أنت هنا » ... وصمت رئيس مجلس دبورياه ..

ويقول مناع « هل تعرف أنه حتى لو رغبت في أن تكون معتدلا لن تستطيع . بدلا من مساعدتنا وتأييدنا يوجهون إلينا كل صور الاستنكار ويدافعون عن كل خطوة تقوم بها الحكومة يقدمون لنا الحلوليات هنا وهناك للتعلم الهدوء ولكن بشكل عام لا يوجد فرق بين معاملة المعتدلين والمتطرفين إنني أشعر والمس تصرفا غير طيب تجاه العرب المعتدلين وأنا أخشى أن يتدهور ذلك ويصل إلى درجة العنف » .

ويرى تسيفي رسكي أن هذا التدهور يتفاقم من يوم لآخر ولا يتردد في الاعتراف قائلا « إن هذا بسببنا » إنه يقول : - « إن التطرف يسيطر اليوم في الشارع العربي وخاصة في القرى وفي المدن الكبيرة . يقف المعتدلون جانبا ويرون أنه لا فرق بين الاعتدال والتطرف . إن المواطن العربي يرى اليوم أنه من الأفضل له أن يقف بجانب المتطرفين ، حينئذ سيعتبرونه عظيما وبطلا . لن يخاف أبدا من رد فعل من جانب المتطرفين وسوف يستطيع أن يبرهن أنه ليس ضمن المتعاونين مع السلطات . توجد بجانب روش بيناه قرية صغيرة إسمها طوف أفرادها يؤيدون إسرائيل بحماس بل وحاربوا إلى جانبها في عام ١٩٤٧ ، لا يوجد في هذه القرية حتى اليوم طريق ممهد ، لا توجد هيئة محلية ولا توجد مدرسة . وهذا ليس هو المثال الوحيد .

في ظل هذا الوضع المعقد يبدو أن بنيامين جور أرييه المستشار والمنسق هو الانسان الوحيد الذي يحاول إبراز مشكلة عرب الجليل وجيرتهم مع اليهود كمشكلة قومية . ولكن جور أرييه مثل سابقه في المنصب مضطر إلى تقديم وعود وهمية في ظل حكومة لم تعقد طوال خمس سنوات ولو جلسة واحدة لمناقشة هذا الموضوع . ذات مرة كان الوزير إريخ مسنولا عن القطاع العربي - وحاليا لا يوجد مثل هذا الأمر ، يفضل جور أرييه عدم الإجابة على السؤال كم مرة إلتقى مع رئيس الوزراء لأجراء مناقشات جادة وأساسية حول الموضوع . إن هذا لا يروق له ، إنه ليس سياسيا ، وما زال يلقي القبول لدى الجميع ، يعرف العرب أنه

الوحيد الذي يناضل من أجلهم وهم ينسبون إليه جزءا كبيرا من تقدمهم في السنوات الأخيرة ، واليهود يعتمدون عليه بأنه لن يهمل تهويد الجليل على حساب العرب . ولكن من يعرف بنيامين يستطيع أن يقول أن الرجل يعاني منذ فترة طويلة من الاحباط والاستياء يشعر أن منصبه عديم القيمة وأنه لا يوجد شخص يهتم بنصائحه . إنه يجري من وزارة إلى وزارة ، من وزير إلى وزير ، يطفئ حرائق ويسجل إنجازات طيبة ، لا يمكن الحديث عن سياسة منظمة وعن رؤية شاملة .

إنه يصف إنعدام السياسة تجاه عرب الجليل بأسلوب فلسفي ويقول : - « إن هؤلاء الذين يتحدثون عن سياسة لا يفهمون معنى وجود دولة ديمقراطية تعامل الجميع بصورة متساوية إن العرب هم جزء لا يتجزأ منا ومشاكلهم هي مشاكل الدولة كلها ، هل توجد مساواة بين اليهود والعرب ؟ هل الاسكان والصرف الصحي هي مشاكل سياسية ؟

إذا كان بنيامين جور أرييه يعتقد أنه لا توجد مشكلة عربية في الجليل فلماذا بذل كل ما في وسعه وأقام بأموال طائلة معهدا في القدس يعلم الشبان اليهود والعرب كيفية التعرف على الطرف الثاني ؟ لقد أقام جور أرييه هذا المعهد منذ ثلاثة أشهر وذلك لأنه أدرك أن المشكلة تتفاقم ولأنه عرف أن الأمل الكبير لخلق تقارب بين الشعوب وكسب المعتدلين - وإقامة جمعيات صداقة وإخاء - هذا الأمل فشل وخمدت أنفاسه . عندما قامت تلك الجمعيات في أيام حكم المعراخ (وينتمي معظمها بالفعل لحزب العمل وكوادر الهستدروت في القطاع العربي) كان هناك أمل بأنه قد تم إيجاد ثقل مضاد للمتطرفين وملاذ للأغلبية الصامتة والمعتدلة ، وكان عام ١٩٧٩ هو عام الذروة لأكبر جمعية يرأسها سليم جبران وعضو الكنيست أمنون لين . وخلال الإحصاء الذي تم في نفس السنة بين ٥٤ ألف عربي يعيشون في إسرائيل أعلن ١٥ ٪ من بينهم عن إستعدادهم للعمل في إطار الجمعية . وحاليا يعترف عضو الكنيست لين أن تلك الجمعية قد لفظت أنفاسها وحتى رابطة عضو الكنيست السابق دافيد كورن من قبل حزب العمل التي ركزت نشاطها في الجليل الغربي . فقدت الكثير من نشاطها التي إمتازت به منذ بضعة سنوات . فشلت الروابط وقفز المتطرفون للملء الفراغ الذي ظهر والسبب الأساسي للفشل مقبول لدى الجميع دون أي إختلاف : - وهو أن اليهود لم يرغبوا في وجود تلك الروابط .

عندما كانت رابطة لين في ذروتها إمتازت نشاطها في إصدار جريدة وإجراء لقاءات مستمرة وإجتماعات ومحادثات بناءة . ولكن الصورة التي ظهرت تقريبا من البداية أظهرت . أن اليهود لم يحضروا للاشتراك في اللقاءات . ويعترف لين بأن اليهود يكرهون العرب . اليهود لا يريدون أن يسمعوهم عن أي نشاط إيجابي في هذا الاتجاه . وكل من يحاول القيام بأي شيء يلقي في الحال الجزاء الذي يلقيه كل من يحب العرب . ويقول أيضا دافيد كورن أن « إستعداد اليهود للاشتراك في اللقاءات التي كنا نعقدناها كان محدودا للغاية ، لقد اعتبروا العرب همجيين ولم يهتموا بذلك . »

وليس هذا إلا خلاف ثانوي إذا كانت هناك خمسة وعشرون أو ثمانية وثلاثون رابطة تعمل - ولا تعمل بين الجمهور العربي ، ليس هناك أي خلاف في أن الأسلوب قد فشل وليس فقط بسبب الفيتو اليهودي يقول بنيامين جور أرييه : - إن إدراك أهمية الروابط والصداقة موجود تقريبا في القطاع العربي فقط . اليهود راضون عن أنفسهم وهم لا يحتاجون إلى هذا . إن ضعف وفشل الروابط قد نبع أيضا من طريقة عملها السطحية والروتينية : - لقاءات ، محادثات ، كلمات بلا هدف ، لماذا فشلت رابطة أمنون لين ؟ ليس لأنها لا تمتلك ميزانية بل لأنها لم تتمكن من ضم أعضاء جدد إلى صفوفها ، شبان في القطاع العربي لم يشترك في اللقاءات الأخيرة سوى الشيوخ لذلك لم نجد ما يدعو إلى تأييدهم . »

ويحدد ما جد الحاج : - « إن الأغلبية لا تحتاج إلى الأقلية ولذلك فإن كل هذه الروابط قد تحدثت وخطبت المقتنعين ولم تخاطب الأشخاص الواجب إقناعهم ولذلك لم تساهم تلك الروابط ويقول أن الحل موجود في المنطقة ، إنه واثق تقريبا من أن الوقت ليس متأخرا للبدء في العمل الذي لم نقم به خلال الخمسة وثلاثين سنة الأخيرة ، لقد إلتقى منذ أسبوعين مع وزير التعليم زبولون هامر وسأله لماذا لا تقوم وزارته بتنظيم لقاء بين الشعبين ؟ »

« يجب الذهاب إليهم ، التحدث معهم والجلوس معهم وأن نشاركهم أفراحهم وأحزانهم ، إنني لا أحتاج إلى روابط لكي يقوم تلاميذ المدارس بزيارة عرافا وسيكنين »

إن كل فرد في الجليل يستطيع اليوم أن يفعل ما يحلوه يوجد أشخاص يجلسون ويتحدثون سويا ولكن هناك أيضا من يطلقون النار على الماشية التي يمتلكها العرب .. وهناك من يتجاوزون الحدود - مثل تلك

الحوادث تهدم أى محاولة لبناء الجسر ، يقول رسكى « إن اليهودى مطالب بأن يظهر بأنه قوى » وأن العربى يعرف أنه قوى-ولكن الصداقة ليست ضعفا - بل العكس : - إذا لم أتعرف على جارى سأظهر فى نظره كجبان »

فى ٢٢ سبتمبر من العام الماضى قام جزء من عرب إسرائيل بالرد على أحداث صبرا وشتيتا بصورة أطلق عليها بعد ذلك « أنها بوارى عصيان مدنى » لقد هاجموا خمسة مراكز شرطة أحرقوا بعضها وقاموا بإغلاق الطرق . والسؤال - ماذا سيحدث فى يوم الأرض القادم يقلق الكثيرين ؟ . وماذا يقول الساخرون ؟ أن حدوث شغب فى يوم الأرض يمكن أن يوقف قادة الدولة على حقيقة أن برميل البارود فى الجليل لن يظل خامدا إلى الأبد .

(٤) قانون دعم العائلات اليهودية كثيرة الانجاب ، قانون عنصري

جيروزاليم بوست .

بقلم / يوسف جويل
نقلا عن الراى الأردنية ١٦ / ٤ / ١٩٨٣

يحتج الكاتب فى هذا المقال على حرمان العائلات العربية من الإعانات التى تقدمها الحكومة للعائلات كبيرة العدد ، ويرى أن ذلك التمييز يعكس سياسة عنصرية ، ويفند الحجج التى يقدمها أنصار هذا التمييز لتبرير موقفهم . ورد فى القانون الاسرائيلى ، ان الحكومة الاسرائيلية لا تميز بين مواطنيها على أساس التقاليد ، مما يجعل المبادرة البهلوانية لحرمان الأطفال العرب من المخصصات التى تمنح للعائلات كثيرة الأولاد أمرا يدعو الى السخرية .

وكل ذلك بداه حزب « تامى » وهو أول حزب اسرائيلى عنصري يتمكن من دخول الكنيست والوزارة ، وهذا الحزب الذى رأى ان فرصته فى الحصول على أصوات الناخبين أصبحت ضعيفة أصدر انذاره النهائى لحكومة بيجين ، قائلا إنه مالم يتم الموافقة على تشريع منح مخصصات للأسرة كثيرة الأولاد قبل نهاية هذا الشهر ، فإنه ينسحب من الائتلاف الحكومى . والحقيقة الغريبة هى أن ائتلاف بيجين لا يعتمد على أصوات أعضاء الكنيست الثلاثة الذين ينتمون إلى حزب تامى .

وعلى أى حال ، فبعد محاولات باسلة وفى بعض الأحيان ملتوية من قبل وزير المالية يورام أريدور ليدافع عن الخزينة ، فإنه تقرر أنه ليس هناك خيار إلا الخضوع لانتذار « تامى » وحزب القوميين المتدينين . ولأن الغرض من هذا العمل هو شراء أصوات العائلات كثيرة الأولاد لتامى ولتشجيع نسبة الولادة عند اليهود فقد وضع هذا التشريع فى إطار بحيث لا يستفيد من المخصصات إلا العائلات اليهودية ، وبسبب ارتفاع نسبة الولادة بين « الاسرائيليين العرب » فإن الأطفال العرب المؤهلين لأخذ هذه المخصصات يساوون فى عددهم الأطفال اليهود تقريبا . فان شملت هذه الصفقة الأطفال العرب فهذا يعنى مبلغا إضافيا تصرفه وزارة المالية يصل الى ٢ بليون شيكل فى السنة .

ولدى مناقشة الكنيست لهذا الموضوع تقدم المدعى العام اسحق زامير ، وقال إن تمييزا عنصريا مكشوفاً يوجد فى هذا التشريع وهذا التمييز صارخ لدرجة أنه غير مقبول ، وقد كانت وجهة نظره مقنعة الى حد ما ، ولكن ليس إلى الحد الذى يجعل من الممكن شمول الأسر العربية بالحصول على هذه المخصصات ، وقد استطاعت العقول الخصبية أن تجد حيلة مريحة لحرمان العائلات العربية .

سبق لحكومة حزب العمل عام ١٩٧٠ أن سنت قانونا يقدم اعفاءات ضريبية خاصة بالعائلات كثيرة الأولاد شريطة أن يكون أحد أفراد العائلة التى تحصل على الاعفاء يعمل فى الجيش الاسرائيلى . فيوضح

من هذا ان حكومة حزب العمل كانت تمارس التمييز العنصرى ضد العرب شأنها شأن حكومة الليكود والذى يدل على التمييز العنصرى ان الطلاب المتدينين من أجودات اسرائيل والذين لا يخدمون في الجيش ، لم يحرموا من الاعفاءات الضريبية كما حرم العرب ، والان فان حكومة الليكود سوف تعطيتهم الزيادة الممنوحة للأسر كثيرة الاولاد ، وعليه فان العرب هم الوحيدون الذين لن يستفيدوا من تطبيق هذا القانون .

والان فعام ١٩٨٣ ليس عام ١٩٧٠ ، ولكن نرى ان عضوى التجمع وهما محمد وتد ، وحمد خلايلة طلبا من محكمة العدل العليا أن تصدر أمرا تمنع فيه هذا التمييز الذى لا يتفق مع الدستور . وقد قدمت حجتان تدعمان هذا القانون الذى يتضح فيه التمييز العنصرى ، فالاولى هي ان الشعب اليهودى بعد ان تفرق في الأرض وتناقص عدده له الحق أن يشجع من بقى من شعبه حيا ان يكون منتجا وأن يتكاثر . ولكن المشكلة أنه بالرغم من الاعفاءات الضريبية التى حصلت عليها الأسر اليهودية ، فنسبة الولادة لم يطرا عليها تغيير يذكر . وكذلك فالنساء اليهوديات المولودات في دول شرقية أصبحن مثل اليهوديات الغربيات في عدم الرغبة في كثرة الولادة ، ومما يجدر بالذكر ان الشابات العربيات أصبحن يملن الى تكوين أسر حديثة يكون عدد افرادها قليلا .

لقد كانت هناك اقتراحات ان تؤخذ الأموال التى تدعم الأسر كثيرة الافراد من الوكالة اليهودية ، ولكن المشكلة هي ان حزب تامى لا يستطيع ان يضغط بها على الحكومة .

أما الحجة الثانية التى تدعم هذا التمييز العنصرى المكشوف ضد العرب فقد قدمها بدون خجل الدكتور اسرائيل الدا ، حينما كتب في جريدة « هارتس » مقالة بعنوان « التمييز العنصرى الذى له ما يبرره » وجاء في المقالة أنه من الخطأ الحكم على اسرائيل حسب المقياس المتبع في الدول الغربية ذات المجتمعات الحرة ، فاسرائيل لا زالت تحت تأثير ثورة قومية ، ولذلك يجب الحكم عليها بمقاييس ومفاهيم مختلفة عن تلك الموجودة في الدول الغربية .

إن هذه الحجة التى تقدم بها الدكتور اسرائيل الدا ، هي نفس ما احتجت به حكومة جرابسكى البولندية ، وهذا أمر لا يخفى على الدكتور اسرائيل . فقد قامت حكومة بولنده في ذلك الوقت بشكل متطرف من أشكال التمييز الاقتصادي اللاسامى ضد الأقلية اليهودية في بولندا مما أدى الى هجرة كثير من يهود بولندا بما فيهم قسم من اليهود البولنديين الذين هاجروا الى اسرائيل . وكان الدافع وراء تصرف البولنديين بهذه الطريقة ان بولندا في ذلك الوقت كانت حديثة الاستقلال ولا يمكنها أن تتحمل استمرار تحكم الأقلية اليهودية في تجارتها واقتصادها .

ومما يشابه ما احتجت به بولندا ، موقف الألمان من اليهود في الثلاثينات من القرن الحالى ، ورومانيا حينما استقلت في القرن التاسع عشر : وفكرة الدا مبنية على مبادئ مشابهة لما حصل في أوروبا ضد اليهود ، وهذه هي العدالة الاجتماعية حسب وجهة نظره .

إن اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من مجتمعات كانت تمارس التمييز العنصرى ضدهم يجب ان يكونوا حساسين حين تطبيق نظام عنصرى ضد العرب ، ويجب عليهم أن يقاوموا مثل هذه الممارسة . ويجدر بنا في عيد الفصح الذى يرمز الى تحرر الشعب اليهودى من العبودية ان نستمتع لما نص عليه تراثنا من وجوب تطبيق نفس القانون على الغريب بنفس الطريقة التى يطبق فيها القانون على اليهودى .

(٥) بين الاستسلام والهروب

هآرتس ١٩٨٣/٣/٤

بقلم بولس

يستعرض هذا المقال مظاهر مقاومة العرب في الأرض المحتلة للاحتلال الاسرائيلي ويرى ان هذه المقاومة مشروعة بقدر ماكانت مقاومة « اليسوف » للانتداب البريطاني مشروعة . ثم ينتقل لاستعراض مظاهر السلوك العدواني والعنيف الذي يسلكه المستوطنون اليهود في الأرض المحتلة ضد السكان العرب . وتشجيع الحكومة بكافة هيئاتها لهذا السلوك بما يهدد الطابع الديموقراطي والليبرالي لاسرائيل .

ترجمة : يحيى محمد عبدالله

لايكاد يمر يوم حتى تطالعنا الصحف بأنباء عن عمليات الرشق بالحجارة للعربيات الاسرائيلية ، وعن مظاهرات التلاميذ وما شاكل ذلك من الاحداث . كما نسمع ايضاً عن القاء قبيلة هنا أو هناك ولكن احداث الرشق بالحجارة هي الطابع الغالب لهذه الاحداث . أما المحاولات التخريبية عن طريق وضع العبوات النافسة فانها نادرة جداً أو تكاد تكون معدومة وذلك باستثناء ما يحدث على الجانب الغربى للخط الاخضر .

فهل كفت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة محسوبة عن العمليات التخريبية في المناطق المحتلة حتى لاتعرض حياة السكان العرب للخطر ؟ أو ربما يمكن ان يكون ايعازا بعدم وجود مثل هذه العمليات التخريبية لنشاط خدمات الامن الاسرائيلية وعملها الدائب ؟ .

على أى حال : فالاثارة والتحريض بالصفة الغربية - وهي قليلة في قطاع غزة - لم تتوقف . وليس هناك مبرر للتقليل من قيمة ووزن هذا العمل ، كما لايجب ان نستنتج من بروز تلاميذ المدارس والطلاب . ان السكان الكبار في الضفة الغربية يوافقون على الاحتلال الاسرائيلي . فالكبار اشد حذراً بطبعهم ، ولكنهم ممنونون في تأييد مظاهر العدوان التي يمارسها الشباب فهل هناك احتمال آخر ؟

ان عرب الاراضى المحتلة لايريدون على الاحتلال الاسرائيلي بشيء مختلف عن طابع رد « اليسوف » اليهودي على سياسة الكتاب الابيض لحكومة بريطانيا عام ١٩٣٩ ، وعلى اغلاق الارض امام الهجرة اليهودية عن طريق سلطات الانتداب البريطاني ، وعلى تقليص عمليات شراء الارض . واذكر الان ظهور « برل لوكر » رحمه الله امام اللجنة المركزية لحزب « هجرة جديدة » في « تل ابيب » في منتصف سنوات الاربعينات . وقد دار الجدل بين الضيف والمضيف حول مسألة ارباب المنظمات « إتل » و « لحي » .. وقد كان هناك اتفاق في الرأي حول معارضة افعال هذه المنظمات الارهابية . ولكن مع ذلك رأى « برل لوكر » الذي كان آنذاك مقيماً في لندن وركز كل اهتمامه على العلاقات مع حزب الاحرار « ان تل ابيب لن تقبل حاكماً عربياً » .

فعلى أى اساس يتوقعون لدينا ان « غزة » و « الخليل » و « بيت لحم » و « رام الله » و « نابلس » (شخيم) و « جنين » يجب ان تقبل حكاماً يهوداً لها منذ مايقرب من ستة عشر عاماً ؟^{١٥} لقد سارع الشباب اليهودي وراء المنظمات السرية على اختلاف انواعها عندما تخوفوا فقط من احتمال قيام حكومة عربية بعد مضي بضع سنوات يكون الشباب اليهودي خاضعاً لرحمتها . أما الحكم العسكري الاسرائيلي فهو حقيقة قائمة منذ يونيو عام ١٩٦٧ .

ان عدد السكان العرب في الضفة الغربية يناهز حوالى ٦٠٠ ألف شخص - بالتقريب مثل عدد سكان « اليسوف » اليهودي في الارض في الاربعينات - وليس هناك سبب في العالم يستطيع ان يوضح لماذا يوافق السكان العرب على حكم دولة اجنبية .. فالطريق الطبيعي هو معارضة حكم هذه الدولة والبحث عن طرق للأعراب عن هذه المعارضة .

وليس هناك فارق أو اختلاف رئيسي بين رؤساء بلديات لديهم الاستعداد للتعاون مع سلطات الاحتلال بهدف عدم اعطاء هذه السلطات الذريعة لفصلهم أو تعيين ضباط من جيش الدفاع الاسرائيلي مكانهم ، وبين طلاب وتلاميذ ينتظمون في مظاهرات وفي محاولات تخريبية ضد اليهود من العسكريين والمدنيين على السواء .

وقد قال « موشيه سفيه » رحمه الله في مستهل الصراع وفي بداية تأسيس حركة التمرد بأنه لا يقصد ان يحمل السكان اليهود السلاح ضد القوات البريطانية ، ولكن اذا تم ارسال محاربي حركة التمرد الى المقصلة فان علينا ان نبدي تضامنا معهم . فقد طالب « سفيه » « بسلامة اليشوف » . ومن ذا الذي لا يذكر ان الاضراب عن العمل لمدة يوم واحد قد تحول الى واحد من اسلحة الصراع في ذلك الوقت . وبعد الانتصار في حرب الايام الستة على الفور لم يفهم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة على انه ظاهرة دائمة . وقد امتنعت حكومة الاتحاد الوطني بزعامة « ليفي اشكول » في ذلك الوقت عن ان تقترح على الاردن التفاوض على اساس الحدود الدولية مثلما اقترحت ذلك على مصر وسوريا ، ولكن ليس هناك اساس للقول بأن هذه الحكومة قد فكرت في ضم الضفة الغربية كلها . حقا تبنت هذه الحكومة « مشروع ألون » . ولكن بقدر ما أثقلت هذه الخطة - خطة ألون - التي نادت من الاساس بغرس المستوطنات اليهودية في البقاع الاردنية من اجل فرصة للوصول الى سلام مع الملك حسين يوما ما . وقد اخذت حكومات « المعراخ » حذرهما من توسيع نطاق المستوطنات اليهودية في منطقة الجبل ، ومستوطنة « قادوم » و « عوفيرا » لاثبتان العكس .

والسكان العرب بعد ان ادركوا ان محاولات اثاره الوقيعة والتحريض العام تصطدم ببرد فعل جاد وافقوا على الاحتلال على انه ظاهرة مؤقتة . وسعى وزير الدفاع « موشيه ديان » في ذلك الوقت الى تحديد الوجود الاسرائيلي الى اقصى حد كلما كان ذلك ممكنا . وقد استطاع الاعلام الاسرائيلي في ذلك الوقت عرض حكم « ديان » على انه حكم ليبرالي للغاية لدرجة ان وسائل الاعلام الدولية ايدت ذلك . وقد بدأت اوجه الامور تتغير من يوم ان قال « مناحيم بيجين » انه سوف تكون هناك اكثر من « ايلون موريه » . فقد بدأت حكومة اسرائيل في تنمية مستوطنات « جوش امونيم » في انحاء « يهودا وشومرون » وما تم فعله عن طريق خطوات متتالية ايام حكومة « بيجين » الاولى لاقى رواجاً بالغاً ايام حكومته الثانية وقد ركز « عيزر وايزمان » وقت ان كان وزيرا للدفاع معظم نشاطه بقدر لم تنله وزارة الدفاع ذاتها على دفع عجلة السلام مع مصر وكرس للأراضي المحتلة اهتماما محدودا فقط . وعندما قتل ستة من مستوطني « كريات أربع » بواسطة مجموعة من المخبين بداخل « الخليل » استسلم « وايزمان » لضغوط مستوطني « كريات أربع » وطرد رؤساء بلديات « الخليل » و « جحول » الى حدود لبنان . اما « آرئيل شارون » وقت ان كان وزيرا للدفاع فقد اتبع سياسة اليد القوية . فهل اضعفت هذه السياسة من معارضة السكان العرب للاحتلال ؟ .. كلا ..

ومن المحتمل أن « شارون » لم يتوقع على الاطلاق حدوث هذا الضعف لقد أعطى ثقته الروابط القري التي تم تأسيسها على أنها عنصر عربي محلي من الممكن أن يكون نواة للمجلس الاداري لنظام الحكم الذاتي ، وكما كانت هذه المحاولة مصطنعة الى حد كبير عندما أدركنا في الآونة الأخيرة ذلك عندما أقال رئيس الادارة المدنية الجديد الذي خلف البروفيسور « ميلسون » أهم هذه الروابط وطالب بتعيين أحد ثقاته .

في تلك الآونة بدأ المستوطنون في الرد على مظاهر العداوة من جانب العرب مع الأخذ بزماء القانون بين أيديهم . ولسنا مبالغين إذ نقول أن مستوطني « جوش إمونيم » يرون أنفسهم جديرون بمعاينة المتظاهرين والمشاعبين العرب كما يحلو لهم . وقد كانت هناك حالات بادروا هم من جانبهم بإرهاب العرب عن طريق عمليات العنف - خطف ، إعتقال ، ضرب ، إطلاق النار ، وحملة عفوية بداخل القرى العربية .

وأخذت هذه الأفعال في التوالى جنبا الى جنب مع إغلاق بعض المناطق لضرورات أمنية ومع مصادرة الأراضي لأغراض إستيطانية جديدة ولاعجب في أن العديد من العرب يفسرون مجموعة هذه الظواهر على أنه علامة لاهتمام الحكومة الاسرائيلية بجعل حياة العرب لاتطاق حتى يروا انفسهم مضطرين الى الابتعاد الى الأردن وإلى سوريا وإلى دول الخليج حيث الملاذ هناك . ورجال حركة « كاخ » ليسوا إلا التعبير الصارم بل وكذلك أيضا التعبير الصريح والصادق لهذا الهدف . وإن الفوارق الأيديولوجية بين عضو الكنيسة

حنان بوران « (جوش إيمونيم - تحياه) والحاخام « موتى ليفنجر » والحاخام « مائير كاهناد » ليست فوارق ذات مغزى من ناحية السياسة العملية . كما أن الشرطة الاسرائيلية والقيادات العسكرية لا تطبق بالضرورة سياسة الادارة المدنية ولكن حيث أن هذه الادارة قد شكلت طبقا لرغبة وزير الدفاع السابق ، فقد رأت الشرطة والقيادات العسكرية ضرورة في أن تطابق نفسها مع الخط المحل من الجهات العليا . كما أن الرأي الشخصي لرئيس الأركان أضفى شيئا من الاقناع على رغبة « أرئيل شارون » ، وليس ذلك إلا أمرا طبيعيا في مثل هذه الظروف أن ترتدع العناصر الأمنية عن تطبيق القانون أيضا على المستوطنين . فإما أنها فعلت ذلك بأمر من الادارة المدنية أو أنها أدركت مسبقا وجوب فعل ذلك من تلقاء نفسها ، عندما كانت مطلوبة بالتحقيق في عمليات الاستفزاز الصادرة عن المستوطنين ضد السكان العرب .

وقد غض رئيس الوزراء طوال هذا الوقت نظره عن ذلك كله وكأنه لم ير أو لم يسمع شيئا . كما امتنعت الحكومة عن مناقشة الوضع في الأراضي المختلفة ، كما أن لجنة الأمن والخارجية التابعة للكنيست لم تتطرق الى تفاصيل الموضوع . من ناحية أخرى قلص التلفزيون الاسرائيلي بصورة ملموسة تقاريره عن الوضع في الأراضي المحتلة ، وهو الذي أغضب أعضاء الكنيست من حركة « حيروت » وجزء فقط من الصحافة يحرص على أداء مهمته ورسالته الجماهيرية بكتابة التقارير عن تسلسل الأمور وتطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة . مرة أخرى أقول إننا لانستطيع المبالاه أو المفاخرة بحكم الاحتلال الاسرائيلي الذي يتدخل كما هو واضح في حياة السكان المحكومين . وحيث أن معظم رؤساء البلديات والمدن العربية الهامة الذي إختيروا بواسطة السكان قد أقيلا من مناصبهم أو طردوا أو ألزمو مساكنهم فلا ينبغي التحدث بعد عن حكم ليبرالي .

إن الحكومة تزيد من تمسكها بالحكم الذاتي الشخصي لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لاتفاقيات « كامب ديفيد » ولكن ينبغي أن يكون الانسان أعمى حتى لايعرف أن العناصر التي تعمل الحكومة تحت تأثيرها قلقة بسبب تعطل المفاوضات حول الحكم الذاتي . وكلما زاد تعطل هذه المفاوضات فمن الممكن تكثيف المستوطنات القائمة ، وإقامة مستوطنات أخرى جديدة ، وغرس مواقع جديدة « للناحال » وزيادة دعم شعور المستوطنين بأنه عن طريق سياسة اليد القوية سواء بالمبادأة أو بالرد فإنهم يعملون طبقا لهوى الحكومة .

لقد إحتفظت حكومات إسرائيل ذات مرة بالأراضي على الأقل كوديعة إستعدادا للتفاوض حول السلام مع الدول العربية - خصوصا في الضفة الغربية كوديعة للتفاوض مع الأردن . وبالفعل فإن الحكومة تتصرف منذ التحول الذي حدث في سنة ١٩٧٧ كما لو كانت هي وريثة الانتداب البريطاني : فهي كما هو واضح تؤدي واجب الانتداب من تشجيع للاستيطان اليهودي المكثف في أرض إسرائيل غرب نهر الأردن . ومنذ أن شغل « أرئيل شارون » منصب وزير الدفاع توقفت الحكومة عن التصرف على أنها صاحبة الانتداب وبدأت في الاعداد لضم الأرض المحتلة .

ومرة أخرى نتحدث « عناصر سياسية بالقدس » عن الحكم الذاتي كحل أمثل للمشكلة الفلسطينية وكأن اتفاقيات « كامب ديفيد » لاتتحدث عنه كحل إنتقالى أمثل لفترة خمس سنوات فقط . ويقول نائب وزير الزراعة السيد « ميخائيل ديكل » بلاحياء إنه بعد أن يكون هناك ١٠٠ ألف يهودي في الضفة الغربية بعد عامين ، فسوف يوجد وضع يستحيل معه إعادة الأراضي الى الحكم العربي . فإذا تحققت هذه النبوءة ، فسوف تتحول دولة إسرائيل الى دولة مزدوجة القومية « الجنسية » ولكن لن تكون دولة يحكمها قانون واحد بصورة عادلة بين شعبين ، في هذه الدولة سوف يحكم شعب واحد شعبا آخر وسوف تواجه الأقلية خيار الاستسلام أو الهروب . فإذا ما إستسلم عرب الأراضي المحتلة فمستقبل دولة إسرائيل هو إضاعة طابعها كدولة يهودية وكدولة ديمقراطية . وإذا ماهرب عرب الأراضي فسوف تخلق مشكلة لاجئين جديدة تصعب على إسرائيل أن تقف في وجه ضغوط العداوة الدولية الآخذة في التزايد . ومن المهم أن نتعلم ونعرف كيف ستكون سياسة وزير الدفاع الجديد الذي إكتسب الحكمة من منصبه كسفير لإسرائيل في الولايات المتحدة سواء من اليهود أو من غير اليهود تجاه الأراضي المحتلة على ضوء هذا الخيار الظاهر جليا أمام ناظريه .

(٦) دم اليهود ثمين والدم العربي رخيص

يدبعوت احرؤنؤت
بقلم / جاوليؤور

نقلا عن الرأى الأردنية ٢٨ / ٥ / ١٩٨٣

يستعرض الكاتب في هذا المقال الممارسات الوحشية التي يرتكبها المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ضد السكان العرب هناك . وكيف ان السلطات الاسرائيلية تعطل تنفيذ القانون في هذه المناطق وتعتمد إبطاء إجراءات التحقيق والمحاسبة لهؤلاء المستوطنين المتطرفين

● بينما كانت اسرة عبد العزيز نبروخ تجلس مساء يوم السبت الواقع في ٢٦ ايار في العام ١٩٧٩ في بيتها الواقع في البلدة القديمة في الخليل سمعت دوى انفجار كسر زجاج نوافذ البيت قبل ان يعلم اصحابه مصدر الانفجار وبعدها اقتحم غرفة الجلوس عدد من الشبان يتكلمون بالعبرية حيث قالوا « جئنا لكي نخرجكم من هنا من هذا البيت الذي كان وسوف يظل لليهود » وسيطر الذهول والدهشة على أبناء الاسرة الذين كانوا جالسين على مقاعدهم فاعربن افواههم ولم يتحرك احد منهم ، وقام رب الاسرة وطلب من الاشخاص الذين اقتحموا بيته ان يجلسوا ليتحدث معهم لكن الزوار غير المتوقعين لم يأتوا للحديث بل حضروا للعمل . بعد لحظات معدودة قام الزوار بضرب اصحاب البيت بقسوة بما في ذلك النساء والاطفال وحطموا جهاز التلفزيون والابواب والمائدة والكراسي واستمر الاعتداء لمدة ساعة في الوقت الذي كان فيه اصحاب البيت يتوسلون طالبين الرحمة من الزوار وعندما ادرك الزوار بان شيئاً في البيت لم يبق على ما كان عليه تركوه بعد ان هددوا اصحابه بان عدم مغادرتهم له تعنى تكرار هذه الزيارات .

لم يكن البيت الذي تملكه اسرة نبروخ هو البيت الوحيد الذي شهد اعمال عنف في تلك الامسية فقد زاورا بيت عمر عيسى في البلدة القديمة ايضا ، وقد ابلغ هذا الشخص الشرطة بقصة مماثلة لقصة عبد العزيز نبروخ كما قام اثنان من سكان الخليل براوية نفس القصة للشرطة في تلك الامسية . كان رد قائد الشرطة في منطقة الضفة الغربية على تلك الشكاوى بأنه ينظر الى هذه الاعمال بخطورة بالغة

وانه سيجري تحقيقا جذريا في الموضوع

وقد نجح العرب في وصف المعتدين وساعدوا في تركيب صور شبيهة لهم لكن عدل عن التحقيق مع عدد من المشبوهين لم يتم عمل شيء فلم تقم الشرطة باعتقال احد كما لم يحاكم احد في هذه القضية ولم يعاقب الاشخاص الذين قاموا بالعملية حتى يومنا هذا .

وعلمت الحكومة في اليوم التالي بتفاصيل ما حدث وكان ذلك في اليوم الذي قامت فيه اسرائيل باخلاء مدينة العريش ولم يكن لدى بعض الوزراء الوقت الكافي لسماع التقرير حول احداث الخليل وكل ما فعلته الحكومة انها شجبت ما حدث واعلن احد الوزراء عن عميق اسفه لما جرى .

كان هذا الحادث واحدا من عشرين حادثا قام عدد من القضاة بتقديم تقرير مفصل عنها الى المستشار القانوني للحكومة طالبين التحقيق فيها لمعرفة كيفية قيام عدد من المستوطنين اليهود بتولى زمام القانون بأيديهم والتهجم على السكان العرب في الضفة الغربية دون ان يتم اعتقالهم او محاكمتهم على هذه الاعمال .

ان استقالة المحامية يهوديت كارب مساعدة المستشار القانوني للحكومة من اللجنة التي اوكلت اليها مهمة متابعة تحقيق هذه الحوادث ربما كانت خطوة ناجحة عن ياس او خيبة امل لكن هذه الاستقالة قد تؤدي الى تحريك العرب التي توقفت في مكانها منذ اشهر طويلة .

ان محاولة تحريك العرب في منتصف العام ١٩٨٠ ، حين اجتمع في بيت البروفيسور مناحيم يعريه في احدى الامسيات الصيفية مجموعة من الضباط الذين انهوا خدمتهم العسكرية في المناطق المحتلة

بالإضافة الى القاضي اورئيل بروكيتشيه وهو القاضي الوحيد الذي حضر الاجتماع وابلغنى بتفاصيله حين قال بان الحاضرين لم يصدقوا في بداية الامر ما قيل لهم وانه خرج من الاجتماع مصعوقا من كثرة ما سمع من قصص تقسّر لها الابدان حول ممارسات المستوطنين ضد السكان العرب في الضفة الغربية دون ان يهتموا بآية مخالفة ، كما اتضح انه في بعض الحالات لم تجر حتى محاولات بسيطة للبحث عن مرتكبي المخالفات او اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة

لقد فتح ذلك اللقاء الباب امام لقاءات اخرى في بيت البروفيسور ميخال برونو وكانت الاقوال التي قيلت هناك اشد قسوة من تلك التي سمعت اول مرة ومن بينها قصة حول مستوطنين اقتحموا عددا من البيوت في احدى القرى العربية وفاموا باعمال تشبيهة التي وقعت في البلدة القديمة في الخليل ، وقصة اخرى حول اقتحام المستوطنين لمدرسة ابتدائية وتحطيم الاثاث والجهزة التي كانت فيها ، وقصص اخرى حول ضرب العرب في الشوارع وتحطيم زجاج عدد كبير من السيارات .

واضاف القاضي انه اتضح لهم بان ما حدث هو عملية نقل القانون الى ايدي اشخاص معينين في الوقت الذي تقوم فيه السلطة الحاكمة بتحقيقات لانتائج لها .

لخص المجتمعون الوضع كالتالي : لقد تحول الدم اليهودي في المناطق المحتلة الى دم غال واصبح الدم العربي رخيصا .

وتساءل المجتمعون ما اذا كانت هذه هي حقا الديمقراطية التي تمنح السكان الذين يعيشون تحت السلطة الاسرائيلية الحماية اللازمة ؟

وتحدث عدد من القضاة في تلك الامسية وطلبوا بضرورة عدم السكوت عن الامر وتوجهوا بالفعل الى المستشار القانوني للحكومة في ٢٧ تموز ١٩٨٠ مطالبين بالتحقيق في ٢٠ حادثة قام بها اليهود بالتهجم على السكان العرب في المناطق المحتلة .

وكتب القضاة في ذلك الحين للمستشار القانوني بانه يبدو بان الشرطة الاسرائيلية والجيش لا يعملان ما فيه الكفاية للكشف عن الجناة ، كما تم اغلاق ملفات تحقيق ضد المستوطنين في مراحل التحقيق الاولى نتيجة للعلاقات التي تربط المستوطنين ببعض ضباط الشرطة وضباط الحكم العسكري وحتى في الكنيسة والحكومة كان لهؤلاء المستوطنين عدد من الاصدقاء كما لم يتم التحقيق في قضايا اخرى نتيجة لعدم قيام السكان العرب بتقديم شكاوى « لا يوجد حاجة لتقديم شكاوى في حالة وقوع عمل جنائي »

وقد انهى القضاة رسالتهم بقولهم بانه اذا كانت الامور تسير بهذه الصورة حقا فان ظلالة من الشك تقع على حقيقة تطلع معظم الاسرائيليين الى العيش في ظل القانون .

لكن العربة بقيت غارقة في الوحل فقد تبين بان الشرطة لم تعد بقيام هيئة مدنية بتحقيق في اسلوب عمل اقسامها بمعالجة الاحداث التي تم فيها المساس بالسكان العرب كما رفض مفتش الشرطة العام السابق استقبال البروفيسور بروكيتشيه ورفاقه على الرغم من ان المستشار القانوني للحكومة اوصى بعقد هذا الاجتماع ، كما لم تسرع الشرطة في تحقيقاتها الرسمية وحاولت تأخيرها على الرغم من التوصية التي اصدرتها الحكومة بهذا الشأن في ٢٧ ايار ١٩٧٩ في اليوم الثاني لاحداث البلدة القديمة بعد مرور عام على الطلب الذي تقدم به القضاة رد المستشار القانوني للحكومة قائلا بانه قرر ان يشكل طاقما خاصا لتحقيق ومتابعة الموضوع برئاسة المحامية يهوديت كارب احدى المحاميات القديرات في وزارة العدل .

استمرت التحقيقات زهاء العام وكان التقرير الذي اعدته من الوثائق السرية جدا في اسرائيل حتى ان وزيرى العدل والداخلية امرا بعدم نشره بعد ان اطلعا عليه . لقد كشف التقرير عن صورة بشعة لغاية حول عجز القانون عن العمل ضد اليهود في الضفة الغربية كما اظهر بان شريعة الغاب هي التي تسيطر هناك فلا توجد تحقيقات والاعتقالات نادرة وكذلك المحاكمات .

كما اكد التقرير بان التحقيقات التي اجرتها الشرطة سطحية نتيجة للعلاقات غير المتينة بين الجهات الامر الذي منع فرض القانون في المناطق المحتلة على المستوطنين . وقد تم خزن التقرير في احد ادراج وزارة العدل ويبدو ان احدا لم يحاول انقاذ العجلة التي غرزت في الوحل .

يقول البروفيسور اسحق زامير المستشار القانوني للحكومة بان الاتصالات جارية لتحسين ظروف العمل في التحقيقات وايجاد سبل افضل لعمل المحققين لكن المشكلة هي التعاون بين العناصر المشاركة في التحقيقات .

وكان رد يحزقيل كراتي رئيس شعبة التحقيقات في الشرطة على سؤالي حول رضاه عن ادارة التحقيقات

التي تتم مع المستوطنين في الضفة الغربية بأنه غير راض لكن يجب ان يعى كل شخص بان التحقيق في المناطق المحتلة من الامور الصعبة لان الامر يتعلق بقانون اخر وسكان اخرين ولا يشبه التحقيق الذى يتم داخل منطقة السيادة الاسرائيلية .
واضاف ان الشرطة تبذل كل ما فى وسعها واذا كان هناك من يعتقد بأنه يستطيع العمل بصورة افضل فعليه ان يقوم بذلك .
كما نفى كراتى ان تكون الشرطة قد تجاهلت شكاوى سكان المناطق المحتلة العرب كما قال رجال القانون الذين طلبوا تشكيل طاقم التحقيق .
اما رد المحامية يهوديت كارب على سؤالى فقد كان بان المسؤولين عنها منعوها من الحديث مع الصحافة .

المستوطنون يقولون زمام الامور .
وعقب البروفيسور بروكتشيه على التقرير قائلا بأنه اثبت كافة الامور التي اترناها في طلبنا الذى تقدمنا به الى المستشار القانونى للحكومة فهناك ظاهرة تولى المستوطنين زمام الامور بايديهم وعدم قيام السلطة بفرض القانون على الجميع .
واضاف بأنه طالما تم تشكيل طاقم واصدر هذا الطاقم تقريره يتوجب العمل على ضوء التقرير لان العمل بسرية يبعث على الشك فى مدى مصداقية التحقيق .
ثلاث سنوات مرت والعربة غارقة فى الطين لكن هناك امرين قد يساعدان على تحريكها وهما استقالة المحامية كارب من رئاسة الطاقم وتحرك الراى العام من اجل اعادة الاسس الحقيقية للديمقراطية خاصة المساواة امام القانون .

ثانيا : العنف والانقسام في المجتمع الاسرائيلي

- ١ - كيف يفكر الحاخام كهانا ؟
- ٢ - ما الخطأ في ميثاق الاستقلال ؟
- ٣ - لماذا إختفت القومية من الاحصاء الجديد ؟
- ٤ - العنف يزحف على إسرائيل
- ٥ - بيجن وزملاؤه يقفون بإجلال لظاهرة العنف التي تسود إسرائيل
- ٦ - تسوية إقليمية - نعم .. تقسيم الشعب - لا

(١) كيف يفكر الحاخام كاهانا ؟

يديعوت أحرونوت

نفلا عن الراى الأردنية ١٠/٣/١٩٨٣

هذه المقابلة مع الحاخام منير كاهانا تبين بوضوح إلى أى مدى وصلت الجماعات اليهودية المتطرفة في عنصريتها . وإلى أى حد ينعكس ذلك على موقفها من اليهود الآخرين المعارضين لها .

ولد منير مارتين كاهانا البالغ من العمر ٥٠ عاما في نيويورك وانضم إلى حركة « بيتار » وتلقى تعليمه في مدرسة دينية وأصبح حاخاما ودرس القانون لكنه فشل في امتحان نقابة المحامين . انشأ رابطة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة ارتبط اسمه هناك ، بعمليات تفجير سيارات الدبلوماسيين والتشويش على الفنانين والممثلين السوفييت والمتاجرة بالأسلحة . انشأ في إسرائيل حركة « كاخ » خاض الانتخابات للكنيست الاسرائيلي ثلاث مرات وفشل فيها . شارك في الكثير من الحوادث في الضفة الغربية ووزع المنشورات والرسائل التي دعا العرب فيها إلى مغادرة « أرض إسرائيل » وقد مثل أمام المحكمة حوالي ٥٠ مرة ، وتحصن رجاله في أحد الملاجئ ببياميت وهددوا بتفجير أنفسهم وعندما كان في سجن الرملة كتب كتابه الأخير « إلى نابلس تحت أعينكم » .

فيما يلي نص المقابلة التي أجرتها معه « يديعوت أحرونوت » .
س : بن نر - منير كاهانا ، لقد خضت الانتخابات للكنيست الاسرائيلي ثلاث مرات منيت فيها بالفشل . لا نستطيع ان نحكم على الاوضاع في إسرائيل وليس من المستبعد ان تنجح في المرة القادمة ، فما هي مطالبك التي لن تتنازل عنها في الاتفاق الائتلافي ؟

ج : علينا أن نغير التعليم أولا ، وندمجه باليهودية ، فمنذ اللحظة التي تم فيها فصل اليهودية عن الصهيونية ، اصدروا حكما بالموت على الصهيونية ، وليس على اليهودية الأمر الثاني هو ضرورة سن تشريع لاجراج العرب من هنا ، لانهم سيشكلون الاغلبية اذا بقوا ٣٠ سنة أخرى اما الأمر الثالث فهو الهجرة إلى البلاد ، فانا أريد من بيجين ان يقول ما قاله استاذة رئيس حركة « بيتار » ليهود المهجر . اهربوا فليس لكم أى مستقبل هناك .

س : انسكى - قلت ذات مرة : اننى مضطر إلى طردهم من هنا ، حتى لا نقتلهم ، مثلما يقتلون الايرلنديين فكيف سيكون اسلوب الطرد ؟

ج : ان هذا الأمر ، متعلق بمن سيكون رئيس الحكومة ومن سيكون وزير الدفاع ، ولنفترض بأن العرب هنا سيسمعون غدا بان منير كاهانا هو وزير الدفاع ، فانا سنصل منتصف الطريق ، لانهم يعرفون بان عليهم الامتثال للطلب والخروج اذا قلت ذلك : لهذا فانا مستعد لتخييرهم : فمن يريد أن يخرج من تلقاء

نفسه نقدم له التعويضات المالية عن كل ما لديه . ومن لا يريد يقوم باخراجه بالفوه فنحن الذين نملك القوة وليس هم .
س : بن نر - ماذا تقصد عندما تقول نخرجه " بالدبابات " ؟
ج - لا داعى للدبابات يا سيدى فالاموال يمكن ان تخرجهم وكذلك الخوف . اذ انهم يخافونا وهذا كل شىء .

س : انسكى : من اين لنا بالمال للتعويضات ؟
ج : من يهود العالم . وانا واثق انه اذا ما قال بيجين او بيرس او شارون او اى شخص فى منصب رئيس الوزراء لليهود العالم . اننا محتاجون للاموال ولدينا الامكانيات فانهم سيقدمونها بالتاكيد ..

ليتنا فعلنا ذلك عام ١٩٦٧

س : انسكى - ان الامر يتعلق ببصف مليون عربى فى إسرائيل ومليون ونصف فى الضفة الغربية ؟
ج . ربما كان العدد اكثر من ذلك ..
س : بن نر والمسيحيون العرب ؟
ج : بالتأكيد نعم . اذ لا فرق بينهم . لان جورج حبش مسيحى .
س : بن نر . هذا يعنى انه لا يمكن العيش معهم ابدا ؟
ج . ان العربى لا يعيش على الخبز وحده انه انسان له كرامة ، ولا يريد ان يكون جزءا من الدولة اليهودية وانا احترمه لانه يحترم نفسه
س : بن نر - ان كنت تحترم العربى حقا . فان طرده من هنا سيعزز من متاعره الوطنية وحيثها سنضطر للدعوة إلى إبادة ؟
ج : لا . لا داعى لذلك .

س : بن نر - تقوم أنت ورجالك بتوزيع خرائط (ارض إسرائيل) على اليهود والعرب فى الضفة الغربية . وتشتمل على منطقة واسعة جدا من النيل إلى الفرات تنواح تعداد سكانها ما بين ٣٠ - ٥٠ مليون نسمة . هل تعتقد انه يتوجب علينا ان نرهم ويطردهم وبقتلهم ، من اجل السيطرة على الارض التى نقول بان الله وعدنا بها ؟

ج : لا مجال للشك فيما ورد فى التوراة وان أرضنا هى من النيل إلى الفرات . اننى لست مستعدا لخوض الحرب هذه الايام ولكن اذا ما قاموا هم بذلك متلما حدث عام ١٩٦٧ فاننا سنحرر هذه المنطقة بالتأكيد .
س : بن نر لكن هذه الحرب ستكون الكثیر من الضحايا .
ج : اذا ما بدأوا فان علينا ان نرد عليهم ونحرر اى جزء من ارض إسرائيل ويا ليتنا فعلنا ذلك عام ١٩٦٧ .

س : انسكى عندما يسمع العرب بان مبير كهانا هو وزير الدفاع فان نصف العملية ستنتهى لانهم يعلمون بانك ستنفذ اقوالك اتعتقد أنك تخيفهم كثيرا ؟
ج : اعتقد ذلك وعندما تكون هناك كراهية فانك ستشعر بالمتعة نتيجة خوفهم منك ، وحتى لو كان العرب مثالا للصدق والاستقامة فانهم سيجبرونك على الانتقام نتيجة الاحساس بالكراهية .
س : انسكى قلت أنك تشعر بالاسف لان رجالك لم يكونوا هم الذين تعرضوا لحياة بسام الشكعة وكريم خلف ؟

ج : اننى ابارك من أعماقى أولئك الذين قاموا بالعملية .
س : انسكى . ما الذى يمنعك اذن من فعل نفس الشئ غدا ؟
ج : ان احدا لم يتالم خلال الحرب العالمية الثانية لسماعه عن موت اى نازى . وبسام الشكعة نازى .
س : بن نر والحاخام كهانا ؟
ج : ان كهانا ، يهودى جيد .

خبيبة امل سديدة من مناحيم بيجين

س : بن نر هل سبق وان أطلقت النار على عربى ؟
ج : لا وساقول لك لماذا ، قبل عام اذيت فترة الخدمة الاحتياطية فى رام الله ، وقد اطلقوا النار وقتلوا اشخاصا عرب فى نابلس والخليل وجنين . الامر الذى لم يحدث فى وحدتى لانهم خافوا .

س : انسكى : أنك تحب الشهرة والخطوات التظاهرية وحاولت وضع حجر اساس للاستيطان في مدينة نابلس ؟
ج : نعم .
س : انسكى : وقفت في ساحة بلدية رام الله وطلبت مفاتيح المدينة ؟
ج : نعم .
س : انسكى : هل تؤمن بالتضحية الحقيقية من أجل الفكرة ؟ ومن أجل تقديس الاله ؟
ج : ان التوارة تامرنا بذلك .
س : انسكى : اتؤمن بذلك حتى النهاية ؟
ج : بالتأكيد حتى النهاية .
س : انسكى : اذن قل لي من فضلك لماذا قمت بمنع الشبان من اعضاء حركتك الذين تحصنوا في احد ملاجئ ياميت من السير حتى النهاية ؟
ج : (كهانا يتريد ويرتلك) هناك زمان ومكان للانتحار ، كما ان الدين يحرم الانتحار .
س : انسكى : اتشعر بخيبة الأمل تجاه بيجين ؟
ج : نعم فقد كان يوم انتخابه بمثابة عيد عندي ، كان انسانا توقعنا منه أن يحدث ثورة لكنه لم يفعل شيئا .
س : انسكى : هل توقعت ان يبدأ عملية اخلاء البلاد من العرب ؟
ج : ليس هذا فقط .
س : انسكى : هل كان لديك اساس للاعتقاد بان بيجين سيحاول طردهم ؟
ج : بالتأكيد .
س : انسكى : على ماذا تستند ؟
ج : لست أنا فقط وانما هم أيضا
س : انسكى : من تقصد ؟
ج : العرب ، واذكر أنهم التزموا الصمت لعدة أشهر لانهم شعروا بالخوف منه لاعتقادهم بأنه بيجين .
يجب ان نقتل ونبيد حتى النهاية

س : بن نر . لقد اردت الانتقال إلى موضوع حرب « سلامة الجليل » على فكرة هل شاركت في هذه الحرب ؟
ج : لا .
س : بن نر . هل شاركت في أى من حروب إسرائيل ؟
ج : نعم في حرب سيناء .
س : بن نر : في حرب سيناء وماذا فعلت ؟
ج : كنت في سلاح المشاة .
س : بن نر : سلاح المشاة وفي سيناء نفسها ؟
ج : نعم .
س : بن نر : هل قاتلت ؟
ج : لا .
س : انسكى : ما هي اوجه النجاح والفشل في حرب « سلامة الجليل » حسب رأيك ؟
ج : لقد اخطأ بيجين منذ اليوم الاول عندما اعلن باننا سنصل إلى مسافة ٤٠ - ٥٠ كم فقط .
س : انسكى : حسنا ولكن هذا الخطأ تم اصلاحه فيما بعد ؟
ج : عندما يكذب الانسان مرة يصعب تصديقه ثانية ، لا تكذب وقل الحقيقة من البداية ، تقول ان هؤلاء النازيين يقتلون الرجال والنساء والأطفال وها نحن الان نعمل على قتل وابداء منظمة التحرير الفلسطينية وهذا خطأ كبير ، اما الخطأ الثاني فهو السماح لرجال المنظمات بالخروج من بيروت لأنهم حولوا هذه العملية إلى نصر وكان يجب أن تقتل ونبيد حتى النهاية .
س : انسكى : ذكرت في بيان وزعته تعقيبا على مذابح صبرا وشاتيلا ، أننا لا نبكى على المذابح ، لأنها

- انتقام الاله من المسلمين وما كان يجب علينا تنفيذه، بأنفسنا فعله أشخاص آخرون ، هل شعرت بالرضا عندما وصلت إلى مسامعك انباء المذابح ؟
- ج : نعم شعرت بالرضى ، اذ ان للفلسطينيين هدف واحد وهو ابادته شعبنا، وهذا هو الوجه العربى وهكذا كان يمكن ان يفعلوا بنا . اذا ما اتحت لهم الفرصة لذلك .
- س : بن نر : ان الكثيرين من حاخامات اليهود ينظرون إلى اليهودية باعتبارها قيما انسانية واخلاقية ويحترمون انسانية الانسان هل ترى اليهودية غير ذلك دون رحمة أو شفقة ؟
- ج : اننى لا أعرف أى يهودى متدين ليس على استعداد للقول بان ما فعلناه بالكنعانيين ايام يهوشع لم يكن عادلا وعندما يقول الرحمن . اننى أمر بفعل كذا وكذا ، فهذه هى الرحمة .
- س : انسكى : هل تؤيد اجراء المفاوضات مع العرب ؟
- ج : نعم .
- س : انسكى : وهل يستطيع العربى الذى يؤيد ذلك البقاء هنا ؟
- ج : نعم ولكن ليس كمواطن ، لانه ورد في التلمود ، ان من يريد البقاء هنا يقبل على نفسه وضع العبودية ..
- س : انسكى : ماذا تقصد بذلك ؟
- ج : لقد قال الحاخام موسى بن ميمون وهو أحد المتقدمين بهذا الخصوص : عليهم ان يكونوا في الدرجة السفلى . وان لا يرفعوا رؤوسهم في وجه إسرائيل وانما يجب ان يكونوا خاضعين لسيطرتها .
- س : انسكى : لقد فهمت جيدا معنى فكرة الدولة النقية ، لكن هناك مشكلة تتعلق بنا نحن اليهود ، فماذا سيكون مصير اليهودى الذى يعارض « دولة كهانا » هذه ؟ ان هناك من يؤمن بالديمقراطية وهناك العلماني ، الذى لا يؤمن بالنصوص التوراتية ويوجد من يدعو ، الى حل القضية عن طريق المفاوضات ولدينا بيوت دعاة أيضا ، فماذا سيكون المصير ؟
- ج : سيدى ان من يحظى بالاغلبية هو الذى يملك القوة .
- س : انسكى . ماذا سيكون حال اليهودى الذى ينتمى إلى حزب صغير معارض هل يستطيع ان يعيش بسلام ويتمتع بالحرية ؟
- ج : تماما مثلما ، كان هناك اناس ، عانوا مدة ٣٠ عاما من اعضاء ماباى وجاء بيجين ليحررهم ، وعندما يصبح مئير كهانا رئيس حكومة فان هؤلاء اليساريين سيعشون تحت سلطته ويعانون بدورهم .
- س : انسكى : اذا ما أصبح كهانا رئيسا للحكومة فهل ستكون هناك معسكرات اعتقال ؟
- ج : لا سمح الله .
- س : بن نر . هل ستعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ؟
- ج : اذا ما حظيت بالاغلبية وهذه ديمقراطية تستطيع من خلالها ان أقول بانه يجب ان يتم يوم السبت كذا وكذا ، وقانونى هو الذى يجب ان يسود ، ان شعبنا لا يحترم القوانين بدون الديمقراطية .
- س : انسكى . سبق وان قلت بانك ستولى السلطة اذا ما حظيت ب ٤٠ بالمائة من الاصوات ؟
- ج : هذا غير صحيح .
- س : بن نر : اتستطيع ان تصف لى مصير عدد من المؤسسات في الدولة التى ستكون رئيس الحكومة فيها ، وهل ستبقى المحكمة العليا ؟
- ج : بالتأكيد لكننى سناضع رجالا جديدين يختلفون عن الرجال الحاليين .
- س : بن نر : هل ستغير وثيقة لاستقلال يا حاخام كهانا ؟
- ج : ان هذه الوثيقة تشتمل على تناقض ، اذ جاء فيها : دولة يهودية في أرض اسرائيل ، وكذلك المساواة لكل الافراد ، وهذا تناقض ساغيره .
- س : بن نر : اى ان الدولة اليهودية تتناقض مع وجود مساواة مع المواطنين العرب ؟
- ج : هذا غير ممكن .
- س : انسكى : بعد تسعة أشهر ونصف قضيتها في سجن الرملة ، أعلنت بان هدفك هو إقامة دولة نقية فماذا تقصد بذلك ؟
- ج : أقصد دولة يهودية جيدة كتلك التى حلموا بتحقيقها .
- س : انسكى : والان بعد ذلك ، نريد شيئا عن شخصك وعالمك الروحى ، هل تذهب للسينما ؟

- ج : لا
س : انسكى . الم تشاهد فيلما في حياتك ؟
ج : لقد شاهدت
س : انسكى . ما هو آخر فيلم شاهدته ؟
ج : لا اذكر
س : بن . نر . هل تشاهد التليفزيون
ج : لا املك جهاز تليفزيون
س : بن . نر . حاخام كهانا ما الذي يجعلك الساعاب النى لا تصارع فيها او تكتب ؟
ج : اتعلم النواراة .
س : بن . نر . اليس لك هوايات ؟
ج : هذه هى هوايتى
س : بن . نر . هل هناك مبدعون او زعماء روجيون او كتّاب او موسيقيون او مصورون كان لهم تاثير على شخصيتك ؟
ج : بالنسبة للحاحاميين فهناك جابوتنسكى اما بالنسبة للفنانين والموسيقيين فلا
س : بن . نر . في وقت ما . كنت اقل تعلقا بالحياه الدينيه . واجريت مقابلة مع مجلة « بلاى بوى » الجنسية الم يزجك ذلك ؟
ج : اردت الوصول عن طريق المجلة إلى اليهود .
س : بن . نر . هل يقرأ اليهود هذه المجلة ؟ هل هذا يعنى انه هذه هى احصل الوسائل ؟
ج : اعتقد ان هيئة ال « بى . بى . سى » اكثر سؤا وخطورة من هذه المجلة .
س : بن . نر : حاخام . هل يمكننى ان اسالك عن مصدر رزقك ؟
ج : اننى اكتب لصحيفة « جويش بريس » في نيويورك .
س : بن . نر . هل يكفيك هذا ؟
ج : اولا بأول والحمد لله
س : بن . نر . من اين تتلقى حركة « كاخ » الدعم المالى ؟
ج : من رجال طبيين من يهود امريكا و غالبيتهم واسافر إلى الخارج مرة او مرتين سنويا لهدا الغرض .
س : انسكى : مبير كهانا . هناك بعض الاسئلة لدى عدد س الاشخاص الموجودين معنا في القاعة منها : من هى الجهة التى اهلك لان يكون حاخاما ؟
ج : مدرسة هير الدينية في نيويورك .
س : انسكى : من الواضح انك ستعارضها لكن الى اى حد ستقف في مواجهة مع اليهود ؟
ج : طالما ان هناك حكومة وقانون فان هذا سيكون من واجب الحكومة .
س : انسكى . لكن القانون لا يعمل لصالحك وبد تاكلنا من ذلك ؟
ج : القانون لا يعمل لصالح اليهودى .
س : بن . نر : هل هناك يهود خونة في نظرك ؟
ج : نعم فيلنر خابن .
س : بن . نر : ومن غيره ؟
ج : شارلى بيطون . لكن هذا لا يعنى سينا . ان فلر خابن حقيقى . لانه ليس غبيا مثل بيطون . فهو ذكى ويعرف جيدا ما الذى يفعله انه خابن .
س : بن . نر . هل كنت ستعاقبه لو استلمت السلحه ؟
ج : لا ولكننى ساحرج حزب « راکاخ » س الكنيست .
س : وماذا بخصوص اورى افنيرى ؟
ج : انه مسكين والحقيقة انه يشعر بالاحباط ويراد يبحث عن ياسر عرفات هنا وهناك انه انسان غير متزن ..
س : بن . نر . ولكنهم بصفتك ايضا بالاحباط ؟
ج : حسنا ليقولوا ما يساءون

س : بن بر حاخام كهانا ، لعد حال مستشار الحكومة لسنس الارهاب قبل حتره انما سواجه مائة عام اخرى من الارهاب ببسا غال بيجين نفسه . انه جاء بالامن الى اسرائيل لمدة ٢٠ عاما ، فها هو رايل انت ؟
 ج : اننى اعتقد واتخا باننا نحف على عتبة الخلاص النهائي ان مائة عام من الارهاب ، تعبير عن العباء وليس لدى سلك بان المسيح سيأتى خلال ٥ - ١٠ سنوات .
 س : انسكى سزالى الاخير لك . حاخام كهانا ان لك اربعة ابناء وتسكن القدس حاليا وهاجرت الى البلاد وانت فى الثلاثين من عمرك وهذا يعنى انك قضيت سنين طويلة فى المهجر .
 ج : كان هذا خطئى وجريمتى ..
 س : انسكى هل ستبقى فى البلاد وتناضل من اجل مبادلتك ؟
 ج : بالتأكيد

اتصالات مع المافيا

س : بن نر قال صحفيون امريكيون فى حيه ان جو كولومبو من زعماء المافيا فى نيويورك كان على اتصال معك . وار المافيا ساعدت وساهمت فى تمويل نشاطات الرابطة وحركة « كاخ » ؟
 ج : نعم ، هذا مؤكد .
 س : بن نر ما هى طبيعة علاقتك مع « كو بلون كلان » ؟
 ج : اننى لا أشك فى مدى خطورة هذا التنظيم .
 س : بن نر لكنت كنت على اتصال معه ؟
 ج : ليس معه وإنما مع « جون بيرتس » .
 س : س بر . اليس هو تنظيما عنصريا متطرفا . والتقيت برجال جون بيرتس ؟
 ج : نعم
 س : بن نر ما هى مصلحة المافيا بالتعاون معك ؟
 ج : ليس لدى فكرة .
 س : بن نر لماذا تتخلص من الاجابة الم يكن محاميه هو الذى اخرجك من السجن بكفالة سدارما ٢٥ الف دولار .

ج : هذا صحيح لكنه اراد بذلك تغيير صورته بعض الس .
 س : انسكى أين يكمن الخلاف بين رجالك فى الخليل وبين الحاخام ليفيجر ؟
 ج : اننى ابحت عن الارض منذ عشر سنوات . وقد طلبت ذلك من إسرائيل جليلي قبل عشر سنوات لكنه رفض طلبى كما اجتمعت مع سارون قبل عدة سنوات ورفض هو الآخر . وقبل نصف عام سمعنا ان هناك قطعة ارض بالخليل ووصلنا الى هناك مع الرجال والنساء والاطفال واصبحت هذه القطعة جزءا من كريات اربع البتى يسيطر عليها الحاخام ليفيجر . انه يهودى طيب وليس لدى اية نية للدخول فى مواجهة معه . لكنه ومنذ شهر تموز الماضى صنع جسانتى من استلام البيوت ، والمباني
 س : انسكى هل يخاف منكم ؟
 ج : اعتقد ذلك . انه يخاف من ناتير رجال حركة « كاخ »
 س : بن نر ايخشى ليفيجر ان يتحول رجال كريات اربع الى اعضاء فى حركة كاخ ؟
 ج : ان « لجوش ايمويم » تجربة مع حركة « كاخ » من المؤكد ان ليفيجر يخشى ذلك .

(٢) ما الخطأ في ميثاق الاستقلال ؟

ملحق معارف ١٤/٤/١٩٨٣

بقلم : نوريت دفرت

يستعرض الكاتب وقائع نقاش دار في احد فصول الدراسة الثانوية باسرائيل حول ميثاق الاستقلال الذي صيغ قبل خمسة وثلاثين عاما ، بغرض اكتشاف اتجاهات الطلاب تجاه ما يجب تعديله وما يجب استمراره في هذا الميثاق . وفي هذا السياق يعرض الكاتب لآراء الطلاب في قضايا مثل الهجرة والنسب ، الديمقراطية ، الدين ، المساواة بين الطوائف اليهودية ، الحدود ، والعرب .

ترجمة / عادل مصطفى محمود

قد تندهشون ، ان ميثاق الاستقلال ، يعد العرب والفلسطينيين بدولة مستقلة في جزء من ارض اسرائيل . لقد ورد في الميثاق صراحة ، ان الدولة اليهودية سوف تبذل كل جهدها من اجل ان تتوصل الى وحدة اقتصادية مع الدولة العربية التي ستقوم وفقا لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

لقد تعجب شباب المدرسة الثانوية في منطقة تل ابيب منذ اسبوع من قصر رؤية الاجداد المؤسسين ، وكذلك من بعض الفقرات الاخرى في الميثاق والتي حددت طابع دولة اسرائيل عند تأسيسها منذ خمس وثلاثين سنة . ولو كانت عملية الصياغة قد احيلت الى ايدي ابناء السابعة عشرة والثامنة عشرة الذين سيجندون العام القادم للخدمة العسكرية بجيش الدفاع الاسرائيلي - لكان لهذا الميثاق صورة اخرى ، تختلف في الغرض ان كانوا سيدخلون عليه اضافات او تعديلات ، منها مثلا :

- ان تمتد دولة اسرائيل على ارض اسرائيل الكاملة ، بما فيها هضبة الجولان ، وتكون القدس الموحدة هي عاصمتها للأبد .

- تكون دولة اسرائيل دولة يهودية ، ولا يكون لمواطنيها من العرب اى حقوق متساوية في الانتخابات للكنيست .

- ان تقوم دولة اسرائيل على اساس التسامح الدينى ، وعلى المتدينين الذين يبعثون اسلوبا متزمتا من الحياة ان يعيشوا في مناطق منعزلة .

- ان تكون دولة اسرائيل دولة ديمقراطية ، ولكن يجب وضع حد لحرية الصحافة وعدم نشر اى شىء ضد الدولة وخاصة المظاهرات اثناء الحرب .

لقد وقع الاختيار على الفرقة ١٢ بمدرسة ميثاق الثانوية في حولون ، بمحض الصدفة لمناقشة ميثاق الاستقلال . لقد ولد التلاميذ داخل ارض اسرائيل الكاملة . خرجوا الى العالم قبل حرب الايام الستة بسنة وأوسنتين . وكان التقصير في حرب يوم الغفران احد انطباعات الطفولة الاولى . كانت كلمة العرب ترتبط دائما في اذانهم بمنظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين والارهاب .

ان فصلا مختلطا لهدف بيولوجى - اجتماعى ، اقلية من الفتيات والقلة من الفتيان ، جزء منهم من حى نيوت راحيل ، وهو حى ذو مستوى جيد ، وبعضهم من حى جيسى كوهين ، وهو من الاحياء الفقيرة . اى يوجد تداخل . كذلك التقسيم الطائفى بين الشرق والغرب متساو تقريبا . اقلية علمانيون قليلون منهم يحافظون على التقاليد . اما الذين ينفذون التعاليم الدينية بالفعل فلا يوجد .

لقد كان الدرس الخاص بميثاق الاستقلال مفاجأة لهم . ان الميثاق الاسرائيلي وهوليس كالامريكي ، لا يتبع المواد الدراسية حيث يجب حفظه شفويا . ربما لانه لم يأخذ ايدا الشكل القانونى . فان اغلب فقراته « وحتى مضمونه الكامل » غير معروف لأغلب الشعب . فما بالك بالنسبة للجيل الصاعد . كانت جريدة معارف هي الداعية الى هذا الدرس . لقد اردنا ان نقف على وجهة نظر الشباب بالنسبة

للخطوط الأساسية الأصلية للدولة مثلما رأها دافيد بن جوريون وزملاؤه في مجلس الشعب والحكومة المؤقتة الأولى لدولة إسرائيل . كيف ينظرون إليها من على بعد زمني ، وما هي التعديلات التي يريدون إدخالها قبل أن يتحول هذا الميثاق إلى وثيقة قانونية يلتزم بها .

قام معلم ومدرس كتاب العهد القديم ، يوسي أراز ، بتوزيع صيغة الميثاق على تلاميذه ، وقام بتقسيم الفصل إلى ثلاث مجموعات ، وطلب من كل واحدة أن تصيغ « ميثاق الاستقلال » حسب وجهة نظرهم والواقع الذي تربوا فيه والذي يعيشونه . بعد ذلك عرضت كل مجموعة موقفها ودافعت عنه . في المرحلة الأخيرة ، عندما طلب منهم إيجاد صيغة وسط موحدة ، لم يصلوا إلى عمق المقارنة . وخلال السطور القادمة سوف نحاول أن نعرض مختارات من الآراء التي قيلت .

ليس هناك جدل حول الافتتاحية التي في الميثاق ، والتي تتكلم عن حقنا التاريخي في أرض إسرائيل . لقد دارت المناقشة كلها حول البنود العملية ، التي لم تنجح كلها في اختبارات الواقع .

● الهجرة : كلمات جميلة .

« ستكون دولة إسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية وجمع الشتات » - يعد هذا البند أحد تمار جواز الهند التي من الصعب تفتيتها . أنه يبدو في نظر الشباب ، بناء على الواقع ، كلمات جميلة ولكنها خاوية من أي مضمون . تقول راحيل سلمن : « يجب التأكيد في الميثاق على ألا يكون هناك صهاينة في الشتات . لانكتفى بالتبرعات المالية يجب أن يتواجد الصهيوني هنا . يجب أن يقال أننا سنتيح لكل يهودي المجيء إلى هنا » . ولكنها تقول ، وربما لاتعلم هذه العبارة ، فكم حساسة النقطة المستخلصة في كلمتي « لكل يهودي » والتي تمثل نواة الجدل حول قضية « من هو اليهودي » والتي تثير الدولة مرة تلو الأخرى . وتعضد داليا هرشكوبيتس هذا الرأي ، وتطالب أن يتضمن ميثاق الاستقلال الجديد نداء للشعب اليهودي ، بشكل صريح ، ليهاجر إلى إسرائيل وعدم السماح لآخواننا في الشتات أن يتهربوا من مسؤوليته والوقوف بجانبنا على بعد . وتقول داليا وميراف : « يجب ألا نبدو مثل الذين يجمعون الهبات » . « يجب ألا يحصل النازحون على أية امتيازات نظرا لأستعدادهم للعودة . طالما أنهم غير موجودين هنا لايعدون إسرائيليين » . ولكن الجميع غير موافقين . أن رونيت مونتات تتكلم لصالح الشتات وتقول : « ان نصف هذه الدولة بنى من أموال الذين في الشتات أن هناك يعيش مليونيرات ، ونحن نعيش هنا بفضلهم » . ولايستطيع كثير من التلاميذ أن يدعوا هذا الكلام يمر بهدوء . وتلخص ميراف كرجان هذا الاعتراض الشديد بندا : « أننا نعيش هنا بفضل الذين يعيشون هنا » .

واضح أن صياغة وثيقة مقبولة لدى جميع الأطراف ليست بالمهمة السهلة . ولكن لا يوجد تدريب أفضل من هذا حتى نعلم مواطني الغد درسا في العمل الديمقراطي ومشاكله . وأحدى هذه المشاكل هي التغلب على الفجوات بإيجاد صيغة وسط تجمع حولها الجميع . وتقترح رالي برنجلر : « من الأفضل أن يكون هناك يهود في الشتات يعملون من أجلنا ، سواء بالمال وسواء بالتأثير . أنه أسلوب أيضا لتحقيق الصهيونية »

● الديمقراطية : مقيدة ومبالغ فيها :

« سنقوم دولة إسرائيل على أسس الحرية ، العدل والسلام » - ورد ذلك في الميثاق الأصلي للاستقلال . هل طبقنا كل هذا بالفعل ؟ هل هناك حرية بالقدر الكافي في مجتمعنا ؟ وهل توجد داخلنا حرية مبالغ فيها ويجب الحد منها ؟ كيف كان أبناء هذا الجيل سيصيغون هذا البند في هذا العهد ؟؟

تقول أورنا صبرى : « يجب أن نكون مرنين ولا نسير وفق عقائد ومبادئ » . وتقول ليئات راتسون : « من المستحيل تنفيذ كل ما هو مكتوب . عندما نبالغ في ذلك ، فإن هذا سيمثل مساسا بالديمقراطية » . وبالفعل تخترق قضية - هل مسموح أم محظور القيام بمظاهرات احتجاج ضد العرب أثناء الحرب - تخترق الفصل مثلما تخترق الجماهير تقريبا . هناك من يرون أن حرية التعبير هي فوق كل شيء ، وهناك من يؤمنون بنفس الحماس بأنه وقت الطوارئ يجب أن يكون مصحوبا بقيود معينة على الكلام الذي قد يمس الروح المعنوية للمقاتلين على الجبهة أو أسرهم في المؤخرة بالضرر .

يقترح كوبي جرين : « من المسموح به تقييد الحرية إذا كانت ستتمس أمن الدولة . ولكن للمفاجأة أنه كان رأى الاقلية . طالب أغلب زملائه بتقييد حرية الصحافة إذا كان ماتنشره يضر الدولة أو ضدها . ووضع قيود على المظاهرات أثناء الحرب ، بل ونزع شرعية بعض الأحزاب مثل « كاخ » . وتطرح ايلت كالايمان وصفا محددا أصليا للحرية الزائدة وتقول : « الديمقراطية تقضى على

الديمقراطية - وعلى الدولة . ما الذى تريدين بدلا من ذلك ، هل تريدين الشيوعية ام الفاشية ؟ - كانوا يسألونها من كل جانب . لم ترتبك . قالت بشكل واضح وواضح انها لاتعارض الديمقراطية فى كل اشكالها . ولكن الديمقراطية التى لدينا . وقالت مطالبة : « ان كثرة الحرية قيدت الحياة . ما الخطأ فى ديمقراطية اقل ، ونظام اكثر ؟ » فلم يحتجوا على ذلك .

● الدين : تسامح متبادل .

« حرية الدين » - بهاتين الكلمتين يلخص ميثاق ١٩٤٧ البرنامج المعقد والحساس الذى كان سيستخدم كأساس للتعايش المشترك بين الدينيين والعلمانيين فى الحياة اليومية . اذا كنا نتخيل ان مناقشة بند الدين فى مدرسة علمانية لم تكن حامية ، فهذا تخيل خاطيء . ان فريق الصياغة الشاب الذى يعيش فى واقع ينعدم فيه التسامح الدينى من الجانبين ، واقع قذف الحجارة من جانب ، وعلاقة عدائية من جانب آخر ، يحاول ان يدخل على هذه الفقرة تغييرا اساسيا .

تتساءل داليا هرشكوبتس قائلة : يجب ان يراعى ميثاق الاستقلال ماتريده الاغلبية فى الدولة . ولكن ليس الوضع كذلك . لقد كتبوا بندا عن الحرية الدينية - حرية لمن ؟ هل الذى يريد ان يسافر بالطائرة يوم السبت ؟ لمن يريد التنقل بالاتوبيس اذا لم يكن يمتلك سيارة ؟ لمن يريد ان يجلس فى مقهى او يذهب لمشاهدة فيلم ؟ ام المقصود هو حرية من جانب واحد ، تلزم الاغلبية ان تتقبل قوانين وقيود الاقلية المتدنية ؟ .. « ان ميثاق الاستقلال اتاح لنا ، كما تقول هى ، ان نختار بحرية اسلوب الحياة اما متدين او علمانى » . من لا يريد ذلك فليذهب الى الصحراء ويعيش هناك .

بالطبع مع مثل هذه الاقتراحات من المستحيل الذهاب الى بعيد عندما يكون المقصود هو صياغة وثيقة مشتركة . وتقرح رونيت كوفمان صيغة معتدلة : « فى فقرة الدين يجب ان يوضع فى الحسبان انه يعيش هنا متدينون وعلمانيون . يجب ان يتعلم الجانبان المزيد من التسامح الدينى . حتى اذا كان هذا لا يريح احد الاطراف ، إلا انه يجب عليه ان يضع فى الحسبان ان هناك اناسا آخرين يعيشون هنا » . ويتحفظون على ذلك . ان المتطرفين المتدينين لن يقبلوا بالطبع حلا وسطا يدعو الى وضع العلمانيين فى الحسبان . يجب التصميم على ان يلزم هذا البند المتدينين بان يدعو العلمانيين يعيشون كما يريدون . لهذا يجب توسيع الاحياء السكنية للمتدينين ، والسماح بالمزيد بالحرية فى بقية انحاء البلاد .

وهنا تاتى المفاجأة . تقول إيلت كلايمان « إننى أريد ان يكون هناك تأكيد بالذات على التعليم الدينى ، عن حضارة وجوهر اليهود ، لن يزعجنى أن يكون فى هذه الدولة نظام حكم يهودى دينى . ماذا سيحدث لو ألزمونا بأن نصلى كل صباح ؟ أنه شئىء جميل . لقد درست كتاب الصلاة فى المدرسة الثانوية وكان أمرا ممتعا بالنسبة لى الى جانب هذا ، فإننى أعلم عن اليهودية أكثر مما يعرفه الآخرون إنه ليس بالطبع امرا سيئا . على الأقل أن نعرف ما الذى ندوسه بأقدامنا . نحن يهود - ليس كذلك ؟ يجب أن يكتب بند يحافظ على طابعنا اليهودى » . ويتساءل أحدهم : ماذا تريدين . دولة بأسلوب الكتاب المقدس ؟ . ولكن لم تنزعج إيلت لأن رأبها كان وحيدا .

فى نهاية الأمر ، وربما تحت ضغط الجرس ، نجح أفراد المجموعات الثلاث فى أن يتحدثوا مرة أخرى حول صيغة مشتركة ، تدعو الى « خلق الامكانيات التى تساعد فى الحفاظ على الحرية الدينية لكل جماعة » ، مع إضافة طلب بأن ينفذ هذا البند كما هو عليه - ولو بواسطة القانون .

● المساواة : ظلم فى كلا الجانبين :

يقول ميثاق الاستقلال القديم أن : « دولة إسرائيل سوف تعمل على المساواة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية التامة لجميع مواطنيها ، بدون تفرقة دينية ، وعنصرية ونوعية » بدون وجود تعبيرا اقرب بكثير لكلمة « طائفة » ، كان من شأن هذا البند أن يحول دون ظهور بعض الظواهر مثل الفجوة الطائفية فى العهد الذى لم يعرفوا فيه بعد هذا التعبير . لقد نجح تلاميذ الفصل ١٢ بمدرسة ميترانى الثانوية ، الذين يمثلون مجموعة صريحة ، فى أن يتفهموا ان الحياة خارج صفحات الميثاق ، هى واقع مختلف تماما . أن الصورة التى إتضح من المناقشة تكشف التناقضات العميقة بين الزملاء الذين يدرسون معا أن الاحساس بالظلم ، الذى تضخم أثناء سنوات الدولة ، يثير فى رأيهم ضرورة وجود بند رئيسى وواضح فى ميثاق الاستقلال ، يحول دون الفجوات ويربط بين الآراء المختلفة . تعتقد أورنا صبرى أن « الطوائف تبدو للوهلة الاولى متساوية . ويبدو أن هذا ما أعتقده الذين قاموا بصياغة ميثاق الاستقلال . وربما لهذا لم يضعوا

تفصيل كثيرة . واليوم نعلم أن الأمر ليس كذلك . هناك مشكلة عدم المساواة هناك فوارق . يجب أن نكتب اليوم بصورة واضحة أكثر أنه يجب منع ذلك . وترتفع نغمة المناقشة أكثر عندما قالت ياعيل بلوتشنتاين : « إن هناك الكثير من الحقوق للطوائف الشرقية ، والاشكنازهم المظلومون » . وتؤيد زميلتها رونيت هذا الرأي ، حيث تعتقد هي الأخرى أننا « نقدم للطوائف الشرقية كل مالدينا ، بينما لانقدم شيئاً للاشكناز . لماذا لاأحصل على مايحصلون هم عليه ؟ السبب هو أن أبى جاء من أوروبا » . يقوم المدرس يوسى أراز بدور المهدىء ، ويسأل ماإذا كان أبناء الطوائف الشرقية يحظون بنفس نقطة البداية التى يحظى بها الاشكناز . تعتقد دكلاً أوشرى أنه « ليس كافياً الاهتمام بالطوائف المختلفة التى وصلت الى إسرائيل مع ثقافات وأساليب مختلفة . يجب التعبير عن هذه النقطة فى ميثاق الاستقلال . ربما لو كان هذا القرار آتياً من أعلى ، لانصعنا له » . توافق برنجلر على أن ذلك مذكور بصعوبة فى الميثاق الأصلي . وتتساءل . « لايدركون أنه ليس المقصود فقط بالمساواة فى الحقوق ، بل أيضاً الاهتمام بالثقافات والعادات المختلفة . كيف سيساعد هذا فى الحديث عن ضمان المساواة فى الحقوق ، إذا لم نكن نضمن المساواة فى الفرص ؟ » . الوقت قصير ، والجرس سيدق بعد قليل . فى النهاية يوافقون على صيغة جديدة تعبر عن الحاجة لسياسة رفاهية .

● الحدود : أرض إسرائيل الكاملة .

« دولة إسرائيل على إستعداد للتعاون مع المؤسسات وممثل الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وستعمل على الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكامله » ، إن هذا البند فى ميثاق الاستقلال ، الذى يعترف بدولة إسرائيل فى داخل حدود التقسيم فقط ، مع التعاون الاقتصادى مع الدولة العربية المجاورة لهذه الحدود ، والذى يفاجأ به أبناء هذا الجيل الذين لم يعرفوا سوى الحدود الموجودة حالياً ، ويثبت أن أرض إسرائيل بحدودها الحالية تعد هى الخريطة الوحيدة . كما كان متوقفاً فقد أثار إقتراح كل من كوى جرين ويارون عرمون بأن تدخل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان ضمن حدود دولة إسرائيل ، أثار نقاشاً حامياً ، لم يكن يجعل ذويهم يخلون ، وبالتدخل الكبير والوعى المفاجئ الذى أظهره التلاميذ . يقول يارون عرمون بتأثر : « أن ميثاق الاستقلال ليس دستوراً . أن البند الخاص بالعرب ليس ملزماً . لو كنت ملتزماً ، بإسم القانون ، بقبول هذا الأمر ، ربما ماواصلت الحياة فى هذه الدولة ، التى قامت لتكون دولة يهود » . أن يقترح عدم إعطاء العرب حق الاقتراع للكنيست . وماذا سيكون بشأن العرب ؟ هل سيعيشون بلا دولة ؟ يجب أن تكون لهم جنسية ما - وتناقشوا معه من جميع الاتجاهات .

يقترح يارون عرمون تغيير البند الذى يتعلق بعرب إسرائيل . يجب أن يتاح لهم العيش فى حرية ، وحقوق ، ولكن ، كما يقول ، لاتتساوى حقوقهم بحقوق اليهود . ويؤيده كوى جرين والقضية التى تشغل جنود الغد : « كيف يتكلمون عن المساواة إذا يجب على أن أخدم الجيش وأن أقاتل ، بينما يستطيع هو أن يتصرف فى ذلك الوقت كما يحلو له وإن يعيش حياته ؟ » .

● العرب : بلا حق الاقتراع :

يقول الميثاق الأصلي : « إننا ندعو - حتى أثناء الهجوم الدموى الذى يقع علينا منذ عدة شهور - لأبناء الشعب العربى مواطنى دولة إسرائيل ، الحفاظ على السلام والمساهمة فى بناء الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية وعلى أساس تمثيل مناسب فى جميع مؤسسات الدولة ، الدائمة والمؤقتة » . ولكن ماذا اليوم ؟ منح عرب إسرائيل الحقوق المتساوية من عدمه ، فإن هذه القضية تثير دائماً أبناء الجيل الصاعد ، الذين أمامهم كل مستقبلهم فى هذه الدولة . تقول رونيت بونتا : « إننا لم نطبق الموضوع العربى ، ولم ننفذ هذا البند كما هو . يجب أن نؤكد أكثر فى ميثاق الاستقلال حق عرب إسرائيل فى المساواة ، مثل الدروز » . إنهم يتحملون جزءاً من ديون الدولة ، ويجب الاهتمام - عن طريق القانون - بأن يحصلوا على حقوق متساوية » .

ولكن أغلبية الفصل . تميل الى رالى برنجلر التى تقول : « لن أوافق على البند الذى يقطع بالحقوق المتساوية للعرب . إننا نعطيهما الكثير جداً وهم لايقدررون ذلك . إنهم يشتموننا ، يعرضون بنا ، لايبغون

العيش في سلام معنا . إذن مافائدة أن أوقع على فقرة تعطيهم الحق في أن يكونوا مثلنا ؟ إن الذين كتبوا هذا الميثاق يعلمون أيضا أن هذا كذب . مجرد نفاق .

مرة أخرى يبحثون عن حل وسط . ويتوصلون الى صيغة مشتركة : يمكن لأبناء الشعوب الأخرى ، الذين يعترفون بدولة إسرائيل كدولة يهود ، ان يعيشوا فيها مع حقوق متساوية .
 إن ساعة دراسية واحدة لاتكفى من أجل ان نصيغ من جديد ميثاق الاستقلال الذي سيتضمن كلاما أقل جمالا ويلبي إحتياجات الحاضر . أن أبناء الجيل الصاعد الذين يصوغون يعرفون ما لم يعرفه أصحاب الصياغة الأصلية منذ ٣٥ سنة ، من أن الوثيقة التي كتبت عشية قيام الدولة ، والذي كان معدا من أجل أن يصبح دستور إسرائيل ، لم ينجح في إختبار الواقع . ولكن لأن نعرف فهذا أول شيء - وأن نصيغ البنود الشاملة والمناسبة ، فهذا امر آخر في النهاية الى أين يمكن ان نتوقع أن يتمادى شباب ، على شفا المواطنة ، بروح طيبة ؟ وحقا . بدون صيغة موحدة ومشتركة ، وعلى صوت الجرس الذي أنهى المناقشة الجصيلة والهامة ، قاموا بحل المسألة - فهل سنبقى رغم كل هذا ميثاق الاستقلال على ما هو عليه ؟

=====

(٣) لماذا إختفت القومية من الإحصاء الجديد ؟

بقلم / ميخائيل هرسفور

نقلا عن الدستور الأردنية ٢٤/٦/١٩٨٣

هذا المقال عبارة عن رسالة نشرها احد القراء في واحدة من الجرائد الاسرائيلية يعبر فيه عن استيائه من إستبدال السؤال عن القومية بالسؤال عن الدين في إستمارات الإحصاء الرسمي الذي تجريه الحكومة الاسرائيلية ، وهو التغيير الذي يعبر عن خضوع الحكومة الاسرائيلية لرغبات المقترفين الدينيين .

استمارات احصاء السكان التي تديرها مؤسسات الدولة حسب اوامر حكومة الليكود ، هي تعبير صارخ للغرض الديني .

حتى الآن ، في الوثائق الرسمية ، ميزات زاوية القومية - الانتماء القومي - يهودي ، عربي ، نرويجي . واختفت القومية من احصاء السكان الحالي ، سئل السكان اذا كانوا يهودا مسلمين او كاثوليك اي ان حكومة الليكود استجابت للمطالب الارثوذكسية في قمة النظام الديني ، - وطابقت - بين الانتماء القومي والانتماء الديني ، صيغة الاستمارة تعتبر ضربة لمئات الاف اليهود القوميين الذين يرون انفسهم ابناء للشعب اليهودي - لكن ليس كمؤمنين - بالدين اليهودي - كم بالحرى حين لا تعترف حكومة اسرائيل بدور - الدين اليهودي - انما بالصيغة المعروفة ، التابعة للحاخامية الكبرى ، لاجودات اسرائيل وللمقدال ، وهذه ايضا ضربة باخواننا اليهود المحافظين والاصلاحيين . اختفاء مصطلح - القومية - من استمارات احصاء السكان كانت اصابة ليست اقل خطورة بضمير الاف الصهاينة الذين لم يكونوا ليقدموا الى البلاد او لينبوا بينهم هنا لو ان التفسير الوحيد للمصطلح - يهودي - كان متدين ارثوذكسي حسب تفسير النظام الاوليجاركي - الارثوذكسي - الحاخامي الذي يحاول كل لحظة فرض ارائه على من لا يوافق عليها . احصاء الجماهير الذين صيغت استلتهم بهذا الشكل ، يعتبر خداعا للجماهير ، ونتائجه لا قيمة لها لانها لم تنبع عن توجه علمي للمشكلة البشرية ، كل يهودي قومي وكل يهودي صهيوني ، وكل اسرائيلي يتعاطف مع قول بنامين زئيف هرتسل - نحن شعب - لا يستطيع الاجابة على هذه الاستمارات الموجهة . الدمج بين الدين والقومية يعيدنا الى الطريقة المتبعة في الامبراطورية العثمانية ، ومن المبالغ فيه الى حد

السخرية ان تعيدنا الحكومة التي تعتبر نفسها من حكومات الدول المتقدمة والمتطورة الى الوراء بهذا الشكل ، يجب الا نوافق مع هذا الفرض الضميري بأى شكل ، يجب اجراء استفتاء جديد تستعمل فيه استمارات مصاغة بشكل آخر والاستمارات التي يحاولون فرضها الآن على السكان غير المتدينين ، الذين يشكلون الاكثرية الساحقة في اسرائيل مرفوضة من اساسها .

(٤) العنف يزحف على اسرائيل

هأرتس

حاييم تصادوق

نقلا عن الراى الاردنية ١٩٨٣/٧/١٠

يستعرض الكاتب في هذا المقال الآثار المدمرة على الديمقراطية الاسرائيلية الناتجة عن الممارسات التمييزية ضد السكان العرب في الأرض المحتلة . يرى ان الخط الأخضر ان يحول دون إنتقال العنف الذي يمارس ضد السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عنف شامل يمارس ضد السكان اليهود في اسرائيل ذاتها . وهو الذي عبر عن نفسه في بعض حوادث العنف واشهرها حادثة مقتل « جرينسفايج » .

نحن نفاخر لاننا مجتمع ديمقراطى ، فلنا برلمان يتم انتخابه بطريقة حرة ولنا حكومة تستند على ثقة الكنيست المسئولة عنها وعندنا سلطة قضائية غير مرتبطة وجريئة تحرس حقوق المواطن ولنا رأى عام وقوى التأثير ، وفي الآونة الأخيرة تم تعيين لجنة التحقيق للتحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا وتم العمل بموجب توصيات هذه اللجنة ، وهذان امران قدما دليلا قاطعا على حيوية الديمقراطية الاسرائيلية . لكن يجب ان لا ننظر بتاتا الى الديمقراطية كشيء مفهوم تلقائيا ، وانها نظام اجتماعى مضمون بدهيا وينسبون الى تومس جفرسون ، وهو احد الاباء المؤسسين للولايات المتحدة ، القول المأثور : اليقظة الدائمة هي ثمن الحرية ، وهذه اليقظة مطلوبة دائما وخصوصا في هذه الايام حيال ظواهر مقلقة معينة في حياتنا نجمت عن ضم توترات الى المجتمع الاسرائيلي لاشبيه له في العالم ، توترات ومشاحنات بين اليهود وبين الطوائف الاسرائيلية المختلفة والتناقضات ما بين اصحاب مستويات المعيشة المختلفة المتفاوتة والمشاحنات بين المتدينين والعلمانيين ، واخيرا وليس آخرا المشاحنات ما بين أصحاب المعتقدات السياسية المستيقظة .

ان احد اسس المجتمع الحر هو سيادة القانون وتساوى الجميع امامه ، ونحن نفاخر لان هذه المبادئ معمول بها في اسرائيل .

ومع هذا في اعقاب تجمع ظروف تاريخية وامنية وقانونية وضعنا في موضع لا تجسد فيه هذه المبادئ بصورة تامة في كل المناطق الخاضعة للسيادة الاسرائيلية .

ففى داخل اسرائيل تسرى قوانين هي تعبير عن ارادة الشعب السلطوية بواسطة الكنيست والحكومة - حسب اقوال اعلان استقلال الولايات المتحدة - تستمد سلطتها من موافقة المحكومين .

ونجد في المناطق المحتلة شبكة قوانين سارية هناك تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي في اسرائيل ، ولا تتلاءم مع اعلان الاستقلال الامريكى ، فالحكم في المناطق المحتلة يستمد سلطته من السيطرة العسكرية وشيقي هذا الوضع حتى يعين نظام قانونى جديد لهذه المناطق ، لكن حتى مع العلم ان سلطة اسرائيل في المناطق ، لاتستند على موافقة المحكومين - يجب ان نقيم فيها سلطة قانونية ونضمن تساوى الجميع امامه ، ونضمن تنفيذ القانون بصورة موحدة على الجميع ، فهناك دلائل مقلقة - بالتعبير وبالأعمال

وبالغفلات - تفيد ان فرض القانون في المناطق المحتلة لا يتم على الجميع بصورة واحدة - على العرب واليهود يخيّل الى ان هناك جماعات تعتقد انها تتمتع بحصانة أمام عمليات السلطة - وهذه الحصانة غير ناجمة عن قانون وإنما هي حصانة عملية ، وأعضاء هذه الجماعات يؤمنون على ما يبدو أن خرقهم للقانون لن يؤدي الى رد من جانب السلطة او ان خرقهم للقانون سيؤدي الى رد هامشي فقط من قبل هذه السلطة . وفي هذه الايام سيدرس المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية والوزراء المختصون بالامر - نتائج لجنة بحثت مسألة فرض القانون في المناطق المحتلة .

ونحن ، حتى الآن ، لا نعرف كل تفاصيل المعطيات التي فصلتها هذه اللجنة لكننا نعرف ان نقدر تماما ما هي روح هذه المعطيات وما هو اتجاهها ، ومن المنطق ان يوجه مبدأ تساوى الجميع أمام القانون ، هذه الدراسات والابحاث حتى يعاقب كل خارق قانون وكل مهمل وماس لسلامة الجمهور - سواء كان عربيا ام يهوديا حسب معايير موحدة .

وهذا ليس امرا سياسيا بالمرة ، فهذا امر يمس سمعة ومظهر اسرائيل مهما كانت سياستها ، تجاه هذه المناطق .

ان الخطر عظيم فيجب ان لا يتوهم اى شخص انه يمكن على طول المدى التعامل بمقاييس مختلفة ومميزة في فرض القانون في المناطق المحتلة بينما يسرى تطبيق القانون في اسرائيل بمقاييس موحدة . فلن يقف « الخط الأخضر » حاجزا امام خطر التلوث ، فالمقاييس الظالمة المجحفة في المناطق المحتلة لابد وان تتغلغل الى داخل حدود « الخط الأخضر » وتمس احدى « القيم » الاساسية لحياة « الشعب الاسرائيلي » .

علينا ان نحافظ على حق اساسي واحد : حق المعارضة ، وهذا الحق هو حجر الزاوية في كل مجتمع حر ، فأكثرية الحقوق الاساسية للفرد حرية التفكير وحرية الكلام وحرية الدين وحرية الضمير ، وحرية البحث والتدريس - كل هذه تستمد قوتها وقانونيتها من حق المعارضة .

وحق المعارضة هو حق قول « لا » لكل صاحب سلطة ، ولكل مفوض في مجالات الادب والفن والعلم والدين ، والسياسة ، وهذا هو حق معارضة الاكثرية وحق معارضة البديهيات المتفق عليها ، في امور ضمن نطاق الاجماع القومي ، وهي حق ان تكون مختلفا عن غيرك او شاذا عنهم .

وهذا هو حق توجيهك الانتقاد الى حكومتك بدون ان تتهم بانك غير مخلص للدولة التي تعيش فيها ، وهذا الحق ليس فقط حق التفكير والتعبير برأى مناهض ، وإنما هذا هو حق العمل والتظاهر والتنظيم ، من اجل الرأى المخالف ، اسلب حق المعارضة تسلب روح الديمقراطية .

وفي الأونة الأخيرة ظهر في مجتمعنا العنف السياسي - وهو استخدام العنف الجسدى للحصول على اهداف سياسية ، وهنا معادلة بين العنف الكلامي - عنف اللسان - وبين العنف الجسدى ، وهذه معادلة مغلوطة ، فالعنف اللغوى هو استخدام كنايات ووصاف نابية سليطة مبتذلة متطرفة مؤذية من اجل دفع الخصم بالمهانة والحقارة وصب جام الحقد والكراهية على رأسه ، ولا يوجه اى معسكر او حزب سياسى لم يخطئ في وقت او آخر ومقياس كهذا او ذاك في باب العنف الكلامي ، وهذه هي ظاهرة مرذولة وواجب قادة الجمهور من كل الشيع والاحزاب والمعسكرات ان يعملوا على اقتلاعها من جذورها ضاربين مثلا بقتدى به للباقيين من اجل الثقافة السياسية ، وكلما كانت التأثيرات على السواء أعظم - كانت مسؤولية هذا المؤثر اعظم واكبر .

لكن من يقول ان العنف الكلامي والجسدى هما سيان - وان الاول هو والد الثانى - ويحاول ان يستنبط من هذا أن - الكل مذنبون - فانه يفسد مجالات المسؤولية فالعنف الجسدى ليس فقط موضوع الشجب الجماعى ، وهو يلزم بمحاصرة ومداومة كل جماعة وكل شيعه ينبت هذا العنف الجسدى وبين ظهرائها ، وهو يلزم بتشغيل كل قوة الدولة لوضع اليد على مرتكبي اعمال العنف والمهددين بارتكابها ، وللقاء القبض على المحرضين على ارتكاب هذه الاعمال فكل هؤلاء يجب تقديمهم الى القضاء ومعاقبتهم بمنتهى الشدة القانونية لكن العنف السياسى يختلف في ماهيته عن العنف الجزائى ، فالمخالف السياسى لا يستخدم العنف كوسيلة لخدمة مصالحه ، وإنما كوسيلة لتقدم هدف جماعى ، ويمكن ان يرى هذا الشخص كإنسان ايجابى يستعد للمخاطرة بنفسه من اجل فكرة وهو يتمنع بنوع من التأييد في الجمهور القريب منه فكرا . وفي حالات التطرف ، يرتدى العنف السياسى شكلا من اشكال التنظيم السرى من اجل المس والحاق

الاذى بالخصم السياسى - واهداف جماعة كهذه تقف فوق القانون وفوق مؤسساته المسؤولة . وفى بعض الاحيان ترى هذه الجماعة انها تعمل بناء على امر علوى كل الوسائط متاحة من اجل تنفيذ هذا الامر ، وفى جماعة كهذه ، يكون الانتقال من اعمال غير قانونية تظاهرة الى اعمال العنف ، ومن اعمال العنف الى الارهاب ، ضد العرب ومن اعمال الارهاب ضد العرب الى اعمال الارهاب ضد اليهود الموصوفين كخائننى الفكرة المقدسة - ليس هذا الانتقال الا نتيجة طبيعية ومنطقية .

فليس اخطر على كيان المجتمع الحر من التسامح تجاه هذه الجماعات فهم - وهكذا نسمع احيانا - ليسوا مجرد مخالفين فهم وطنيون وايدولوجيون ولذلك يجب عدم التشدد بالتعامل معهم قانونيا ، لكن يجب ان لاننسى ان التاريخ المعاصر حتى ايامنا هذه مزروع بامثلة هذه الجماعات الوطنية والايدولوجية التي هدمت سيادة القانون وخربت شخصية الحكم الديمقراطى فى بلادها ، ان اذى هذه الجماعات لاسس المجتمع الديمقراطى اخطر بكثير من اذى المخالفات الجزائية لهذه الاسس .

وهذه اخطار على عتبة بيتنا ولا توجد اية دولة فى العالم حصينة امام اخطار كهذه ، واسرائيل ليست خارجة عن هذا القياس ، فحتى يومنا هذا يغطى الخجل وجه كل امريكى محترم عندما ينظر الى الخلف ، الى فترة مكارسى التى اعتبر فيها حق المعارضة مهانة لقد اوقع العنف السياسى ضحايا كثيرة فى بلدان مختلفة - مثل ايطاليا والمانيا الغربية - كانت فيها قوة التناقضات والمشاحنات الداخلية اقل بكثير مما هى عليه فى اسرائيل ويجب ان لا يقول قائل هنا لا يمكن ان يحدث هذا ، فهذا يمكن ان يحدث فى كل مكان ويمكن ان يحدث ايضا هنا ، لقد قال ذات مرة فيلسوف امريكى شهير : نهاية الديمقراطية لا تكمن فى ان يغتالوها من كمين ، وانما نهايتها قد تجىء عن طريق النزاع البطيء المستمر ونتيجة لعدم الاكتراث . ولذلك على شعب اسرائيل ان يتخوف من عدم الاكتراث هذا لانه العدو الحقيقى للديمقراطية والحرية .

(٥) بيجين وزملاؤه يتفنون إجلالاً لضاحرة العنف التي تسود إسرائيل

هارنس

بفلم امنون روبينشبين

نقلا عن الراي الاردنية ١٥/٧/١٩٨٣

سند احاطت به الحكومة الاسرائيلية من ضاحرة العنف التي تسود المجتمع
ويعبر عن سادتها كانت من الاسباب التي سبغت على نمو هذه الظاهرة

ليس بمصادق ان سر اكثر احداث هذه الايام من استذكاز « العنف الفئاد » ان معنى هذا المفهوم يتضمن
العنف الحسدي والعنف المعنوي ، ان العنف في ضاحرة العام يسكن ضاحرة معروفة في اسرائيل . لكن القاء
القنبلة على مضامير حركة « اسلام الابن » لم يتم حفص كرد على كلمات وتحت لقد القيت بسبب بروز ظاهرتين
متميزتين التحريض على الختل بما في ذلك التهديد بالقتل ، وتجاوز القانون للاعتداء الجسدي وذلك يمس
بالممتلكات لقد استخدمت عبارتين قانونيتين للتوضيح بان الحديث يدور عن ظاهرتين اجراميتين معياريتين
لاستخدام العنف المعنوي

ان التحريض الذي يتضمن تهديدا بالقتل ، ويتجاوز الاطار البرلماني للحوار ، يصبح ذا خطورة كبيرة .
لقد سادت اسرائيل معاهيم مثل - كلنا متهمين - اسم جميعا من نفس البرعية - ومن واجبتا في هذه الفترة
بالذات ان يضع حدودا فاصلة بين استخدام الكلمات المجردة وبين الاعمال الاحرامية .
في البداية علينا ان نذكر بان سيادة العنف في المجتمع الاسرائيلي اصبحت ظاهرة منذ تسلم الليكود
للسلطة ، لقد اخذ البعض يستخدم العنف من اجل منع مظاهرات مناهضة لليكود . حتى اصبحت عضو
الكنيس شمعون بيريس غير قادر على القاء خطاب في كربات شمونة دون حماية الشرطة ، واغلقت مناطق
كاملة امام اي فرد من غير مؤيدي الليكود .

كما اصبحت ظاهرة الاعتداء على مراكز كتلة التجمع حركة السلام الان وحركة شيبوي ظاهرة طبيعية
ومستديمة . يسيطر اليمين على اروقة جامعتي القدس وتل ابيب من خلال استخدام الغبضات وجناير
الدرجات الهوائية والهاويات وعندما تحاول سلطات الجامعات التهديد باستخدام اضعف الاساليب تابيرا
للحد من اعمال العنف اليميني . يهدد الاخير بتعجير اروقة الجامعات . لقد اصبحت اي تجمع مناهض لليكود
امر يحمل في ضياته الكثير من الخطورة وعندما تسمع ولو كلمة نقد واحدة ضد حكومة بيجن في الاعمال
المسرحية يتم اخراسها من خلال الصراخ والتهديدات

اضافة الى كل هذا من المتوقع ان يتعرض كل من يتحدث بما لا يتفق وراي الليكود وسنكل خاص ضد
ارنييل شارون لسيل من التهديدات بالقتل ، سواء عن طريق الهاتف او في الشارع ومن خلال وسائل تهديده
ان كل الذين لم يوافقوا على تصرفات شارون ادركوا منذ البداية ماهية النتائج التي ستترتب على مهاجمتهم
له ، والتي تتمثل بسلسلة من التهديدات بنفس نموذج - شترايمر - وان الذين اعتقدوا بان هذه التهديدات
ستقتصر على المنافسين السياسيين يدركون الان وبعده التهديدات التي تلفها كل من رئيس محكمة العدل
العليا واخي اهارون براك اللذين تحميها قوات الشرطة . ان اعتقادهم كان قاصرا

ان كل هذه الظواهر ليست مجرد عنف عام بل تتجاوز ذلك ، انها عنف اجرامي واضح يتطلب معاقبة كل
مرتكبها . ان من قلب سيارة البث الاذاعي والتلفزيوني وهدد رجال الاذاعة الاسرائيلية في سوق - محني
يهودا - ليسوا من الطراز الذي استخدم ما نطلق عليه العنف العام .

اعتقد ان الواجب يفترض منا ابراز حقيقة واضحة اخرى تلخص في ان العنف الاجرامي يمارس من
قبل طرف واحد فقط ، فلم نسمع عن اي تهديد وجه ضد رجال الليكود او اليمين بشكل عام ولم يحاول أحد
كما لا يتجرأ احد للتعرض لتجمعاتهم . فقط الذي يرغب في الانتحار يسهل عليه القيام بمثل هذه الخطوة
معنى اخر فان هذه الظاهرة ليست عامة بل متمركزة في طرف سياسي واحد .

بفول اربيل شارون ان الذي القى القنبلة انسان فاقد لقواه العقلية . وقوله هذا ليس له اسس واقعية

تدعمه لان مثل هذه الظاهرة تستعمل على اطار واسع من الاسرائيليين . سارك بالهجوم واتاره الفوضى . انها ايدولوجية العنف السياسى .

لقد وجدت هذه الايدولوجية اوضح تعبير لها من خلال قتل واصابة العرب ولا يخفى حاخامو جوس ايمونيم مطالبتهم بقتل المدنيين العرب وعندما ضبط بعض من الذين قاموا بعمليات قتل كهذه الغى رئيس هيئة الأركان الاحكام التى أقرتها عليهم المحاكم الاسرائيلية .

ان رئيس الاركان نفسه يؤمن بضرورة استخدام العنف ضد العرب لانهم لا يفهمون غيره ' يخطئ من يعتقد ان هناك امكانية للتمييز بين دم وآخر فى هذه المسألة بالذات ، ان الحكم الذى يطبق ضد العرب من الممكن ان يتسع اطاره ليشمل كل المؤيدين لمنظمة التحرير والذين يطعنون ظهورنا بالسكاكين . وكذلك كل الذين يلقون السموم فى الابار - المقصود الاتجاهات السياسية المناهضة لليكود - ان ايدولوجية العنف قائمة بشكل واضح ، فحركة - هتسيا - مثلا اعتقدت انه من المسموح التعرض لجنود الجيش الاسرائيل اثناء الانسحاب من ياميت ، وأخرجت قرارها هذا الى حيز التنفيذ ، وعلى الرغم من ذلك فانها تمثل الآن فى الحكومة الاسرائيلية ، وهكذا أصبح العنف ظاهرة طبيعية . فتنطبق فكرة « أرض اسرائيل الكاملة » يتجاوز كل القوانين التى يقرها الكنيست اعلى هيئة تشريعية كما يتجاوز المستوطنات قرارات محكمة العدل العليا اعلى هيئة قضائية .

ان أكبر دليل على أن الذين قاموا بهذا العمل - القاء القنبلة - ليسوا مجرد مجانين الهجوم الوحشى الذى تعرض له جرحى حركة السلام الان ومرافقيهم والصحفيين فى غرفة الانتظار فى مستشفى شعرى تصديق ، ومن أجل فهم عمق الكراهية والحقد يجب ان نعطي رأينا فى ما حدث : بعد ان اتضح بأن شخصا قد قتل ، ونقل عدد من الجرحى للمستشفى لانقاذ حياتهم ، حاول الحشد الهائج من مؤيدي ارئيل شارون منع تقديم الاسعافات الأولية - للبخونة - واضطر اطباء المستشفى للدفاع عن الجرحى ، وهذا الحدث فى حد ذاته دليل واضح ولا يتطلب أى تعمق فى طرح التفاصيل .

ان المسؤولية الأخلاقية والقانونية يجب ان لا تلقى على عاتق الحشد الهائج الذى لم تتوفر امكانية للجم تصرفاته . بل وايضا على الأشخاص الذين حرضوهم ولم يبادروا باسماح ولو حتى كلمة واحدة لاستنكار اعمالهم . ان ارئيل شارون هو أول المحرضين ، لقد هاجم كل الذين لم يتفقوا مع وجهات نظره فعداؤه هم - الطابور الخامس - ووصف الصحافة بانها - سموم - اما عن لجنة التحقيق القضائية فقال . لقد وضعوا وصمة عار على جبين الشعب اليهودى وأكد بأن ياسر عرفات مسرور من تقرير لجنة التحقيق ، هذا اضافة الى وصف من عارضه فى الصحف بأنهم - عملاء أجنبي - .

إن هيجان مؤيدى الليكود لم يكن أمرا مستغربا بعد نشر تقرير لجنة التحقيق القضائية ، خصوصا فى ظل هذه التغييرات الواضحة التى يعرضها وزير مرموق مثل شارون فى حكومة الليكود . ولم تكن أحداث مثل القاء القنبلة اليدوية الا مجرد قضية زمن .

من الجدير برئيس الوزراء - الذى القيت القنبلة اليدوية أمام مكتبه - أن يعيد تقييم الأوضاع من جديد . لقد توجهت اليه عدة مرات وبشكل علنى من أجل وضع حد للأجواء التحريضية التى تسود الأوساط الاسرائيلية والمرة الأخيرة كانت من خلال مقال فى صحيفة هارتس بتاريخ ١ - ١٠ - ٨٢ وذلك بعد سلسلة من الهجمات والتحريض بالقتل فى اعقاب المظاهرة التى جرت فى ساحة ملوك اسرائيل فى تل أبيب والتى ترتب عليها تشكيل لجنة التحقيق القضائية .

هل سسمع أى منا استنكار رئيس الوزراء للفوضى التى سادت سوق محنى يهودا ؟

هل استنكر التهديدات بالقتل التى وجهت لمنافسيه السياسيين ؟

ان الواجب يتطلب منه استنكار هذه الأعمال للأسباب الآتية :

أولا : انه رئيس وزراء منتخب ولا يمثل فقط رئاسته لحزبه ، ولهذا عليه أن يعمل على تهدئة الخواطر ومنع العنف والعمل على وضع حد للاستقطاب .

ثانيا : ان الذين يقومون بالفوضى يؤكدون على تمثيلهم له ويحاولون الانتقام لشرفه المهذور .

ثالثا : ان رئيس الوزراء يستطيع التحكم بجمهور مؤيديه ، وبإمكانه من خلال حديث قصير ان يضع حدا لهذه الظاهرة الخطيرة .

لكن رئيس الوزراء يقف صامتا امام هذه الظاهرة ويتصامن معه بالصمت كل وزرائه وممثليه فى الكنيست ان كل هؤلاء يقفون اجمالا لحركة العنف هذه لقد ذهب هذه الأقوال ادراج الرياح وما نحن نحصد النتائج

(٦) تسوية إقليمية نعم .. تقسيم الشعب .. لا

دافار ١٩٨٣/١/١٤

بقلم موتيه جور

يناقش الكاتب في هذا المقال قضية الانقسام الحادث في اوساط الاسرائيليين بين مزيد لسياسات الحكومة ومعارضتها فيما يتعلق بالاستيطان في الارض المحتلة . وما يرتبط بهذا الانقسام من مظاهر للعنف والتطرف على كلا الجانبين . ويحذر من انه لا يجب ان يسمح الاسرائيليون لاي شيء بان يتق وحدثهم حتى ولو كان ذلك على حساب إمكانية التوصل لتسوية مع الدول العربية المجاورة . ويوجه الكاتب النصيحة لحزب العمل كاحد مغيديه للمساهمة في خدمة المستوطنين اليهود في الأرض المحتلة حتى بالرغم من معارضة الحزب لهذا الاستيطان .

ترجمة : محب سيد شريف

من البداية وبمنتهى الصراحة اود انه يؤكد ان اذا كان لزاما على ان أختار مابين صدق وجهة نظري بأنى تمن وبين وحدة الشعب ، فان وحدة الشعب هي في المرتبة الأولى ... وأنا اذكر ذلك لأنه في الاسبوع الماضي شاهدنا هجوما جسديا وفكريا مما أكد مرة اخرى الخطر الذي اهدق بنا من داخلنا . ومن خلال حوار مع بعض الشباب في نهاية الاسبوع قال احد الحاضرين «انه إذا وصلنا بالفعل الى وضع اجتماعي واقتصادي يلزم أيضا أولئك الذين يعترضون على الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات الكثافة السكانية العربية الكبيرة بالبناء هناك وبايجاد فرص عمل للمستوطنين وايجاد الخدمات لهم فمن الأفضل الا نفعل ذلك حتى اذا وصل الامر الى مواجهة شاملة وعنيفة » .

وأعتقد ان هذا التصريح المتطرف يتضمن نفس الخطر الذي يهدد وحدة الشعب والديمقراطية وذلك شأنه شأن تطرف الحاخامات ليفنجر ودروكرمان في الجانب الآخر . ولا اقول حديثا اذا قلت ان المتطرفين للغاية في أرائهم قريبين للغاية في طباعهم وفي أساليب عملهم . فالحاخام ليفنجر الذي أعلن عن تحديه للوزير زبلون هامر ، وسكان قطيف الذين يصرخون في وجه الوزير بورج قاتلين «خان» «خان» . هم أول من عسكر في المعسكر المتطرف . المستعد لرفع يده في وجه اى انسان يفكر او يتصرف بطريقة تختلف عن فكرهم أو تصرفهم . ففي وجهات نظرهم وفي الاعمال التي يقومون بها نجدهم يتبعون لغة الفرض وذلك بحكم الحق والواجب الذي منحه لهم اسماء ..

وهذا التطرف في وجهات النظر وفي المساعر يلزم اى انسان يحب هذا الشعب ويحب مصلحته ان يضع حدا له من أجل منع هدم الديمقراطية ومنع الخضوع والخنوع للتيارات الاجتماعية المفروضة من ناحية أخرى ... وذلك لان هؤلاء سوف يستغلون الرغبة الطيبة للديمقراطية من أجل ان تصبح مستعبدة لأرائهم ومن أجل هدمها واستبدالها بالاحكام المفروضة سيان كانت روحانية او بوليسية وليس الامر مثل الحرب التي يحكم فيها على ناس وشعوب بالحياة والموت والتي لا تضع حدودا بين صياغة الفكرة وبين ترجمتها من فكرة الى عمل ... ذلك لان كل مواطن حتى لو كان رايه الاجتماعي والسياسي يتناقض لاسعد الحدود مع سياسة الحكومة ، لزاما عليه ان يخرج الى ساحة المعركة على الرغم من علمه انه لن يعود منها . وفي تاريخنا القصير تحاشينا حتى الآن مثل هذه المواجهات العنيفة . وعلى الرغم من وجود آراء متناقضة حول شكل الحرب ومدى صدقها ومبرراتها واتارها الا انه من الواضح لكل مواطن اسرائيلي اننا مارلنا نواحي اخطارا أمنية حقيقية وحتى الآن لم ييأس اعداؤنا من الحاق الضرر بنا عن طريق النار والدمار والقتل .

كذلك فان حرب لبنان ونتائجها واتارها والتي لم تكن هناك منيلا لها من ناحية الجدول الجماهيري العيب

والعميق لم يتعرض لرفض الجنود وحسب، بل تعرضت أي جنود بارز في صفه غير مرصود من صعوبة هذا الواجب وخصوخته. لم تكن هذه الأمور متفاديات من حواس كل من يعرفه من وجهة نظره العاصفة ولكن عند إصدار الأمر بتركهم مكانه لينفذ ما أمر به من قبل الدولة والمسيح الوعي والحساسية والاصرار والبرود والسرعة.

كذلك فإن الجبهة الشعبية والنسبية ميرت بين سو الجبل والمناطقية. لا تفرص غير سببها، وبين واجب التوجه لخدمة الشعب صلا لأمم الحكومة الديمقراطية المنتخب هذا من اشرار المواطن الاسرائيلي على تصرفات الحكومة. يتكرر عام او على تصرفات اتخذ افعالها بشكل خاص. فانه من أعنف أيام المواجهة حول صبيحة. الحرب وسياسيتها نحاسي معند المنحصر الحافى الى حصر بحس الدفاع الاسرائيلي ذلك لأن الجيش ليس حاصد فقط سببها الحكومة ولكن اول وقبل كل شيء - برسر سرحد الوطنية ووحدة الأمة وامل الأمة في الحفظ على هذه الوحدة في الخير والشر. وليس في هذا الموقف المصادر اشارة لمنع تصريح وتبرير مسبق لاي عمل يفعله او لايفعله الجيش او حرره منه و اى وس اى مكان .. ولكن هذا الموقف يتضمن إيماننا بأن الجيش الذى ينفذ سياسة مفروضة عنه من سل الحكومة المنتخبة يقوم بفعل ذلك طبقا لضروريات الحرب واخصرارائها وطبقا للضروف الخاصة لساحة هذه الحرب ولكنه يفعل ذلك طبقا لقواعد التصرف والقانون والاحلاق والتقاليد السائدة في الدولة. راسى يعرف بها مواطنوها

وهذا التحليل يأتى ليثبت المشاكل القائمة في الديمقراطية بين وجهة النظر الشخصية والحزبية وبين الحقوق والواجبات الملقاة على كل مواطن من قبل المجتمع والحكومة الشرعية .. وفي بعض الاحيان تتناقض الحقوق والواجبات مع الاعتقاد الشخصى ولكنها ملزمة في نهاية الامر ومن هنا ننتقل الى نطاعات اجتماعية وسياسية أقل تطرفا ولذلك فهي اكثر تعقيدا .. فحركة العمل تؤمن بالمساواة المطلقة بين الافراد وكذلك بين الشعوب ومن هذا المنطلق تأتي رغبة حركة العمل في التعايش السلمى بين اسرائيل وبين جيرانها بما فيها الشعب العربى الفلسطينى بشرط ان يكون هذا التعايش قائما على الاعتراف المتبادل .. والمقصود هنا هو المساواة الكاملة والتفاهم والاحترام بشكل غير مفروض .. وحركة العمل تعلم جيدا ان اغلبية جيرانها لم تتخذ تلك الخطوة نحونا .. ولكنها تؤمن انه اذا اثبتت اسرائيل تجاهها درجة متوازنة من العدل فسوف نجد من بين جيراننا اشخاصا يهبوا ويقودوا شعوبهم الى الطريق الصحيح .. أى طريق التعايش السلمى .

ولهذا السبب ومن اجل الرغبة في الحفاظ على الطابع اليهودى والصهيونى لدولة اسرائيل فان حركة العمل تأمل في عدم السيطرة على اقلية عربية فلسطينية كبيرة العدد .. ولذلك وعلى الرغم من اعترافنا المطلق والعميق بحقنا القومى والتاريخى في العيش في جميع انحاء ارض اسرائيل - ارض موسى - ويهوئس والانبياء والملوك في فترات البيت الاول والثانى - ولكن من خلال اعترافنا بالواقع وبحقيقة انه في هذه المناطق يعيش كثير من العرب الذين يعتبرون ان هذه الدولة هى بيتهم - فأننا على استعداد للتفاوض معهم حول نطاق التعايش السلمى معهم في هذه الدولة بشرط ان يستطيع كل فرد ان يعيش الى جانب رفيقه في امن كشعوب ترغب في السلام وفي التقدم .. ومن اجل هذا الهدف السامى وهو التعايش السلمى في مساواة فأننا على استعداد لأن نقسم مع جيراننا مانعبره دولتنا وارضنا وان نحفظ لأنفسنا في الضفة الغربية وقطاع غزة بما نراه ضروريا لوجودنا وامتنا كدولة يهودية نامية تستوعب الهجرة .. ففى هذه المناطق نأمل في البناء والصناعة والزراعة ونطمح في كل نظام اجتماعى واقتصادى ممكن . وللأسف الشديد فان الحكومة لاتقبل هذا الرأى وليس هذا الرأى هو الذى يوجه سياستها .. فالحكومة الحالية تؤمن بضرورة ضم هذه الاراضى لاسرائيل . أى ضم الارض وسكانها العرب .. أى كل شيء .. على الرغم من انها ليست متأكدة من رغبتها في تحمل كل النتائج الناجمة من ذلك بالنسبة لشكل دولة اسرائيل والعلامة البارزة والواضحة للغاية والدالة على سياسة الحكومة هى اقامة المستوطنات في جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لهدف سياسى واضح وهو منع أى حل يمكن التوصل اليه ولا يتضمن ضم هذه المناطق بالفعل الى اسرائيل . وهناك حقيقة مؤسفة يصعب الموافقة عليها وهى ان هذه السياسة تنفذها حكومة انتخبت بشكل ديمقراطى وبرغبة قطاع كبير من هذا الشعب وبموافقة كثير من الاحزاب السياسية التى منحت الحكومة اغلبية كبيرة في الكنيست ، ذلك الكنيست الذى يؤيد تلك السياسة سواء عن رغبة أو عن تضامن او نتيجة لضروريات الواقع .. وها هو الكنيست يصدق على أى موضوع لصالح الحكومة ويقترح عليه بالموافقة .

وهذا الوضع يضع حركة العمل وأعضائها أمام ورطة ضميمية وفعلية من الدرجة الأولى . وبينما في الحرب يقف كل مواطن بجوار العلم دون أية صلة بفكره أو وجهة نظره أو ضميره فإن النشاط في الضفة الغربية ليس له أية صلة مباشرة بالحياة والموت . وهذا الوضع يمكن كل عضو أو كل مؤسسة لها صلة بحركة العمل فسحة من الوقت لاتخاذ القرار - سواء بالاشتراك أو عدم الاشتراك - والقرار هنا يتخذ من خلال اختيار حر وليس بواسطة وضع مقبوض لا يتضمن حرية الاختيار بأي شكل من الأشكال .

ومن يؤمن مثلي بأن سياسة الحكومة تعرقل بشكل خطير جميع إمكانيات التوصل الى تسوية بيننا وبين جيراننا وتشوه صورتنا كدولة يهودية وصهيونية ديمقراطية يعتبر أن الاستيطان غير المدروس في جميع المناطق يعتبر ظاهرة خطيرة يجب تحاشيها . ولكن يجب علينا أن نذكر أن الاستيطان ليس ظاهرة مجردة وعادية ولكن الاستيطان يعنى إناسا يعيشون .. رجال ونساء وأطفال وأسر كاملة بجميع أملاتها ومنقولاتها يضعون في هذه الأماكن حجر الزاوية كى يبنوا عليها حياتهم المستمرة .. وهؤلاء الناس حتى لو كنا نختلف معهم فهم جزء منا وهم يتصرفون وفقا لوجهات نظرهم وفي نطاق القرارات التي إتخذت بشكل ديمقراطي سواء في الحكومة أو في الكنيس .

وهل يعقل أننا بسبب وجهة نظرنا نتسبب في وضع يؤدي الى الانفصال المطلق بينهم وبيننا . لدرجة المقاطعة في جميع نطاقات الحياة الأساسية سواء في الخدمات أو العمل ؟ والاجابة على هذا السؤال هي لا .. لا ..

وأنا أعرف أنه من السهل على الأقل من الناحية النظرية أن نسك عملات أيديولوجية متطرفة ولكن إذا لم تكن حذرين ولم نتمسك بإحترام رأى الآخرين فسوف نقع كلنا في هاوية من الدمار الذاتي . ونظرا لأن أى شخص لا يستطيع أن يوافق على عدم تأييد تلك المستوطنات من الناحية الأمنية فإنه لا يمكن أن يجول بخاطرنا أنه إذا سكن الاسرائيليون في أية مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة فسوف تمتنع مؤسسات « العمل » والهستدروت عن تقديم الخدمات اللازمة لهؤلاء الاسرائيليين الذين يسكنون هناك .. وعن رعاية أبنائهم من ناحية التعليم والصحة والعمل اللائق ... ولايجول بخاطرنا أن مناطق كاملة يعيش فيها اليهود يمكن أن تكون « خارج النطاق » بالنسبة للأحزاب السياسية والتيارات الفكرية المتصلة بحركة العمل .. ذلك لأن العضوية في حركة العمل أو التضامن معها لا ترتبط فقط بالأسلوب السياسي لتنظيم علاقتنا بالعرب بل ترتبط بجميع نطاقات الحياة ، ولايمكن أن تكون هناك حدود أو جوار إجتماعى مطلق بين المستوطنين في مناطق الأمن التي نعترف بها وبين جيرانهم في المستوطنات التي لاتعترف بها ولاقبلها ..

وإذا كنا نهتم للغاية بمسألة التقسيم الأقليمي بيننا وبين جيراننا العرب فلا يجب علينا أن ننحرف الى التقسيم القومى بيننا وبين أنفسنا . ومن ثم وبدون الحاق أية أضرار بوحدة الأمة ، نجد أنه ليس هناك أى سبب يمنعنا من العمل في جميع أرجاء الدولة وفي نطاق الاستيطان والمجتمع وأن نعدل قصارى جهدنا وإمكاناتنا في النقب والجليل وفي ضواحي القدس وفي جوش عتسيون وفي بقاع الأردن وفي جنوب قطاع غزة وفي هضبة الجولان .. كذلك فإن مؤسسات الهستدروت والحركات الاستيطانية يجب عليها أن تعمل على تطوير تلك المناطق وتنميتها .. ليس عن طريق الكلام ولكن عن طريق العمل الفعلى الملموس الذى تضمن له جميع عناصر البقاء .

وربما تكون هذه التشخيصات صعبة ومعقدة ولكنها حتمية وضرورية وبالذات بالنسبة لحركة مثل حركة العمل التي تأمل في قيادة الشعب وكذلك قيادة الدولة .. وقبول حكم الأغلبية بروح رياضية هو أمر ضرورى بالنسبة للمجتمع الديمقراطي السليم على الرغم من أن هناك قطاعات في الشعب والحكومة تستغل هذا الأمر إستغلال سيئا .. وفي مواجهة هذه التشوهات وتلك السياسة المدمرة علينا أن نناضل بكل قوتنا في الكنيس وفي وسائل الإعلام وفي بعض الاحيان عن طريق التظاهر وعن التظاهر وعن طريق النضال الجماهيري . ولكن لايجب علينا بأي حال من الأحوال أن نساهم ولو بالقدر القليل في تقسيم هذا الشعب وفي المقاطعة المتبادلة ذلك لأن دواء من هذا النوع ليس أقل خطرا من المرض ذاته

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسته الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء المنظمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● يضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاختصاصات والأطاس المخصصة التي تخدم موضوعات البحث ولدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف المعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ب : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٤٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

صدر حديثاً :

- النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤
د . لطيفة محمد سالم
- الحوار العربي الاوروبي
سامي منصور وآخرون
- القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢)
مذكرات حسن يوسف
- عدم الانحياز في الثمانينات
تحرير د . محمد السيد سليم
- سيمون بوليفار
اعداد : نبيه الاصفهاني
- مقدمات الخروج الاسرائيلي من سيناء
اتجاهات الصحافة الاسرائيلية
- الجامعة المصرية والمجتمع (١٩٠٨ - ١٩٤٠)
د . عبد المنعم الدسوقي الجميعي
- مصر والعرب (١٩٦٧ - ١٩٨٢)
د . سعد الدين ابراهيم وآخرون

تحت الطبع

- الثورة الايرانية - الابعاد الاجتماعية والسياسية
السيد زهرة
- الانسحاب الاسرائيلي من سيناء
اتجاهات الصحافة الاسرائيلية

رقم الايداع ١٩٨٤/٥٨٦٧



هذا الكتاب

تعتبر متابعة المجتمع الاسرائيلي في جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحد الاهتمامات الرئيسية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ويعتبر المركز أن اهتمامه هذا يمثل مهمة علمية وسياسية على جانب كبير من الأهمية.

فمن الناحية العلمية، فإن هذه المتابعة توفر لنا المعلومات اللازمة التي تمكن من تحليل التطورات الداخلية والخارجية في اسرائيل ومن تقييمها والتعرف على آثارها علينا، ومن الناحية السياسية فإن هذه المتابعة تمكننا من معرفة اتجاهات التفكير الاسرائيلي وكيف تفكر التيارات السياسية المختلفة في قضايا الصراع واستمرارها أو كيفية تسويتها.

وفي هذا الصدد فإن المركز يسعد بأن يقدم المجلد السابع في سلسلة كتب «اتجاهات الصحافة الاسرائيلية» والتي يسعى فيها إلى تعريف القارئ العربي بالفكر الاسرائيلي مباشرة بكلماته وبأقلام كتابه. ومؤلفيه وبدون حذف أو تنميق.

وكما جرت العادة فقد حرص المركز على أن يكون الكتاب معبراً عن مختلف التيارات السياسية والفكرية في اسرائيل، وأن ينقل هذه الأفكار إلى اللغة العربية مع مقدمات تحليلية دون أن يتدخل في النص ذاته.

وعلى الله قصد السبيل